وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية

قسم : التاريخ و علم الأثار

الهجرة الأوروبية إلى الجزائر

وأثرها على التركيبة السكانية (1830–1914)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

من إعداد الطلبة :

1/ كريمة قعفازي

2/ جميلة فرحات

تحت إشراف

د/ دركوش أحمد

لجنة المناقشة

بربورة هيام	رئيسا
أحمد ركوش	مشرفا
منيرة هواري	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025م (1448/1447هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني ومدّ لي يد العون في إنجاز هذا العمل، سواء بالنصيحة أو التشجيع أو الدعم.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع الأساتذة الكرام الذين كان لهم الفضل في تعليمي وإرشادي طوال مسيرتي الدراسية و أخص بذالك أستاذ المشرف على توجيهاته ودعمه المتواصل

وفي الأخير، أسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء.

إهداء

إلى والداي

إلى نفسي

شكرا

قعفازي كريمة

إهداء

إلى أمي الغالية،

من كانت ولا تزال مصدر الحنان والقوة والدعاء،

إلى من سهرت وتعبت من أجل أن أصل إلى هذا اليوم،

أهديكِ ثمرة جهدي بكل حب وامتنان.

وإلى روح أبي الطاهرة رحمه الله،

الذي كان سندي وفخري وقدوتي في الحياة،

رحلتَ عن العين لكنك لم ترحل عن القلب،

أسأل الله أن يجعل هذا العمل صدقة جارية في ميزان حسناتك،

وأن يرحمك رحمة واسعة ويسكنك فسيح جناته.

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي،

أهدي هذا العمل المتواضع.

فرحات جميلة

المـــــقدمـــة

❖ مقدمة

تُعدّ الظاهرة الاستعمارية من أبرز التحولات التاريخية التي عرفها العالم خلال العصر الحديث، لما رافقها من تغييرات جذرية في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المستعمَرة والمستعمِرة على حد سواء. ولم تقتصر هذه الظاهرة على السيطرة العسكرية أو السياسية فحسب، بل امتدت لتشمل مختلف أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية، ما جعلها تجربة شاملة أثرت بشكل عميق على المجتمعات التي وقعت تحت الهيمنة الاستعمارية.

وتُعتبر الجزائر واحدة من أهم النماذج الاستعمارية في التاريخ الحديث، حيث عرفت استيطانًا أوروبيًا مكثفًا منذ بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830. وقد سعت الإدارة الاستعمارية إلى ترسيخ وجودها في البلاد عبر تبني سياسات استيطانية منظمة، تضمنت تشجيع الهجرة الأوروبية، وتسهيل انتقال المستوطنين إلى الأراضي الجزائرية، واعتبارهم أداة لإعادة تشكيل المجتمع على أسس استعمارية، بما يضمن هيمنة العنصر الأوروبي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد اتخذت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر طابعًا استيطانيًا منظمًا، إذ لم تكن مجرد حركة انتقال لأفراد بحثًا عن العمل أو تحسين ظروفهم المعيشية، بل كانت جزءًا من سياسة استعمارية ممنهجة تهدف إلى إحلال السكان الأوروبيين محل السكان الأصليين.

ومع تزايد أعداد المهاجرين الأوروبيين خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، شهدت الجزائر تحولات عميقة في تركيبتها السكانية، تمثلت في اختلال التوازن الديموغرافي بين المجموعتين الرئيسيتين: المجتمع الأوروبي المهيمن، والسكان الجزائريين الأصليين الذين أصبحوا مهمشين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وأدت هذه التغيرات إلى تغييرات ملموسة في أنماط التوزيع السكاني، حيث تمركز الأوروبيون في المدن الساحلية والمناطق الزراعية

الخصبة، بينما اقتصر السكان المحليون على أراضٍ أقل خصوبة أو مناطق نائية، مما عزز من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المجموعتين.

❖ أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع الهجرة الأوربية إلى الجزائر (1830_1914) وأثرها على إعادة تركيب البنية السكانية والمجالية لم يكن اختيارا اعتباطيا بل جاء نتيجة مزيج من الاعتبارات الذاتية والموضوعية التي تبرز أهميته العلمية والبحثية ،ويمكن تفصيلها كما يلي:

أولًا: الأسباب الذاتية

- الاهتمام الشخصي بتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية
- الرغبة في دراسة موضوع يجمع بين البعد التاريخي والديموغرافي
- الميل إلى دراسة القضايا المرتبطة بالهوية والتغيرات الاجتماعية
- السعي لإثراء الرصيد المعرفي في مجال التاريخ الحديث

ثانيًا: الأسباب الموضوعية

- الأهمية التاريخية للهجرة الأوروبية كأداة استعمارية
- تأثيرها المباشر على البنية السكانية والمجالية
- قلة الدراسات الديموغرافية التحليلية المرتبطة بالاستعمار
- الحاجة إلى إبراز الأبعاد الحقيقية للاستيطان الأوروبي

❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها موضوعًا محوريًا في تاريخ الجزائر الحديث، إذ تسلط الضوء على دور الهجرة الأوروبية في إعادة تشكيل البنية السكانية والمجالية خلال الفترة الممتدة بين 1830 و1914. وتأتي هذه الأهمية من عدة جوانب:

1. الإسهام في فهم التحولات الديموغرافية والاجتماعية
2. تحليل السياسة الاستعمارية الفرنسية وأهدافها
3. إبراز الانعكاسات الاقتصادية والمجالية
4. سد الفجوة البحثية

❖ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بفهم الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1830 و1914، وتحديد أثرها على البنية السكانية والمجالية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

1. التعرف على طبيعة الهجرة الأوروبية وخلفياتها
2. إبراز دور الاستعمار الفرنسي في تنظيم الهجرة
3. تحليل تطور السكان الأوروبيين والجزائريين
4. دراسة أثر الهجرة على التوازن السكاني والتوزيع الجغرافي
5. توضيح الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة
6. تقديم قراءة تحليلية للتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري

❖ إشكالية الدراسة

انطلاقًا مما سبق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف أثرت الهجرة الأوروبية على التركيبة السكانية في الجزائر ؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أسباب ودوافع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية؟
- كيف تطور عدد المهاجرين الأوروبيين خلال الفترة (1830–1914)؟

- ما هي طبيعة التوزيع الجغرافي للمستوطنين الأوروبيين داخل الجزائر؟
- ما هو أثر هذه الهجرة على التوازن السكاني بين السكان الأوروبيين والأصليين؟
- ما هي انعكاسات الهجرة الأوروبية على المجتمع الجزائري من الناحية الاجتماعية والاقتصادية؟

❖ الدراسات السابقة

لقد تناولت بعض الدراسات والأبحاث موضوع الهجرة الأوروبية والاستيطان في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية من زوايا مختلفة، حيث ركّزت كل منها على أحد جوانب هذه الظاهرة، غير أنها لم تقدم معالجة شاملة وآنية لأثر هذه الهجرة على البنية السكانية والمجالية للجزائر في الفترة (1830–1914).

من بين هذه الدراسات مذكرة ماستر بعنوان "الهجرة الأوروبية نحو الجزائر مل بين 1830م–1914م" من إعداد عبد الله قبايلي بكلية العلوم الاجتماعية، والتي تناولت مسار الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، مركّزة على دوافع الهجرة وأهداف الاستيطان، غير أنها لم تتعمّق في التحليل الديموغرافي والمجالي لتأثير هذه الهجرة على المجتمع الجزائري.

وكذلك بحث "الهجرة الأوروبية غير الفرنسية إلى الجزائر المحتلة: هجرة مهجورة" للباحث فضيل دليو، الذي أبرز دور الهجرة الأوروبية غير الفرنسية نحو الجزائر المحتلة وكيف ساهمت في دعم المشروع الاستعماري، غير أنه اقتصر على الجوانب التاريخية العامة دون الربط الواضح مع التغيّرات السكانية والتوزيع المكاني للسكان الأوروبيين والأصليين.

وأيضًا هناك مقال علمي بعنوان "السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على تطور الهجرة الأوروبية بها **(1830–1900)**" للباحث العربي بلعزوز، الذي بحث تأثير السياسات الاستعمارية الفرنسية على تطور الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، غير أنه ركّز بشكل أكبر على الإطار السياسي العام للهجرة دون تحليل تفصيلي للانعكاسات السكانية والمجالية.

كما يمكن الإشارة إلى بحث بعنوان "هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر" للباحثة حسنة كمال، الذي عالج دوافع الهجرة الأوروبية غير الفرنسية ودورها في دعم المشروع الاستعماري، غير أنه غلب عليه الجانب الوصفي ولم يقدم تحليلًا معمقًا لتأثير هذه الهجرة على التوزيع السكاني والمجالي في مختلف المناطق الجزائرية.

وعليه، فإن هذه الدراسات رغم أهميتها في إبراز بعض جوانب الهجرة الأوروبية وسياسات الاستيطان خلال الحقبة الاستعمارية، إلا أنها لم تعالج موضوع الهجرة الأوروبية وأثرها على البنية السكانية والمجالية للجزائر **(1830–1914)** بشكل شامل ومتكامل. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في سد هذه الفجوة عبر تحليل ديموغرافي ومجالي معمّق للظاهرة

❖ صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي أثرت على سير البحث، ومن أبرزها:

ندرة المراجع المتخصصة في الجانب الديموغرافي للهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، مما حدّ من إمكانية الاعتماد على دراسات شاملة ومتعمقة.

صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة للفترة **(1830–1914)**، سواء فيما يتعلق بأعداد السكان الأوروبيين والأصليين أو التوزيع الجغرافي لهم، بسبب محدودية البيانات الرسمية المتوفرة آنذاك.

تشتت المعلومات بين مصادر تاريخية وجغرافية مختلفة، ما تطلب الجمع بين هذه المصادر وربطها بشكل منطقي للحصول على صورة متكاملة للموضوع.

الحاجة إلى تحليل معطيات تاريخية قديمة، الأمر الذي استلزم دقة في التفسير والتمييز بين المصادر الموثوقة وغير الموثوقة، مع الأخذ بالاعتبار السياق التاريخي والسياسي لكل مرحلة.

ورغم هذه الصعوبات، تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع المتاحة، بما في ذلك الدراسات التاريخية والجغرافية والإحصاءات القديمة، من أجل تقديم دراسة علمية دقيقة وشاملة حول الهجرة الأوروبية وأثرها على البنية السكانية والمجالية للجزائر.

❖ منهج الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة بشكل علمي ودقيق، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج البحثية التي تتكامل فيما بينها، وذلك نظرًا لطبيعة الموضوع التاريخية والديموغرافية والمجالية.

في البداية، تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج الأنسب لدراسة الظواهر التاريخية وتتبع تطورها عبر الزمن. وقد ساهم هذا المنهج في وصف وتحليل ظاهرة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1830–1914)، مع التركيز على ظروف نشأتها، ومراحل تطورها، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تعزيزها. كما سمح هذا المنهج بفهم السياق التاريخي العام للاستيطان الفرنسي في الجزائر، وربط الأحداث التاريخية بتطورات الواقع الديموغرافي.

إلى جانب ذلك، تم توظيف المنهج التحليلي المقارن، الذي يُعد أداة فعالة لدراسة الظواهر السكانية من خلال المقارنة بين فئات مختلفة. حيث تم من خلاله مقارنة تطور عدد السكان الأوروبيين بالسكان الأصليين، وتحليل الفوارق في التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية بين المجموعتين. كما ساعد هذا المنهج في ربط نتائج الهجرة الأوروبية بالتحولات التي عرفها التنظيم المجالي للسكان في الجزائر، اعتمادًا على معطيات وإحصاءات رسمية ومصادر تاريخية وجغرافية متنوعة، مما أتاح استخلاص الفروق والاتجاهات العامة للتغير الديموغرافي.

كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، الذي يقوم على الانتقال من دراسة الجزئيات إلى استخلاص القواعد والنتائج العامة. وقد تم توظيف هذا المنهج لاستخلاص العلاقة بين سياسات

الاستيطان الفرنسي والهجرة الأوروبية من جهة، وبين التحولات التي طرأت على التركيبة السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان من جهة أخرى. كما ساعد في بناء استنتاجات عامة انطلاقًا من تحليل مجموعة من المعطيات الجزئية الواردة في المصادر والمراجع والدراسات السابقة، مما عزز من دقة النتائج وموضوعيتها.

وبذلك، فإن تكامل هذه المناهج الثلاثة قد مكّن من دراسة الموضوع من زوايا متعددة (تاريخية، تحليلية، ومقارنة)، مما أضفى على البحث طابعًا علميًا شاملاً ومتوازنًا.

❖ خطة الدراسة

انطلقت الدراسة من تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول رئيسية تغطي مختلف جوانب الهجرة الأوروبية وأثرها على البنية السكانية والمجالية في الجزائر **(1830–1914)**:

- ✓ **الفصل الأول: الإطار التاريخي والتنظيمي للهجرة الأوروبية**

يعالج الخلفية التاريخية للهجرة، مراحل الاحتلال الفرنسي، سياسة الاستيطان، دوافع الهجرة، ومصادرها بين الفرنسيين وغير الفرنسيين، مع إبراز خصائص المهاجرين الاجتماعية والمهنية.

- ✓ **الفصل الثاني: التوزيع الجغرافي والتطور الديموغرافي**

يركز على التوزيع المكاني للمستوطنين في المدن والمناطق الريفية، الاستيطان الزراعي، التوسع نحو الداخل، وتطور السكان الأوروبيين والجزائريين مع تقديم مقارنة ديموغرافية.

- ✓ **الفصل الثالث: آثار الهجرة الأوروبية على التركيبة السكانية**

يتناول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للهجرة، بما في ذلك التحولات في

الفصل الأول: الإطار التاريخي والتنظيمي للهجرة الأوروبية في الجزائر

❖ تمهيد

يُعتبر فهم الهجرة الأوروبية إلى الجزائر مرتبطًا بشكل كبير بالرجوع إلى بدايات الاحتلال الفرنسي سنة 1830، حيث لم يكن هذا الاحتلال مجرد حدث عسكري عابر، بل كان بداية لتحولات عميقة مست مختلف جوانب الحياة في المجتمع الجزائري. فمنذ السنوات الأولى للاحتلال، بدأت ملامح مشروع استيطاني واضح المعالم، سعت من خلاله فرنسا إلى تثبيت وجودها عبر جلب الأوروبيين وإسكانهم في الجزائر، ضمن سياسة مدروسة تهدف إلى السيطرة على الأرض وإعادة تشكيل المجتمع.

وفي هذا السياق، جاء هذا الفصل ليُسلّط الضوء على الخلفية التاريخية والتنظيمية لهذه الهجرة، من خلال التطرق إلى ظروف الاحتلال ومراحل التوسع الاستعماري، ثم إبراز كيف بدأت عملية الاستيطان الأوروبي وتأخذ طابعًا منظمًا مع مرور الوقت. كما يحاول الفصل توضيح الكيفية التي طوّرت بها فرنسا سياساتها الاستيطانية، سواء عبر تشجيع الهجرة أو من خلال سنّ قوانين تُنظم وجود المستوطنين وتُسهّل استقرارهم.[1]

ولا يمكن فهم هذه الهجرة دون التوقف عند دوافعها، إذ لم يكن انتقال الأوروبيين إلى الجزائر صدفة، بل كان نتيجة عوامل متعددة، منها ما هو اقتصادي بحثًا عن فرص أفضل، ومنها ما هو اجتماعي أو سياسي مرتبط بظروف أوروبا آنذاك. كما يهتم هذا الفصل بالتعريف بمصادر هذه الهجرة، سواء كانت فرنسية أو من جنسيات أوروبية أخرى، مع إبراز خصائص المهاجرين من حيث أوضاعهم الاجتماعية وأنشطتهم المهنية ومستوى معيشتهم.

وبذلك، يشكّل هذا الفصل مدخلًا أساسيًا يساعد على فهم طبيعة الهجرة الأوروبية في الجزائر، ويمهّد لدراسة آثارها العميقة على البنية السكانية والمجالية في الفصول الموالية.[2]

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (الجزء الثاني)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1998. ص 16
[2] ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية والضرائب والوقف في الجزائر إبان العهد العثماني وبداية الاستعمار الفرنسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001. ص 86

أولا : الخلفية التاريخية للهجرة

لفهم ظاهرة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، لا بد من الرجوع إلى سياقها التاريخي المرتبط بالاحتلال الفرنسي، حيث شكّلت هذه المرحلة الإطار العام الذي نشأت فيه حركة الاستيطان. فقد ارتبطت الهجرة الأوروبية منذ بدايتها بالمشروع الاستعماري، الذي سعى إلى فرض السيطرة وإعادة تنظيم المجتمع الجزائري وفق مصالحه، مما يجعل دراسة الخلفية التاريخية أمرًا ضروريًا لتفسير تطور هذه الظاهرة وأبعادها.[1]

أ. الاحتلال الفرنسي وبداية الاستيطان

يمثل الاحتلال الفرنسي سنة 1830 نقطة الانطلاق الفعلية لسياسة الاستيطان في الجزائر، حيث لم يقتصر على السيطرة العسكرية، بل تطور ليصبح مشروعًا استعماريًا متكاملًا قائمًا على التوسع وتوطين الأوروبيين. ومن خلال هذا المطلب، سيتم التطرق إلى ظروف الاحتلال، ثم مراحل التوسع الاستعماري، وأخيرًا بداية الاستيطان الأوروبي.[2]

1. ظروف الاحتلال سنة 1830

شهدت الجزائر سنة 1830 حدثًا مهمًا في تاريخها تمثل في الاحتلال الفرنسي، ولم يكن هذا الاحتلال أمرًا مفاجئًا، بل جاء نتيجة مجموعة من العوامل التي تداخلت فيما بينها ومهدت له بشكل تدريجي.

فمن الناحية السياسية، كانت فرنسا في عهد شارل العاشر تعيش أوضاعًا داخلية صعبة، حيث عرفت اضطرابات وأزمات سياسية متزايدة، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن حلول خارجية لصرف انتباه الشعب وتوحيد الجبهة الداخلية، فكان التوسع نحو الخارج وسيلة لتعزيز مكانتها واسترجاع هيبتها بين الدول.

[1] عمار هلال: نشأة وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1871)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2002، ص 24.
[2] صالح عباد: الجزائر خلال الحكم الإمبراطوري النابليوني (1852-1870)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004، ص 15.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت فرنسا بحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية، خاصة مع تطور الإنتاج نتيجة الثورة الصناعية، كما كانت تسعى للاستفادة من خيرات الجزائر، التي كانت تزخر بأراضٍ زراعية خصبة وموارد طبيعية مهمة، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز على البحر الأبيض المتوسط.[1]

ومن الجانب الاستراتيجي، كانت الجزائر تحتل موقعًا مهمًا في غرب البحر المتوسط، مما جعلها نقطة حيوية للتحكم في الملاحة البحرية، وهو ما زاد من أهميتها في نظر فرنسا التي أرادت توسيع نفوذها البحري والعسكري. كما ساهم ضعف الدولة العثمانية في تسهيل هذا التدخل، باعتبار أن الجزائر كانت تابعة لها شكليًا فقط.

وقد استغلت فرنسا حادثة حادثة المروحة كذريعة للتدخل، وهي الحادثة التي وقعت بين الداي حسين داي والقنصل الفرنسي، حين قام الداي بضربه بمروحة، فاعتبرتها فرنسا إهانة واتخذتها مبررًا لإرسال حملة عسكرية.

وبالفعل، أرسلت فرنسا حملة عسكرية كبيرة نحو الجزائر، انتهت بـ سقوط مدينة الجزائر 1830 يوم 5 جويلية 1830، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة اتسمت بفرض السيطرة الاستعمارية، وتمهيد الطريق لمشروع استيطاني طويل الأمد كان له تأثير كبير على مختلف جوانب الحياة في الجزائر.[2]

2. مراحل التوسع الاستعماري

لم يقتصر الاحتلال الفرنسي على مدينة الجزائر سنة 1830، بل مرّ بعدة مراحل من التوسع التدريجي نحو الداخل، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص 108.
[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة، الجزائر، الجزء الأول، 2006، ص 52.
شارل العاشر (1757-1836): ملك فرنسا (1824-1830)، آخر ملوك آل بوربون، صاحب قرار حملة احتلال الجزائر سنة 1830 لصرف الأنظار عن أزماته السياسية الداخلية.

أولًا: المرحلة الأولى (1830–1847)

ركّزت فرنسا في هذه المرحلة على تثبيت وجودها في المناطق الساحلية الكبرى، مثل العاصمة ووهران وعنابة، وقد تميزت هذه الفترة باندلاع مقاومات شعبية قوية، خاصة مقاومة الأمير عبد القادر، الذي تمكن من تنظيم صفوف الجزائريين وإقامة كيان سياسي وعسكري قوي، مما أعاق التوسع الفرنسي نحو الداخل لعدة سنوات.[1]

ثانيًا: المرحلة الثانية (1847–1870)

هذه المرحلة بعد استسلام الأمير عبد القادر، حيث بدأت فرنسا في توسيع نفوذها بشكل أكبر داخل البلاد، فعملت على إخضاع القبائل والقضاء على ما تبقى من المقاومات المحلية. كما ركزت على الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة وتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين، وهو ما أدى إلى تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ثالثًا: المرحلة الثالثة (1870–1914)

تميزت هذه المرحلة بترسيخ السيطرة الاستعمارية على كامل التراب الجزائري، حيث عززت فرنسا وجودها من خلال سنّ قوانين تدعم الاستيطان، إضافة إلى تطوير البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية، مما ساعد على ربط مختلف مناطق البلاد وتسهيل التحكم فيها إداريًا وعسكريًا، وترسيخ الوجود الاستعماري بشكل دائم.[3]

3. بداية الاستيطان الأوروبي

[1] ليلى بن ميرة: السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر (1830-1900)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص 58.
الأمير عبد القادر الجزائري (1808-1883): مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة وقائد المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي (1832-1847)، لُقب بـ "ناصر الدين".
[2] نفس المرجع السابق ص 84 .
[3] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص 142.

مع تثبيت الوجود العسكري في الجزائر، بدأت فرنسا في تنفيذ سياسة استيطانية منظمة تهدف إلى ترسيخ نفوذها الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

أولًا: مصادرة الأراضي وتوزيعها على المستوطنين

بدأت عملية الاستيطان منذ السنوات الأولى للاحتلال، حيث قامت السلطات الفرنسية بمصادرة الأراضي الخصبة والقريبة من السواحل، ومنحها للمستوطنين الأوروبيين، وهو ما أتاح لهم فرصًا لتأسيس مزارع وممتلكات جديدة، مع الحد من قدرة السكان الأصليين على الحفاظ على أراضيهم التقليدية.[1]

ثانيًا: تشجيع الهجرة الأوروبية

عملت السلطات الاستعمارية على تشجيع الهجرة من فرنسا ومن دول أوروبية أخرى مثل إسبانيا وإيطاليا ومالطا، عبر تقديم تسهيلات وامتيازات متنوعة، شملت منح الأراضي والدعم المالي والإعفاءات الضريبية، بهدف زيادة أعداد المستوطنين الأوروبيين وتوسيع نفوذهم في مناطق مختلفة من الجزائر.[2]

ثالثًا: ظهور تجمعات سكانية أوروبية وأثرها على البنية السكانية

أسفرت هذه السياسة عن ظهور تجمعات سكانية أوروبية في المدن والمناطق الزراعية، وتحول الاستيطان تدريجيًا إلى سياسة منظمة تهدف إلى خلق مجتمع أوروبي مهيمن اقتصاديًا واجتماعيًا، بينما تم تهميش السكان الأصليين، ما أحدث تحولات عميقة في البنية السكانية والمجالية للجزائر.[3]

[1] الجيلالي صاري: الاستيطان الفرنسي في الجزائر: بداياته وآثاره، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص 45.
[2] يوسف مناصرية: الهجرة الأوروبية غير الفرنسية إلى الجزائر في القرن التاسع عشر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 42.
[3] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 156.

ب. تطور سياسة الاستيطان

بعد تثبيت الوجود العسكري في الجزائر، لم تكتف الإدارة الفرنسية بالسيطرة على الأراضي، بل عملت على تطوير سياسة استيطانية منظمة تهدف إلى ترسيخ الهيمنة الأوروبية على المجتمع الجزائري. وقد اتخذت هذه السياسة أبعادًا متعددة، شملت التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والقانوني لتسهيل استقرار المستوطنين، وضمان تأثيرهم الدائم على البنية السكانية والمجالية للبلاد. من خلال هذا المطلب، سيتم تناول السياسة الاستعمارية العامة في القرن 19، ودور الدولة الفرنسية في تشجيع الهجرة، بالإضافة إلى القوانين التي نظّمت الاستيطان الأوروبي.[1]

1. السياسة الاستعمارية في القرن 19

القرن التاسع عشر، لم يكن الاحتلال الفرنسي في الجزائر مجرد وجود عسكري مؤقت، بل تبنّت فرنسا سياسة استعمارية واضحة تهدف إلى جعل سيطرتها دائمة على البلاد.

أولًا: السيطرة على الأراضي واستغلال الموارد

كانت الأراضي الخصبة والمناطق المهمة بالنسبة للفرنسيين أكثر من مجرد مواقع، بل كانت مفاتيح لتحقيق مصالحهم الاقتصادية. حاولوا الاستيلاء على الأراضي الزراعية والغابات والمعادن، ليستفيدوا منها في دعم اقتصادهم، وفي الوقت نفسه ضمان بقاء النفوذ الفرنسي قويًا في الجزائر.[2]

ثانيًا: إقامة المستوطنات الأوروبية

لم يقتصر الأمر على السيطرة على الأرض، بل أرادت فرنسا أن تضع جذورًا لها بين السكان. لذلك أنشأت مستوطنات أوروبية في المدن والقرى، كانت بمثابة أدوات لتعزيز

[1] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 165.
[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة، الجزائر، الجزء الأول، 2006، ص 115.

حضورها، ونقل طرق حياتها الأوروبية، وتنظيم الإنتاج والإدارة، لتسهيل السيطرة على المجتمع المحلي.[1]

ثالثًا: تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية

لم تكن السياسة الاستعمارية مجرد السيطرة على الأرض، بل امتدت لتغيير حياة الناس. جلبت فرنسا مستوطنين جدد وأدخلتهم في المدن والمناطق الزراعية، مما غيّر التركيبة السكانية وأثر على التوازن الاجتماعي. هذا جعل السكان الأصليين أقل قدرة على المنافسة الاقتصادية، بينما هيمنت العناصر الأوروبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فخلقوا مجتمعًا جديدًا يفرض سلطته في قلب الجزائر.[2]

2. دور الدولة الفرنسية في تشجيع الهجرة

لتحقيق أهدافها في الاستيطان وبسط النفوذ في الجزائر، لعبت الدولة الفرنسية دورًا مباشرًا في تشجيع الهجرة الأوروبية، وجعلها جزءًا من استراتيجيتها الرسمية وليس مجرد حركة فردية.

أولًا: تقديم الامتيازات والدعم المالي

قدمت الحكومة الفرنسية للمهاجرين الأوروبيين امتيازات مختلفة، شملت منح الأراضي الزراعية، وتقديم الدعم المالي، والإعفاء من الضرائب لفترات محددة. كانت هذه الحوافز تهدف

[1] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 172).
المارشال سوط (1769-1851): وزير الحرب الفرنسي، وضع المراسيم الأولى لتنظيم الإدارة المدنية في الجزائر وتفعيل الاستيطان الرسمي.
سيلفان شارل فالزي (1773-1846): حاكم عام للجزائر (1837-1840)، ساهم في تنظيم الإدارة الاستعمارية وتوسيع السيطرة الفرنسية نحو قسنطينة والمناطق الداخلية.
[2] صالح عباد: الجزائر خلال الحكم الإمبراطوري النابليوني (1852-1870)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004، ص 112.

إلى جذب أكبر عدد ممكن من المستوطنين لضمان نجاح المشروع الاستعماري، وتحقيق التوازن بين السكان الأوروبيين والسكان المحليين.[1]

ثانيًا: نشر المعلومات الدعائية وتسهيل الانتقال

اعتمدت الدولة على نشر معلومات دعائية تتعلق بالفرص المتاحة في الجزائر، سواء من حيث الأراضي الخصبة أو فرص العمل المتنوعة. كما أرسلت بعثات رسمية لتقييم الأراضي وتوزيعها بين المستوطنين، مما ساهم في تنظيم عملية الهجرة وجعلها أكثر فاعلية.[2]

ثالثًا: الهجرة كاستراتيجية رسمية للاستيطان

أسهم التدخل المكثف للدولة الفرنسية في زيادة أعداد المهاجرين الأوروبيين بشكل مستمر، وجعل الهجرة جزءًا لا يتجزأ من السياسة الاستعمارية الرسمية. وبهذا الشكل، أصبح وجود المستوطنين الأوروبيين أداة لتعزيز السيطرة الفرنسية، وتوطيد الاستيطان في مختلف مناطق الجزائر.[3]

3. القوانين المنظمة للاستيطان

حرصت الدولة الفرنسية على وضع إطار قانوني واضح لتنظيم الاستيطان في الجزائر، بما يضمن حماية مصالح المستوطنين وتسهيل تنفيذ مشروعها الاستعماري. وقد لعبت هذه القوانين دورًا مهمًا في تحويل الهجرة الفردية إلى عملية منهجية ذات أبعاد سياسية واجتماعية طويلة المدى.

أولًا: توزيع الأراضي وشروط التملك

[1] محمد العربي الزبيري: الغزو الثقافي في الجزائر (1830-1962)، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 74.
[2] أمار بن عودة: تطور الملكية العقارية في الجزائر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 92.
[3] تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح التربوي والعمل الاجتماعي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981، ص 38.

اشتملت التشريعات على تنظيم توزيع الأراضي المصادرة من السكان المحليين، مع تحديد شروط واضحة لتملكها من قبل المستوطنين الأوروبيين. وقد أتاح هذا الإطار القانوني للمهاجرين استقرارًا نسبيًا، وشجع على اندماجهم في الحياة الاقتصادية، خصوصًا في النشاط الزراعي الذي أصبح قاعدة الاستيطان الأوروبي.[1]

ثانيًا: تنظيم العلاقة بين المستوطنين والسكان المحليين

ركزت القوانين على رسم خطوط واضحة للعلاقات بين المستوطنين والسكان الجزائريين، بما يضمن حماية مصالح المستوطنين وتقليل الاحتكاكات الاجتماعية. هذا التنظيم ساعد الإدارة الفرنسية على فرض سيطرتها على المناطق المستعمرة، وخلق نظام اجتماعي يخدم أهداف الاستعمار.[2]

ثالثًا: تأسيس الإدارة المحلية لدعم الاستيطان

وضعت السلطات الفرنسية أسس الإدارة المحلية في المناطق المستعمرة لتقديم الدعم للمستوطنين، وتسهيل اندماجهم في النظام الاجتماعي والاقتصادي. ساعدت هذه الإجراءات على ترسيخ الاستيطان الأوروبي بشكل منظم، وأدت إلى تغييرات عميقة في بنية المجتمع الجزائري، بما يعكس مصالح الدولة الفرنسية وأهدافها الاستعمارية.[3]

ت. دوافع الهجرة الأوروبية

لم تكن الهجرة الأوروبية إلى الجزائر صدفة، بل جاءت نتيجة مزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد ساعد فهم هذه الدوافع على تفسير طبيعة المهاجرين واختياراتهم الجغرافية، وكذلك أثرهم على البنية السكانية والمجالية للجزائر.

[1] براهيم مياسي: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 58.
[2] أحسن بومالي: مجازر 8 ماي 1945: الانعكاسات والنتائج، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2005، ص 32.
[3] عز الدين معزة: الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1962)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص 88.

1. الدوافع الاقتصادية

شكّلت العوامل الاقتصادية المحرك الأساسي للهجرة الأوروبية نحو الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، إذ كان المهاجرون يسعون لتحسين مستوى حياتهم والاستفادة من الفرص التي لم تكن متاحة لهم في بلدانهم الأصلية.[1]

أولًا: البحث عن فرص العمل

كان كثير من الأوروبيين يواجهون صعوبات اقتصادية في أوطانهم بسبب الفقر، البطالة، أو التحولات الاقتصادية الناتجة عن الثورة الصناعية. لذلك، كانت الجزائر تمثل بالنسبة لهم أرضًا واعدة للعمل في مجالات متعددة، أبرزها الزراعة، التي كانت تحتاج إلى أيدي عاملة، وكذلك التجارة والصناعات الناشئة التي بدأت تتطور مع الاستيطان الأوروبي. هذه الفرص الاقتصادية جعلت الهجرة خيارًا عمليًا وضروريًا للعديد من العائلات الأوروبية الباحثة عن حياة أفضل.[2]

ثانيًا: الاستفادة من الأراضي الخصبة والامتيازات

قدمت السلطات الفرنسية للمهاجرين الأوروبيين امتيازات متنوعة، أهمها منح الأراضي الزراعية الخصبة، والتي لم تكن متاحة بسهولة في أوروبا. هذه الأراضي كانت تمثل فرصة ذهبية للاستثمار الزراعي وإقامة مزارع منتجة، مما مكن المهاجرين من تحقيق أرباح مادية مستقرة، وبناء مستوى معيشي أفضل. كما شجعت الحكومة المستوطنين على تطوير هذه الأراضي، بما يخدم أهداف الاستيطان الفرنسي ويساهم في تعزيز اقتصاد المستوطنين الأوروبيين.[3]

ثالثًا: تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الاستقرار المالي

[1] شكيب بن لولو: الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1954)، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2013، ص 45.
[2] عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 142.
[3] عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر، نشأتها وتطورها الحيث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 104.

بفضل فرص العمل والأراضي الممنوحة، تمكن المهاجرون من تحسين أوضاعهم المادية وتحقيق الاستقرار المالي. بعضهم استطاع تأسيس مشاريع صغيرة أو مزارع خاصة، بينما وجد آخرون في العمل التجاري والزراعي وسيلة للاندماج في المجتمع الاستعماري الجديد. هذه الإمكانيات الاقتصادية حولت الهجرة من مجرد رحلة بحث عن عمل إلى مشروع طويل الأمد، ساعد على تثبيت المستوطنين الأوروبيين وجعل وجودهم جزءًا من الاستراتيجية الفرنسية في الجزائر.[1]

2. الدوافع الاجتماعية للهجرة الأوروبية إلى الجزائر

اشتملت الدوافع الاجتماعية للهجرة الأوروبية إلى الجزائر على مجموعة من العوامل الإنسانية والاجتماعية التي دفعت الأفراد والأسر إلى البحث عن حياة أفضل بعيدة عن الظروف الصعبة التي كانوا يعيشونها في بلدانهم الأصلية. فقد شكلت الجزائر، بفضل خصوبة أراضيها وموقعها الاستراتيجي، مقصدًا مناسبًا لتحقيق طموحاتهم الاجتماعية والمعيشية.[2]

أولًا: الهروب من ضغوط الفقر

واجه العديد من الأوروبيين في القرن التاسع عشر ظروفًا اقتصادية قاسية، شملت البطالة والفقر المدقع والافتقار إلى الموارد الضرورية للعيش الكريم. وقد دفعهم هذا الواقع إلى البحث عن فرص جديدة خارج بلادهم، فكانت الجزائر، بمزارعها وأراضيها الزراعية الخصبة، متنفسًا يتيح لهم تحسين وضعهم المعيشي والهروب من معاناتهم الاقتصادية اليومية.[3]

ثانيًا: الرغبة في تحسين مستوى المعيشة

[1] رابح لونيسي: الجزائر في مواجهة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 62.
[2] أرزقي شويتام: الهجرات الأوروبية إلى الجزائر (1830-1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2011، ص 54.
[3] صالح فركوس: مختصر تاريخ الجزائر (من عصور ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005، ص 148.

لم يقتصر الطموح الاجتماعي للمهاجرين على النجاة من الفقر فحسب، بل كان يهدف أيضًا إلى تحسين حياة الأسر وبناء مستقبل أكثر استقرارًا. وقد ساعدت السياسات الفرنسية في تسهيل هذا الأمر، عبر منح الأراضي والدعم المالي والإعفاءات الضريبية للمهاجرين، ما أتاح لهم تأسيس ممتلكات ومزارع جديدة، وبالتالي تحقيق مستوى معيشي أفضل مقارنة بالظروف التي كانوا يعيشونها في بلدانهم الأوروبية.[1]

ثالثًا: البحث عن حرية وراحة أكبر

إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية، كان بعض المهاجرين يسعى إلى الهروب من القيود الاجتماعية والطبقية المفروضة في مجتمعاتهم الأوروبية. لقد وجد هؤلاء في الجزائر فرصة لبناء حياة أكثر حرية، مع إمكانية الحصول على مكانة اجتماعية أفضل وتأسيس مجتمع جديد يوفر لهم الاستقلالية والراحة، بعيدًا عن القيود التي كانوا يعانون منها في بلادهم الأصلية.[2]

رابعًا: أثر هذه الدوافع على الهجرة الأوروبية

أسهمت هذه الدوافع الاجتماعية مجتمعة في جعل الجزائر مقصدًا مفضلاً للمهاجرين الأوروبيين، حيث شكلت الهجرة وسيلة لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، ودفعت فرنسا إلى تطوير سياسات استيطانية منظمة لتسهيل قدومهم وتوطينهم، ما ساهم في تكوين تجمعات سكانية أوروبية أثرت لاحقًا في البنية الاجتماعية والسكانية للبلاد.[3]

3. الدوافع السياسية للهجرة الأوروبية إلى الجزائر

لعبت العوامل السياسية دورًا مهمًا في دفع الأوروبيين إلى الهجرة نحو الجزائر، حيث تداخلت الظروف الداخلية في بلدانهم مع السياسات الاستعمارية الفرنسية لتشكيل موجات الهجرة.

[1] ليلى بلقاسم: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012، ص 86.
[2] محمد منور: تلمسان في العهد الاستعماري (1830-1962): دراسة سوسيو-تاريخية، دار الأديب، وهران، الجزائر، 2005، ص 118.
[3] ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ (العصر الحديث)، المنشأة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 96.

أولًا: الأوضاع السياسية في أوروبا

شهدت أوروبا في القرن التاسع عشر اضطرابات سياسية متعددة، شملت الثورات، والصراعات الداخلية، والاضطهاد السياسي للأقليات والمخالفين للنظام. وقد دفع هذا الواقع العديد من الأفراد والعائلات إلى البحث عن أماكن أكثر أمانًا، فكانت الجزائر هدفًا مناسبًا للهروب من الاضطهاد السياسي وإيجاد حياة مستقرة بعيدًا عن النزاعات.[1]

ثانيًا: استخدام فرنسا للهجرة كأداة سياسية

لم تقتصر الهجرة الأوروبية إلى الجزائر على دوافع فردية، بل استغلتها السلطات الفرنسية كأداة لتعزيز سيطرتها على البلاد. فقد قامت فرنسا بتشجيع هجرة المستوطنين الأوروبيين لإعادة ترتيب التوازن السكاني لصالحهم، بهدف فرض هيمنة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتسهيل السيطرة على الأراضي والمجتمعات المحلية.[2]

ثالثًا: تعزيز النفوذ الفرنسي عبر التوازن السكاني

أسهمت هذه السياسات في تكوين تجمعات سكانية أوروبية في مناطق استراتيجية، ما ساعد على ترسيخ وجود فرنسا في المدن والمناطق الزراعية، وتحويل الهجرة الفردية إلى مشروع سياسي طويل الأمد، يعزز نفوذها ويؤمن مصالحها الاستعمارية في الجزائر.[3]

ثانيا : مصادر الهجرة الأوروبية

بعد الاطلاع على الخلفية التاريخية للهجرة الأوروبية إلى الجزائر، يصبح من الضروري دراسة مصادر هذه الهجرة، أي الدول والأفراد الذين وفدوا إلى الجزائر والمساهمين في عملية الاستيطان. يشمل هذا المبحث الهجرة الفرنسية باعتبارها المصدر الرئيسي للمستوطنين، بالإضافة

[1] جمال قنانه: قضايا ومواقف في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 112.
[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة، الجزائر، الجزء الأول، 2006، ص 156.
[3] محمد العربي الزبيري: الغزو الثقافي في الجزائر (1830-1962)، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص 74.

إلى الهجرة غير الفرنسية من دول أوروبية أخرى. كما سيتم التركيز على الخصائص الاجتماعية والمهنية للمهاجرين، ومستوى معيشتهم، لفهم طبيعة تأثيرهم على البنية السكانية والمجالية للجزائر.[1]

أ. الهجرة الفرنسية

شكل الفرنسيون المصدر الرئيسي للهجرة الأوروبية إلى الجزائر، إذ كانت الهجرة الفرنسية جزءًا من المشروع الاستعماري الرسمي الذي نظمته الدولة لضمان السيطرة على الأراضي وإعادة تشكيل المجتمع. ومن خلال هذا المطلب، سيتم استعراض خصائص المهاجرين الفرنسيين، دورهم في الإدارة والاستيطان، وانتشارهم في المدن الجزائرية.[2]

1. خصائص المهاجرين الفرنسيين إلى الجزائر

تميز المهاجرون الفرنسيون الذين قدموا إلى الجزائر بعد سنة 1830 بعدة خصائص اجتماعية واقتصادية وسكانية، ساهمت في تشكيل طبيعة الاستيطان الأوروبي في البلاد وفرض الهيمنة الفرنسية على المناطق المستعمرة.

أولًا: التركيبة الاجتماعية والطبقية

غالبية المهاجرين الفرنسيين الذين هاجروا بين 1830 و1850 كانوا من الطبقات الوسطى والفلاحين الباحثين عن فرص زراعية أفضل ومصادر دخل مستقرة. وقد جعلتهم هذه الخلفية الطبقية أكثر قابلية للتكيف مع الحياة الزراعية في الجزائر، والمشاركة في مشاريع الاستيطان الفرنسي في المناطق الساحلية والداخلية.[3]

[1] يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 114.
[2] صالح عباد: الجزائر خلال السيطرة الاستعمارية الفرنسية (1830-1962)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 72.
[3] عبد الحميد زوزو: الاستيطان الفرنسي في الجزائر (دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص 88.

ثانيًا: المستوى التعليمي والمهني

تباين مستوى المهاجرين الفرنسيين التعليمي والمهني، فشملوا فئات قادرة على العمل في الإدارة والتعليم، إلى جانب النشاط الزراعي التقليدي، خصوصًا خلال فترة 1850–1870، حيث ساهم هؤلاء في تأسيس مؤسسات تعليمية وإدارية صغيرة، ودعم النشاط الاقتصادي المحلي في مناطق الاستيطان.[1]

ثالثًا: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

أتى بعض المهاجرين مدفوعين بالرغبة في تحسين مستوى معيشتهم ومعيشة أسرهم، أو للهروب من الأزمات الاجتماعية والسياسية في فرنسا، خاصة بعد ثورات 1830 و1848 والفترات الاقتصادية الصعبة التي أعقبتها. وقد شكلت هذه الدوافع محركًا رئيسيًا للهجرة الفردية والعائلية نحو الجزائر، ما ساعد السلطات الفرنسية على توظيف الهجرة كأداة لتعزيز مشروعها الاستيطاني وتوطيد السيطرة على الأراضي والمجتمع المحلي.[2]

2. دور المهاجرين الفرنسيين في الإدارة والاستيطان

لعب المهاجرون الفرنسيون دورًا محوريًا في ترسيخ الهيمنة الفرنسية في الجزائر، من خلال المشاركة في الإدارة والتنمية الاقتصادية والبنية التحتية، وهو ما ساهم في تحويل الهجرة الفردية إلى مشروع استيطاني منظم.

أولًا: الإدارة والتنظيم

تم توظيف المهاجرين الفرنسيين منذ 1830 وحتى منتصف القرن التاسع عشر في مناصب إدارية وعسكرية لضمان تنفيذ السياسات الاستعمارية الفرنسية. وقد شمل ذلك تنظيم

[1] تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس وفلسفته في التربية والتعليم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 42.
[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 130

المستوطنات الجديدة، وإدارة الأراضي الممنوحة للمستوطنين، بالإضافة إلى الإشراف على السكان المحليين وضمان السيطرة على الموارد الطبيعية.[1]

ثانيًا: المشاركة في البنية التحتية

ساهم المهاجرون بشكل فعال في إقامة البنية التحتية الاستعمارية بين 1840 و1870، والتي تضمنت بناء الطرق، السكك الحديدية، والموانئ، لربط المدن الساحلية بالمناطق الداخلية. وقد مكن هذا الربط فرنسا من السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية، وتسهيل حركة المستوطنين والجنود، بالإضافة إلى نقل المنتجات الزراعية إلى الموانئ للتصدير نحو أوروبا.[2]

ثالثًا: تعزيز الاستيطان الزراعي

عمل المهاجرون الفرنسيون على استغلال الأراضي المصادرة وتحويلها إلى مزارع تعتمد على الإنتاج من أجل السوق الأوروبي، خاصة بين 1850 و1880. وقد ساهم ذلك في ترسيخ الوجود الأوروبي في المناطق الزراعية، وإنشاء نمط اقتصادي جديد يهيمن على الموارد الطبيعية ويقلص دور الفلاحين الجزائريين في التحكم في أراضيهم التقليدية.[3]

3. انتشار المهاجرين الفرنسيين في المدن الجزائرية

شهدت الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي في 1830 انتشارًا متزايدًا للمهاجرين الفرنسيين، خاصة في المدن الساحلية الكبرى، حيث تركزت الإدارة والمراكز الاقتصادية، وكان لهم دور كبير في إعادة تشكيل النسيج السكاني والمجالي للبلاد.

أولًا: التركيز في المدن الساحلية الكبرى

[1] أرزقي شويتام: مدخل إلى تاريخ الجزائر الحديث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 142.
[2] إبراهيم مياسي: المحاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 94.
[3] جيلالي صاري: الاستيطان العقاري الفرنسي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص 115.

انتشر المهاجرون بشكل رئيسي في الجزائر العاصمة، ووهران، وعنابة منذ 1830 وحتى نهاية القرن التاسع عشر. وقد أسهم وجودهم في هذه المدن في تعزيز السيطرة الإدارية والاقتصادية الفرنسية، حيث تمركزت الإدارات والمرافق الحكومية، إضافة إلى الأسواق والموانئ التي كانت مركزًا للنشاط التجاري.[1]

ثانيًا: إنشاء أحياء سكنية ومستعمرات صغيرة في الداخل

لم يقتصر تواجد المهاجرين على المدن الساحلية فحسب، بل شمل أيضًا المناطق الداخلية بين 1840 و1880، حيث أنشأوا أحياء سكنية ومستعمرات صغيرة قرب الأراضي الزراعية الخصبة. وقد ساعد هذا الانتشار في توطين الوجود الفرنسي تدريجيًا في مختلف مناطق البلاد، وربط المستوطنين بالأنشطة الاقتصادية والزراعية.[2]

ثالثًا: أثر الانتشار على البنية السكانية والمجالية

أدى هذا الانتشار إلى ظهور ازدواجية واضحة بين السكان الأوروبيين والسكان الجزائريين الأصليين، سواء من حيث التوزيع المكاني أو الفرص الاقتصادية والاجتماعية. وقد انعكس ذلك على البنية السكانية والمجالية للجزائر، حيث ارتبطت المناطق الساحلية والمدن الكبرى بالمستعمرين الأوروبيين، في حين بقيت المناطق الداخلية أكثر ضعفًا من حيث النفوذ الفرنسي حتى أواخر القرن التاسع عشر.[3]

ب.الهجرة غير الفرنسية

إلى جانب الهجرة الفرنسية، استقطبت الجزائر أعدادًا من المهاجرين من دول أوروبية أخرى، مثل إسبانيا وإيطاليا ومالطا. وقد شكلت هذه الهجرة جزءًا مهمًا من الاستيطان الأوروبي،

[1] صالح فركوس: المرجع سابق الذكر، ص 148.
[2] عبد القادر خليفي: الاستيطان الفرنسي في الجزائر (المجال والمجتمع)، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 102.
[3] الجيلالي صاري: مدينة الجزائر.. نشأتها وتطورها العضوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 158.

وساهمت في تنويع التركيبة السكانية للمستعمرات، مع إضافة مهارات اقتصادية واجتماعية متنوعة. يهدف هذا المطلب إلى دراسة أبرز مكونات الهجرة غير الفرنسية، ودورها في دعم المشروع الاستعماري الفرنسي.[1]

1. الهجرة الإسبانية إلى الجزائر

شكل الإسبان أكبر نسبة من المهاجرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، ولعبوا دورًا مهمًا في المشهد الاستيطاني والاجتماعي في البلاد.

أولًا: دوافع الهجرة

جاء الإسبان إلى الجزائر هربًا من الفقر والبطالة، خصوصًا من المناطق الساحلية والريفية لإسبانيا، خلال الفترة الممتدة بين 1830 و1880. وقد دفعتهم الظروف الاقتصادية الصعبة إلى البحث عن فرص عمل وحياة أفضل خارج وطنهم الأم.

ثانيًا: الأنشطة الاقتصادية

ركز معظم المهاجرين الإسبان على العمل الزراعي في الأراضي الساحلية الخصبة، حيث أسهموا في تطوير الإنتاج الزراعي. كما شارك بعضهم في أنشطة تجارية وصناعية بسيطة، مثل الحرف التقليدية والتجارة المحلية، مما ساعد على دعم الاقتصاد الاستعماري الفرنسي وتعزيز دور المستوطنين الأوروبيين في المناطق المستوطنة.[2]

ثالثًا: أثرهم على البنية الاجتماعية والاستيطان

ساهم الإسبان في تأسيس مستوطنات زراعية صغيرة، وأسهموا في تطوير القطاع الزراعي، كما أثروا على النسيج الاجتماعي المحلي من خلال اندماجهم مع بعض السكان الأوروبيين

[1] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ج 1، 1999، ص 92.
[2] عمار هلال: نشأة وتطور حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1946-1954)، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 24.

الآخرين، ما ساعد على خلق مجتمع متعدد الجنسيات الأوروبية داخل الجزائر الساحلية، مع المحافظة على خصوصيتهم الثقافية واللغوية.[1]

2. الهجرة الإيطالية إلى الجزائر

ساهم الإيطاليون في تكوين المكون الأوروبي غير الفرنسي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، وجاءوا بدوافع اقتصادية واجتماعية مشابهة لدوافع الإسبان، مستفيدين من الفرص التي وفرتها الأراضي الفرنسية الممنوحة للاستيطان.

أولًا: دوافع الهجرة

جاء الإيطاليون إلى الجزائر بين 1840 و1880 هربًا من الفقر والبطالة، وللبحث عن فرص اقتصادية أفضل، خاصة في المناطق الساحلية والريفية. وقد شكلت الأراضي الزراعية الخصبة ومشاريع الاستيطان الفرنسية محفزًا قويًا لهجرتهم.[2]

ثانيًا: مناطق الاستقرار والأنشطة الاقتصادية

استقر الإيطاليون في المدن الساحلية مثل وهران وعنابة، وكذلك في بعض المناطق الريفية، حيث ركزوا على الزراعة، والحدادة، وبعض الحرف اليدوية التقليدية. وساهم وجودهم في تعزيز الإنتاج الزراعي والحرفي، وتلبية احتياجات المستوطنين الأوروبيين في تلك المناطق.

ثالثًا: التأثير الاجتماعي والثقافي

أضاف الإيطاليون إلى التنوع السكاني والثقافي في الجزائر، وأسهموا في نشر تقاليدهم الاجتماعية والدينية ضمن المجتمعات الأوروبية المحلية. كما لعبوا دورًا في تبادل الخبرات الزراعية

[1] شكيب بن ملوك: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص 74.
[2] كمال فيليالي: عاصمة الشرق الجزائري قسنطينة (عبر العصور)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002، ص 112.

والصناعية، مما ساعد على تطوير القطاعات الاقتصادية المحلية ورفع مستوى الإنتاج في المناطق التي استقروا فيها.[1]

3. الهجرة المالطية إلى الجزائر

شكل المالطيون نسبة أقل من المهاجرين غير الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر، إلا أنهم لعبوا دورًا مميزًا في المستوطنات البحرية والمناطق الساحلية، خصوصًا بين 1840 و1890.

أولًا: الأنشطة الاقتصادية

اعتمد المالطيون على الزراعة، والصيد البحري، والحرف التقليدية، بما أضاف خبرات جديدة للمجتمع الاستعماري الفرنسي. وقد ساهمت خبراتهم في تحسين الإنتاج الزراعي والسمكي، وتطوير الحرف اليدوية في المستوطنات الساحلية.[2]

ثانيًا: الاندماج الاجتماعي

كان اندماج المالطيين الاجتماعي محدودًا نسبيًا مقارنة بالإسبان أو الإيطاليين، إلا أنهم أسهموا في تعزيز التنوع السكاني الأوروبي في الجزائر، وأصبحوا قوة عاملة مهمة في دعم الأنشطة الاقتصادية المحلية، خصوصًا في المدن الساحلية والموانئ.

ثالثًا: التأثير على المشروع الاستيطاني الفرنسي

ساهم وجود المالطيين في دعم المشروع الاستيطاني الفرنسي في المناطق الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث ساعدوا على ترسيخ السيطرة الفرنسية على هذه المناطق، وتسهيل الربط بين المدن الساحلية والداخلية، مع الحفاظ على التنوع الأوروبي في المجتمع المستوطن.[3]

[1] عز الدين معزة: النشاط العمراني في مدينة عنابة (1830-1962)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص 54.
[2] رابح لونيسي: دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 58.
[3] ليلى بن منصور: الجاليات الأوروبية في الجزائر (دراسة تاريخية واجتماعية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 76.

ت. الخصائص المهاجرين الأوروبيين

بعد استعراض مصادر الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، من المهم دراسة خصائص هؤلاء المهاجرين لفهم طبيعة تأثيرهم على البنية السكانية والمجالية للبلاد. تشمل الخصائص الاجتماعية والمهنية ومستوى المعيشة، وهي عوامل أساسية لتفسير كيفية اندماجهم في المجتمع الجزائري، ودورهم في دعم الاستيطان الفرنسي.

1. التركيبة الاجتماعية للمهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر

تميز المهاجرون الأوروبيون الوافدون إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر بتنوع اجتماعي واضح، ساهم في تشكيل هيكل اجتماعي جديد داخل المستوطنات الأوروبية.[1]

أولًا: الطبقات الاجتماعية

جاء معظم المهاجرين بين 1830 و1880 من الطبقات الوسطى والفلاحين، الباحثين عن فرص اقتصادية أفضل أو هربًا من الفقر والبطالة المنتشرة في أوروبا بعد الثورات والفترات الاقتصادية الصعبة. وقد ساعدتهم هذه الخلفية على التكيف مع الحياة الزراعية والعمل في الأراضي المستصلحة.

ثانيًا: الطبقة العاملة والحرفيون

شملت التركيبة الاجتماعية أيضًا عناصر من الطبقة العاملة والحرفيين الذين جلبوا مهاراتهم اليدوية والصناعية، مثل النجارة، الحدادة، والحرف التقليدية. وقد ساهموا في تطوير البنية الاقتصادية للمستعمرات، سواء في المدن الساحلية أو المناطق الريفية.[2]

ثالثًا: الفئات المتعلمة والإدارية

[1] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج 2، 1990، ص 164.
[2] صلاح العقاد: المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 78.

تواجدت أيضًا فئات متعلمة من أساتذة ومعلمين وإداريين، مما ساعد على تنظيم المؤسسات التعليمية والإدارية في المستوطنات، ودعم استقرار المجتمع الأوروبي داخليًا.

رابعًا: أثر التنوع الاجتماعي على المستوطنات

أدى هذا التنوع الاجتماعي إلى ظهور تفاوتات داخل المجتمعات الأوروبية نفسها حسب المستوى الاجتماعي والخبرات الاقتصادية، وساهم في إرساء هيكل اجتماعي جديد داخل المستوطنات، مع قدرة المهاجرين على التأثير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق التي استقروا فيها.[1]

2. النشاطات المهنية للمهاجرين الأوروبيين

تنوعت النشاطات المهنية للمهاجرين الأوروبيين في الجزائر خلال القرن التاسع عشر بحسب خلفياتهم الاجتماعية والمهنية، وساهمت في دعم المشروع الاستيطاني الفرنسي.

أولًا: الزراعة والإدارة

اقتصرت معظم الهجرة الفرنسية بين 1830 و1870 على العمل الزراعي وإدارة المستعمرات، حيث شغل المهاجرون مناصب في الإدارة المحلية والجيش، وأسهموا في تنظيم المستوطنات الجديدة، وتسيير الأراضي المصادرة من السكان الأصليين.[2]

ثانيًا: الزراعة والحرف التقليدية

[1] بشير بومعزة: الاستيطان والسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1954)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004، ص 89.

[2] د. بشير بوقعدة، السياسة الاستيطانية الأوروبية في الجزائر (1830 - 1900)، دار الحبر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 148.

ركز الإسبان والإيطاليون بين 1840 و1880 على الزراعة والحرف التقليدية، إضافة إلى بعض الأعمال التجارية الصغيرة، مثل التجارة المحلية والحرف اليدوية، وذلك لتلبية حاجيات المستوطنات ودعم الاقتصاد الاستعماري في المناطق الساحلية والريفية.

ثالثًا: تطوير القطاعات الاقتصادية

ساهم المهاجرون الأوروبيون في تطوير القطاع الزراعي والصناعي في الجزائر، بما يشمل إنتاج المحاصيل للأسواق المحلية والأوروبية، وتحسين الإنتاج الحيواني والزراعي، مما عزز الاعتماد على النشاط الاقتصادي الأوروبي داخل المستعمرات.

رابعًا: دور الحرفيين والتجار

لعب الحرفيون والتجار دورًا مهمًا في تنمية المدن الساحلية وربط المستوطنات بالنظام الاقتصادي الاستعماري الفرنسي، حيث أسهموا في نقل البضائع، وتنظيم الأسواق، وتسهيل التواصل التجاري بين المدن الساحلية والمناطق الداخلية.[1]

3.مستوى المعيشة للمهاجرين الأوروبيين في الجزائر

تفاوت مستوى المعيشة بين المهاجرين الأوروبيين حسب جنسيتهم وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وقد انعكس ذلك على استقرارهم وقدرتهم على المشاركة في المشروع الاستيطاني الفرنسي.

أولًا: مستوى المعيشة للمهاجرين الفرنسيين

تمتع المهاجرون الفرنسيون بين 1830 و1870 غالبًا بمستوى معيشي مرتفع نسبيًا، نتيجة الدعم المالي والقانوني الذي تقدمه الدولة الفرنسية، ومن خلال الأراضي والممتلكات التي

[1] د. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص 174.

حصلوا عليها في المستعمرات. وقد ساعد هذا الدعم على تثبيت وجودهم داخل المستوطنات وتوسيع مشاريعهم الاقتصادية.[1]

ثانيًا: مستوى المعيشة للمهاجرين غير الفرنسيين

كان مستوى المعيشة للمهاجرين غير الفرنسيين، مثل الإسبان والإيطاليين والمالطيين، أقل استقرارًا في البداية، خصوصًا بين 1840 و1880. فقد اعتمدوا على العمل الزراعي والحرفي لتأمين حاجياتهم الأساسية، وكان التفاوت واضحًا مقارنة بالمهاجرين الفرنسيين المدعومين من الدولة.[2]

ثالثًا: التحسن التدريجي لمستوى المعيشة

مع مرور الوقت، ساهم الانخراط في الأنشطة الاقتصادية، واستغلال الفرص الاستثمارية في الأراضي والمشاريع الزراعية والحرفية، في تحسين مستوى المعيشة للمهاجرين غير الفرنسيين، وتعزيز استقرارهم داخل المجتمع الاستعماري الفرنسي، مما ساعد على دمجهم جزئيًا في النسيج الاجتماعي للمستعمرات.[3]

[1] د. صالح فركوس، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1954)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص 73.

[2] حسنة، كمال، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص: 148–150.

[3] دليو، فضيل، الهجرة الأوروبية غير الفرنسية إلى الجزائر المحتلة: هجرة مهجورة، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط – كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2023، ص: 275–280.

❖ خاتمة الفصل

يظهر من خلال هذا الفصل أن الهجرة الأوروبية إلى الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830 كانت جزءًا من استراتيجية استعمارية منظمة، تهدف إلى ترسيخ النفوذ الفرنسي وإعادة تشكيل البنية السكانية والاجتماعية. وقد تم تناول الخلفية التاريخية لهذه الهجرة من خلال دراسة ظروف الاحتلال ومراحل التوسع الاستعماري، وبداية الاستيطان الأوروبي، إلى جانب السياسات والإجراءات القانونية والاقتصادية التي دعمت المهاجرين الأوروبيين، مثل تقديم الامتيازات المالية وتنظيم توزيع الأراضي.

كما أبرز الفصل تنوع المهاجرين بين الفرنسيين وغير الفرنسيين، واختلاف أوضاعهم الاجتماعية والمهنية، وما نتج عن ذلك من تشكيل تجمعات سكانية أوروبية أثرت على التوازن الديموغرافي والمجالي بين السكان الأوروبيين والجزائريين الأصليين. وقد ظهرت الهجرة الأوروبية كأداة فعالة لتحقيق أهداف الاستعمار الفرنسي، ليس فقط في السيطرة على الأراضي، بل أيضًا في إعادة تنظيم المجتمع الجزائري وتحديد أنماط التوزيع السكاني.

كما أوضح الفصل أن السياسات الاستيطانية لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل امتدت إلى البنية القانونية والإدارية، بما يضمن تكريس الهيمنة الأوروبية واستقرار المستوطنين على المدى الطويل. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تكوين شبكة من المستوطنات الأوروبية التي لعبت دورًا رئيسيًا في التحكم بالمجال الجغرافي وإعادة ترتيب الفضاء الاجتماعي، مما أثر بدوره على حياة السكان الأصليين ومستوى معيشتهم.

تشكل هذه المعطيات أساسًا للفصول التالية، التي ستتطرق إلى التوزيع الجغرافي للمستوطنين، التطور الديموغرافي للسكان الأوروبيين والأصليين، والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الأوروبية، بما يتيح دراسة شاملة لتأثير الاستيطان على البنية السكانية والمجالية للجزائر خلال الفترة 1830–1914

الفصل الثاني: التوزيع الجغرافي والتطور الديموغرافي للهجرة

❖ تمهيد

يتناول هذا الفصل دراسة التوزيع الجغرافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي **(1830–1914)**، من خلال تحليل أنماط انتشارهم في مختلف المناطق، سواء في المدن أو الأرياف، ومدى ارتباط ذلك بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي وجهت حركة الاستيطان. ويهدف هذا التحليل إلى إبراز الكيفية التي أعيد بها تنظيم المجال الجغرافي الجزائري بما يخدم المصالح الاستعمارية، من خلال تمركز المستوطنين في المناطق الحيوية، خاصة ذات الأهمية الاقتصادية والزراعية.[1]

كما يهتم الفصل بدراسة التوسع التدريجي للمستوطنين نحو الداخل، وما رافقه من تحولات في البنية المجالية، حيث لم يكن هذا التوسع عشوائيًا، بل جاء وفق تخطيط مدروس يعتمد على وسائل متعددة، من بينها استغلال الموارد الطبيعية، وإنشاء تجمعات سكانية جديدة، وربطها بشبكات النقل والمواصلات، بما يضمن استمرارية السيطرة وتكثيف الوجود الأوروبي في مختلف أنحاء البلاد.

وفي جانب آخر، يعالج الفصل التطور الديموغرافي للسكان خلال هذه الفترة، من خلال تتبع نمو السكان الأوروبيين وتغير أوضاع السكان الجزائريين الأصليين، مع التركيز على مظاهر التفاوت في التوزيع السكاني والكثافة السكانية بين مختلف المناطق. كما يبرز التحولات التي طرأت على التوازن العددي بين المجموعتين، والعوامل المؤثرة في ذلك، سواء كانت طبيعية أو اقتصادية أو ناتجة عن السياسات الاستعمارية.[2]

وتسهم هذه الدراسة في تقديم فهم أعمق للعلاقة بين التوزيع الجغرافي والتطور الديموغرافي، وكيفية تفاعلها في تشكيل البنية السكانية والمجالية للجزائر، بما يعكس التحولات الكبرى التي

[1] د. ليلى بن ميسوم، السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر (1830-1900)، مرجع سابق، ص 11.
[2] د. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، مرجع سابق، ص 122.

عرفها المجتمع خلال الفترة المدروسة، ويمهد لتحليل مختلف الانعكاسات التي ترتبت عن هذه التغيرات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

أولا : التوزيع الجغرافي للمستوطنين

يُعد التوزيع الجغرافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر خلال الفترة **(1830–1914)** من العناصر الأساسية لفهم أثر الهجرة الأوروبية على التركيبة السكانية والمجالية للبلاد. فقد سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ بداية الاحتلال إلى إنشاء شبكة من المستوطنات تهدف إلى ترسيخ الهيمنة الأوروبية والسيطرة على الموارد الاقتصادية والأراضي الزراعية، مع إعادة تنظيم المدن والقرى وفق أسس استعمارية.[1]

تميزت الهجرة الأوروبية بالتمركز في المدن الساحلية الكبرى، كموانئ رئيسية تربط الجزائر بأوروبا، حيث وفرت هذه المدن المناخ الملائم للاستقرار، والفرص الاقتصادية والإدارية والثقافية. كما شملت المستوطنات المدن الداخلية الكبرى، التي شكلت مراكز حضرية إدارية وتجارية وزراعية، وربطت بين الساحل والداخل.

وقد لعبت المدن دورًا مركزيًا في الاستيطان الأوروبي، إذ لم تقتصر أهميتها على كونها مناطق سكنية، بل كانت محاور اقتصادية واجتماعية وثقافية، تضم المؤسسات الإدارية والمدارس والكنائس والمرافق العامة، مما عزز من حضور الأوروبيين وأثر على التوازن السكاني بين المجموعتين الرئيسيتين: السكان الأصليون والمستوطنون الأوروبيون.[2]

يشكل هذا التوزيع الجغرافي للمستوطنين مدخلًا لفهم التحولات الديموغرافية والمجالية التي شهدتها الجزائر، حيث يتيح رصد التمركزات الساحلية والحضرية وفهم دور المدن في تثبيت

[1] د. كمال فيلالي، الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2007، ص 89.
[2] د. ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1991، ص 114.

الاستيطان الأوروبي، كما يمهد لدراسة الفروع التفصيلية التي تتناول المدن الساحلية، المراكز الحضرية الكبرى، ودور المدن في الاستيطان الأوروبي.

أ : التمركز في المدن

شكلت المدن الجزائرية نقطة البداية الأساسية لاستيطان الأوروبيين منذ احتلال الجزائر عام **1830**، نظرًا لما توفره من مقومات اقتصادية وإدارية واستراتيجية. فقد لجأ المستوطنون الأوروبيون، خاصة الفرنسيون، إلى المدن الساحلية الكبرى والمراكز الحضرية الداخلية، باعتبارها مواقع آمنة وسهلة الوصول، ومزودة بالبنى التحتية الضرورية مثل الموانئ، المرافق الإدارية، والخدمات الاجتماعية.

ولم يقتصر دور المدن على كونها أماكن سكن للمهاجرين، بل كانت محاور حيوية للنشاط الاقتصادي والثقافي والإداري، ساهمت في ترسيخ الهيمنة الأوروبية على المجتمع الجزائري، وربطت بين الساحل والداخل، مما أسهم في إعادة توزيع السكان وتثبيت الاستيطان على أسس استعمارية.[1]

يشكل هذا التمركز الحضري المدخل الأساسي لدراسة توزيع المستوطنين الأوروبيين، ويمهد للفرع الأول الذي يتناول المدن الساحلية، والفرع الثاني الخاص بالمراكز الحضرية الكبرى، والفرع الثالث الذي يبرز دور المدن في الاستيطان الأوروبي.[2]

1. المدن الساحلية

تُعد المدن الساحلية الجزائرية من أبرز المراكز التي تمركز فيها المستوطنون الأوروبيون خلال الفترة الممتدة بين **1830** و**1914**. وقد ارتبط هذا التمركز بعدة عوامل رئيسية، أهمها الموقع الاستراتيجي للمدن على البحر المتوسط، وما توفره من مرافق اقتصادية وإدارية، إضافة

[1] د. عمار حلال، الهجرة والاستيطان في الجزائر (1830-1900)، منشورات دحلب، الطبعة الأولى، 1994، ص 88.
[2] د. يحيى بوعزيز، سياسة التسليط الاستعماري على الجزائر (1830-1954)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2007، ص 142.

إلى كونها أول نقاط الاتصال بين الجزائر وأوروبا، مما جعلها الوجهة الأولى للمهاجرين الأوروبيين، خاصة الفرنسيين، منذ بداية الاحتلال.

وقد لعبت المدن الساحلية دورًا محوريًا في عملية الاستيطان الأوروبي، إذ لم تقتصر أهميتها على كونها مناطق سكنية، بل كانت محاور اقتصادية وإدارية واجتماعية وثقافية، ساهمت في ترسيخ الهيمنة الأوروبية على المجتمع الجزائري. كما ساعد تمركز الأوروبيين في هذه المدن على التحكم في الموانئ والمراكز التجارية، وفرض السيطرة على الأنشطة الاقتصادية والصناعية، مع تعزيز التأثير الثقافي والاجتماعي على السكان الأصليين.[1]

أولًا: أبرز المدن الساحلية والتمركز الأوروبي فيها

- **الجزائر العاصمة:**

شكلت العاصمة مركز الإدارة الاستعمارية الفرنسية والميناء الرئيسي للبلاد. وقد استقر الأوروبيون في أحياء محددة مثل باب الوادي وحي القصبة بعد إعادة تنظيم المدينة وفق المخططات الفرنسية، مع إنشاء المدارس والمستشفيات والكنائس، ما جعلها نموذجًا للمدينة الأوروبية في الجزائر.

- **وهران:**

استقطبت وهران الأوروبيين، خاصة الفرنسيين والإسبان، نظرًا لموقعها التجاري على الساحل الغربي للبلاد. وتم إنشاء مستوطنات حول المدينة لدعم النشاط التجاري والزراعي، مما عزز حضور الأوروبيين في المنطقة وأسس لنمط استيطاني مستقر.[2]

- **عنابة:**

كانت عنابة مركزًا زراعيًا وصناعيًا مهمًا، حيث استقر فيها الأوروبيون للاستثمار في الأراضي الزراعية وإنشاء مشاريع صناعية صغيرة. كما ساعد ميناؤها التجاري على ربط

[1] د. بشير الأبرش، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 95.
[2] د. محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 1992، ص 156.

المدينة بالأسواق الأوروبية، ما منحها دورًا اقتصاديًا متميزًا ضمن النظام الاستعماري الفرنسي.

ثانيًا: دور المدن الساحلية في الاستيطان الأوروبي

الدور الاقتصادي:

وفرت المدن الساحلية فرص عمل للمهاجرين الأوروبيين في مجالات التجارة والصناعة والخدمات، كما كانت مراكز توزيع للمنتجات الزراعية والصناعية المنتجة في المستوطنات الريفية.[1]

الدور الاجتماعي والثقافي:

استقطبت المدن المدارس والكنائس والنوادي الاجتماعية، مما ساعد على ترسيخ الثقافة الأوروبية وبناء مجتمع منفصل عن السكان الجزائريين الأصليين، وبرزت بذلك الازدواجية الاجتماعية بين المجموعتين.

الدور الإداري والسياسي:

كانت المدن الساحلية مراكز للسلطة الاستعمارية، حيث توزعت فيها المرافق الإدارية والقضائية والمالية، ما ساعد على تنظيم حياة المستوطنين والسيطرة على السكان الأصليين، وجعل المدن منصات لنشر الثقافة والقيم الأوروبية.

من خلال هذا الفرع، يتضح أن المدن الساحلية مثل الجزائر العاصمة، وهران وعنابة، شكلت النواة الأولى للاستيطان الأوروبي، ومهدت لإنشاء شبكة حضرية واقتصادية واجتماعية، أسهمت بشكل مباشر في إعادة تشكيل التركيبة السكانية للجزائر خلال الفترة **(1830–1914)**.[2]

2. المراكز الحضرية الكبرى

[1] د. إسماعيل العربي، مدينة عنابة: دراسة تاريخية وعمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1985، ص 142.
[2] د. مصطفى فاسي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011، ص 192.

إلى جانب المدن الساحلية، امتد الاستيطان الأوروبي إلى المراكز الحضرية الكبرى الداخلية، حيث لعب المستوطنون الأوروبيون دورًا إداريًا وتجاريًا وزراعيًا حيويًا. وقد ارتبط هذا التمركز بعدة عوامل، أبرزها الموقع الاستراتيجي لهذه المدن، وخصوبة أراضيها، ووجود الطرق التي تربطها بالساحل، مما ساعد على دمج النشاط الاقتصادي للداخل مع الموانئ الساحلية. كما شكلت هذه المدن مراكز للسيطرة الإدارية على السكان المحليين، وتعزيز النفوذ الاستعماري في المناطق الداخلية.[1]

أولًا: أبرز المراكز الحضرية الكبرى والتمركز الأوروبي فيها

- **قسنطينة:**

تمركز فيها الأوروبيون بعد إعادة تخطيط المدينة وفق المخططات الفرنسية، حيث أنشئت أحياء أوروبية، ومرافق إدارية وصحية وتعليمية، ما جعل المدينة مركزًا حضريًا متكاملاً يعكس الطابع الأوروبي.

- **سطيف:**

جذبت هذه المدينة الأوروبيين بسبب موقعها الزراعي الخصيب، وتم تأسيس مستوطنات أوروبية لدعم النشاط الزراعي والتجاري، وربط المدينة بالمراكز الساحلية عبر شبكة طرق حديثة آنذاك.

- **باتنة وتبسة:**

شكلت هذه المدن مراكز ثانوية للاستيطان الأوروبي، مع تواجد محدود نسبيًا، لكنها كانت ذات أهمية في الربط بين المدن الساحلية والمناطق الداخلية، خصوصًا في الأنشطة الزراعية والتجارية.[2]

[1] د. محمد الهادي لعروق، التطور العمراني للمدن الداخلية في الجزائر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1984، ص 156.

[2] د. الجيلالي صاري، الاستيطان الفرنسي في الجزائر: تطوره وآثاره، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 178.

ثانيًا: دور المراكز الحضرية الكبرى في الاستيطان الأوروبي

- **الدور الاقتصادي:**

ساعدت هذه المدن على تعزيز النشاط التجاري والزراعي، حيث كانت مراكز للشراء والبيع، ومراكز توزيع المنتجات الزراعية المنتجة في المستوطنات الريفية، وربط الإنتاج الداخلي بالأسواق الأوروبية عبر الموانئ الساحلية.

- **الدور الاجتماعي والثقافي:**

أسهمت في إقامة المدارس والمستشفيات والكنائس، وبذلك ساعدت على ترسيخ الثقافة الأوروبية داخل المدن الداخلية، مع بناء مجتمع مستقل نسبيًا عن السكان الأصليين، ما أبرز التباين الاجتماعي بين المجموعتين.[1]

- **الدور الإداري والسياسي:**

تمركزت السلطات الإدارية والقضائية والمالية في هذه المدن، ما سهل على المستعمرين السيطرة على السكان المحليين وتنظيم حياة المستوطنين، وربط المدن الداخلية بالمراكز الساحلية، لتعزيز الهيمنة الفرنسية على الفضاء الجزائري.

يُظهر هذا الفرع أن المراكز الحضرية الكبرى الداخلية مثل قسنطينة، سطيف، باتنة وتبسة كانت محاور مهمة في عملية الاستيطان الأوروبي، وأسهمت في تثبيت الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للمستعمرين، مع تأثير واضح على التركيبة السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان بين الأوروبيين والأصليين خلال الفترة **(1830–1914)**.[2]

3. دور المدن في الاستيطان الأوروبي

[1] د. إبراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر: دراسة في الخلفيات والنتائج، دار الحكمة، الطبعة الأولى، 2005، ص 164.
[2] د. فوزي سعد الله، الشتات الأندلسي واليهودي والأوروبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 265.

لم تقتصر أهمية المدن الجزائرية على كونها أماكن سكن للمستوطنين الأوروبيين، بل لعبت دورًا محوريًا في تثبيت الاستيطان الأوروبي خلال الفترة (1830–1914). فقد كانت المدن مراكز للسلطة الاقتصادية والإدارية والثقافية، وساهمت في تنظيم حياة المستوطنين، مع فرض هيمنة واضحة على السكان الأصليين، ما انعكس على البنية السكانية والتوزيع الجغرافي داخل البلاد.

أولًا: الدور الاقتصادي للمدن

كانت المدن مراكز النشاط التجاري والصناعي، حيث وفرت فرص عمل للمهاجرين الأوروبيين في مجالات التجارة والخدمات والصناعة.

أسهمت في ربط المستوطنات الريفية بالموانئ، ما مكن الأوروبيين من توزيع المنتجات الزراعية والصناعية على الأسواق المحلية والأوروبية.

ساعد تمركز الأوروبيين في المدن على السيطرة على الموارد الاقتصادية، مما عزز الهيمنة الفرنسية في الاقتصاد الجزائري.[1]

ثانيًا: الدور الاجتماعي والثقافي

أسست المدن مدارس، ومستشفيات، وكنائس، ونوادي اجتماعية، ما ساهم في ترسيخ الثقافة الأوروبية وإيجاد مجتمع مستقل نسبيًا عن السكان الجزائريين الأصليين.

ساعدت هذه البنى التحتية على تعزيز الازدواجية الاجتماعية بين الأوروبيين والسكان المحليين، ووضعت أسس التمييز الاجتماعي والثقافي الذي تميزت به المدن خلال الحقبة الاستعمارية.[2]

ثالثًا: الدور الإداري والسياسي

[1] عدة بن داهة. الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962. منشورات المكتبة التاريخية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2020.

[2] الحسني، محمد الهادي. الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة. مؤسسة عالم الأفكار، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

شكلت المدن مراكز للسلطة الاستعمارية، حيث احتوت على المرافق الإدارية والقضائية والمالية، ما سهّل إدارة شؤون المستوطنين وتنظيم المجتمع المحلي.

لعبت المدن دورًا محوريًا في توجيه السكان الأصليين نحو الانخراط في النشاط الاقتصادي وفق القواعد الاستعمارية، وربط المدن الداخلية بالمراكز الساحلية لتثبيت الهيمنة الفرنسية على كامل الفضاء الجزائري.

من خلال هذه الأدوار الثلاثة، يتضح أن المدن لم تكن مجرد أماكن إقامة للمهاجرين الأوروبيين، بل كانت أداة استراتيجية أساسية في عملية الاستيطان الفرنسي، وأسست للبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أعادت تشكيل التركيبة السكانية في الجزائر خلال الفترة **(1830–1914)**.[1]

ب. الاستيطان الزراعي

شكل الاستيطان الزراعي أحد الركائز الأساسية للهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الفترة **(1830–1914)**، حيث لم يقتصر الاستيطان على المدن فحسب، بل امتد إلى الريف، مع التركيز على الأراضي الزراعية الخصبة التي توفر موارد اقتصادية مهمة للمستعمرين.

وقد سعى المستوطنون الأوروبيون إلى استغلال هذه الأراضي وفق أساليب زراعية حديثة، مع إنشاء قرى استيطانية منظّمة تتيح لهم العيش والعمل ضمن مجتمع متكامل، بعيدًا عن التجمعات السكانية الأصلية. كما ساعد الاستيطان الزراعي على توسيع الرقعة الأوروبية في الداخل، وفرض الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية على السكان الأصليين، خصوصًا في المناطق الأكثر خصوبة.

[1] مفتاح، سعيدة. "الإستراتيجية العمرانية في عهد الاحتلال الفرنسي و أثرها على مدينة الجزائر". مجلة الحكمة للدراسات التاريخية. مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 4، المجلد 2، الجزائر، 2010، ص 142-154.

ويمثل هذا التمركز الريفي المدخل الأساسي لدراسة الفروع الثلاثة التالية: الفرع الأول الذي يركز على الأراضي الخصبة، والفرع الثاني حول إنشاء القرى الاستيطانية، والفرع الثالث الخاص باستغلال الأراضي الأوروبية.[1]

1. الأراضي الخصبة

شكلت الأراضي الخصبة إحدى أهم العوامل التي جذبت المستوطنين الأوروبيين إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين **1830** و**1914**، حيث كان للاستيطان الأوروبي هدف اقتصادي واضح، يتمثل في استغلال الأراضي الزراعية الغنية بالموارد، لضمان إنتاج محاصيل تغطي احتياجات المستوطنين وتدعم الأسواق الأوروبية.

أولًا: طبيعة الأراضي الخصبة ومواقعها

- **الأراضي الساحلية والسهول الخصبة:**

ركز الاستيطان الأوروبي على السواحل الشمالية للجزائر، مثل سهول الغرب الجزائري وسهول القبايل الكبرى، التي وفرت تربة خصبة صالحة للزراعة المكثفة.

ساعد قرب هذه الأراضي من الموانئ على تسويق المنتجات الزراعية محليًا وخارجيًا، وربط المستوطنات الريفية بالمدن الكبرى.[2]

- **الأراضي الداخلية الخصبة:**

استهدفت الإدارة الاستعمارية أيضًا بعض السهول الداخلية مثل سطيف وقسنطينة، لما تتميز به من خصوبة وتنوع زراعي، الأمر الذي ساعد على توسيع الرقعة الأوروبية داخل البلاد.

[1] السياسة الكولونيالية في مجال الري الزراعي بالجزائر 1830-1962م. بوركنة علي. جامعة تيارت، 2019.
[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2006، ص 142.

كانت هذه الأراضي مناسبة لزراعة الحبوب والخضروات والفواكه، مما جعلها محور اهتمام المزارعين الأوروبيين.[1]

ثانيًا: دور الأراضي الخصبة في الاستيطان الأوروبي

- **الدور الاقتصادي:**

شكلت هذه الأراضي قاعدة الإنتاج الزراعي الأوروبي، حيث أسهمت في تأمين الغذاء للمستعمرين وتصدير الفائض إلى الأسواق الأوروبية.

ساعدت الأراضي الخصبة على تأسيس مشاريع زراعية مربحة، وربط الإنتاج بالأسواق المحلية والمدن الساحلية.

- **الدور الاجتماعي والسياسي:**

ساهمت الأراضي الخصبة في جذب المستوطنين الأوروبيين واستقرارهم في المناطق الريفية، ما ساعد الإدارة الاستعمارية على تعزيز السيطرة على السكان الأصليين.

أدت السيطرة على الأراضي الخصبة إلى تهميش السكان الجزائريين الأصليين، الذين اضطروا للعيش في أراضٍ أقل خصوبة، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في التركيبة السكانية.[2]

- **الدور الاستراتيجي:**

كانت السيطرة على الأراضي الخصبة جزءًا من استراتيجية استعمارية تهدف إلى ترسيخ الوجود الأوروبي في الداخل، وتأمين الموارد الغذائية، وتثبيت الاستيطان بعيدًا عن المدن الساحلية فقط.

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام العقاري بالجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1985، ص 118.
[2] عمار هلال، الهجرة الاستيطانية نحو الجزائر (1830-1914)، دار هومة، الطبعة الثانية، 2007، ص 215.

بهذا، يتضح أن الأراضي الخصبة كانت العمود الفقري للاستيطان الزراعي الأوروبي في الجزائر، حيث أسهمت في تثبيت المستوطنين، وتنمية الإنتاج الزراعي، وإعادة تشكيل التوزيع السكاني في المناطق الريفية خلال الفترة **(1830–1914)**.[1]

3. استغلال الأراضي

شكل استغلال الأراضي الزراعية من قبل المستوطنين الأوروبيين أحد أهم أبعاد الاستيطان الزراعي في الجزائر، حيث ارتبطت هذه العملية بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية للاستعمار الفرنسي خلال الفترة (1830–1914). ولم يقتصر الاستغلال على زراعة الأراضي الخصبة فحسب، بل شمل تنظيم الإنتاج الزراعي، وإدخال تقنيات وأساليب حديثة، ما ساعد على تحويل الفضاء الريفي إلى مناطق إنتاجية مهيمنة عليها من قبل الأوروبيين.[2]

أولًا: الأساليب الزراعية المستخدمة

- **تطبيق الزراعة الحديثة:**

اعتمد المستوطنون الأوروبيون على أساليب زراعية حديثة مثل حراثة الأراضي بالآلات، واستخدام الأسمدة، وتنظيم الري، وهو ما رفع الإنتاجية مقارنة بالطرق التقليدية للسكان المحليين.

ساعدت هذه الأساليب على تحويل الأراضي الخصبة إلى مشاريع زراعية مربحة تخدم المستعمرين والأسواق الأوروبية.

- **تنويع المحاصيل:**

ركز المستوطنون على زراعة محاصيل استراتيجية مثل الحبوب، الزيتون، العنب، والخضروات، إضافة إلى بعض الأشجار المثمرة التي تناسب الأسواق المحلية والأوروبية.

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم اللامباشر (1830-1870)، دار هومة، الطبعة الأولى، 2004، ص 168.
[2] تركي الحسين، الاستيطان الفرنسي في الجزائر: دراسة في الآليات والنتائج (1830-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2012، ص 194.

ساهم تنويع المحاصيل في ضمان الاكتفاء الغذائي للمستوطنين، وزيادة فرص التصدير إلى أوروبا، وربط الإنتاج بالمدن الساحلية والمراكز التجارية.[1]

ثانيًا: التنظيم المجالي للأراضي

- **تقسيم الأراضي وتوزيعها على المستوطنين:**

قامت الإدارة الاستعمارية بمصادرة الأراضي الخصبة من السكان الجزائريين الأصليين، وتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين وفق نظم إدارية محددة.

أدى هذا التنظيم إلى إنشاء مستوطنات متكاملة تربط بين الإنتاج الزراعي والسكن، مما ساعد على استقرار الأوروبيين في الريف.[2]

- **ربط الإنتاج بالسوق الأوروبي:**

تم إنشاء طرق وممرات تربط الأراضي الزراعية بالموانئ والمدن الكبرى، لتسهيل تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية.

ساعد هذا الربط على دمج الاقتصاد الريفي الأوروبي مع النظام الاقتصادي الكلي للمستعمر، مما عزز الهيمنة الأوروبية على الفضاء الزراعي.

ثالثًا: آثار استغلال الأراضي

- **اقتصاديًا:**

أسهم استغلال الأراضي في تعزيز الإنتاجية الزراعية، وزيادة الموارد الاقتصادية للمستعمرين، وخلق فرص عمل للمهاجرين الأوروبيين.

- **اجتماعيًا وديموغرافيًا:**

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1998، ص 312.
[2] جمال قنان، نصوص مختارة من تاريخ الجزائر الحديث (1830-1914)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2005، ص 182.

أدى التحكم في الأراضي الخصبة إلى تهميش السكان المحليين، ودفعهم للعيش في أراضٍ أقل خصوبة، مما أسهم في إعادة توزيع السكان وإعادة تشكيل التركيبة السكانية في الريف.

- **سياسيًا واستراتيجيًا:**

ساعد استغلال الأراضي على تثبيت الاستيطان الأوروبي، وضمان السيطرة على الموارد الحيوية، ما جعل الأراضي الزراعية أداة فعالة للهيمنة الاستعمارية في المناطق الداخلية.[1]

بهذا يتضح أن استغلال الأراضي كان محورًا رئيسيًا من محاور الاستيطان الزراعي الأوروبي في الجزائر، وأسهم بشكل مباشر في إعادة تنظيم الفضاء الريفي، وتوزيع السكان، وتعزيز الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية للمستعمر الفرنسي خلال الفترة **(1830–1914)**.

ت. التوسع نحو الداخل

بعد استقرار المستوطنين الأوروبيين في المدن الساحلية والقرى الريفية، بدأ الاستيطان الأوروبي في الجزائر يأخذ طابعًا توسعيًا نحو المناطق الداخلية، بما يسمح للهيمنة الفرنسية بتغطية مساحة أكبر من البلاد وتأمين الموارد الاقتصادية والسيطرة السياسية.[2]

وقد ارتبط التوسع نحو الداخل بعدة عوامل، منها الرغبة في استغلال الأراضي الخصبة الداخلية، وربط الاقتصاد الداخلي بالموانئ الساحلية، إضافة إلى ضمان السيطرة على السكان الأصليين وتقليص مقاومة المجتمع المحلي.

ويهدف هذا المطلب إلى دراسة مراحل التوسع نحو الداخل، والوسائل المعتمدة لتحقيقه، والنتائج الجغرافية المترتبة على هذه العملية، من خلال ثلاثة فروع رئيسية ستتناول كل جانب بشكل مفصل.

[1] عبد الحميد زوزو، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، 1988، ص 241.

[2] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري في الجزائر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2007، ص 89.

1. مراحل التوسع نحو الداخل

مرت عملية التوسع الأوروبي نحو الداخل الجزائري خلال الفترة (1830–1914) بعدة مراحل متسلسلة، كل مرحلة منها ارتبطت بأهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية تهدف إلى تثبيت الهيمنة الفرنسية على كامل التراب الجزائري.[1]

أولًا: المرحلة الأولى السيطرة على السواحل وتثبيت المستوطنات (1830–1850)

- بدأت عملية التوسع بالسيطرة على المدن الساحلية الرئيسية مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، والتي شكلت بوابات الدخول إلى الداخل.
- ركز الاستيطان في هذه المرحلة على إنشاء مستوطنات أوروبية بالقرب من السواحل، وتأمين طرق الربط بين المدن الساحلية والمناطق الريفية المجاورة.
- كانت هذه المرحلة تمهيدية، حيث هدفت إلى تأمين المراكز الاقتصادية والإدارية قبل الانتقال نحو الداخل.

ثانيًا: المرحلة الثانية التوسع التدريجي نحو السهول الداخلية (1850–1870)

- اتجه المستوطنون نحو السهول الداخلية مثل سطيف، قسنطينة، تيزي وزو، لاستغلال الأراضي الخصبة وتوسيع الإنتاج الزراعي.
- تميزت هذه المرحلة بإنشاء مستوطنات جديدة، وربطها بالطرق والموانئ الساحلية لضمان استقرار المستوطنين الأوروبيين وتسهيل تصريف المنتجات الزراعية.
- ساعد التوسع في هذه المرحلة على زيادة الرقعة الأوروبية وتقليص مناطق سيطرة السكان الأصليين في سهول البلاد الداخلية.[2]

[1] محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، 1991، ص 156.
[2] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2002، ص 185.

ثالثًا: المرحلة الثالثة التوغل في المناطق النائية والجبلية (1870–1914)

- شملت هذه المرحلة التوغل في المناطق الجبلية والنائية مثل منطقة القبائل وولاية البليدة والمناطق المجاورة للجنوب الشرقي.
- ركز المستوطنون على تأسيس مراكز زراعية صغيرة وقواعد أمنية لضمان حماية المستوطنين، مع الاستمرار في السيطرة على الأراضي الخصبة وتوسيع النفوذ الفرنسي.
- أسهم هذا التوغل في إعادة تشكيل الخرائط السكانية والجغرافية الداخلية، وجعل الهيمنة الأوروبية أكثر اتساعًا واستقرارًا.[1]

يمكن القول إن التوسع نحو الداخل لم يكن عشوائيًا، بل اتسم بالمنهجية والتدرج، حيث بدأت العملية بالسيطرة على السواحل والمدن الكبرى، ثم الانتقال إلى السهول الداخلية، وأخيرًا التوغل في المناطق النائية والجبلية، معتمدًا على إنشاء مستوطنات زراعية وقواعد أمنية وربطها بالبنية الاقتصادية والإدارية الفرنسية، مما أسهم في إعادة تشكيل التركيبة السكانية والجغرافية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية.

2. الوسائل المعتمدة في التوسع نحو الداخل

لم يقتصر التوسع الأوروبي نحو الداخل الجزائري على الرغبة في السيطرة على الأراضي، بل اعتمدت الإدارة الاستعمارية والمستوطنون على مجموعة من الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية لضمان تثبيت الاستيطان وتوسيع النفوذ الفرنسي خلال الفترة **(1830–1914)**.[2]

أولًا: الوسائل العسكرية والأمنية

إنشاء الحاميات والقواعد العسكرية:

[1] عبد القادر زبادية، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، 1986، ص 134–140.
[2] ناقل عائشة، الاستعمار الفرنسي للجزائر واستغلاله للواقع الاجتماعي الموروث من نظام إيالة الجزائر (1830–1930)، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2022، ص 45–60

قامت فرنسا بإنشاء حاميات في المناطق الداخلية لضمان حماية المستوطنين الأوروبيين وتأمين الأراضي التي تم الاستيلاء عليها.

ساعدت هذه الحاميات في مواجهة المقاومة المحلية وتقليص أي تهديد قد يواجه المستوطنين.

العمليات العسكرية المنظمة:

اعتمدت السلطات الاستعمارية على حملات عسكرية متدرجة لفرض السيطرة على القرى والمدن الداخلية.[1]

هدفت هذه العمليات إلى إخضاع السكان الأصليين وتأمين طرق الربط بين المستوطنات الساحلية والداخلية.

ثانيًا: الوسائل الاقتصادية والإدارية

- **مصادرة الأراضي وتوزيعها على المستوطنين:**

تم استيلاء الإدارة الاستعمارية على الأراضي الخصبة من السكان الجزائريين الأصليين، وتوزيعها على المهاجرين الأوروبيين وفق مخططات محددة.

ساعد هذا التوزيع على ضمان إنتاج زراعي مستمر للمستعمرين، وتثبيتهم في الداخل.[2]

- **إنشاء البنية التحتية:**

شملت الوسائل الاقتصادية إنشاء طرق، سكك حديدية، وجسور تربط المدن الساحلية بالمستوطنات الداخلية.

ساهمت هذه البنية التحتية في تسهيل نقل المنتجات الزراعية، وربط المناطق الجديدة بالمراكز التجارية والإدارية الفرنسية.

[1] شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (1871–1954)، ترجمة عيسى عصفور، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 2007، ص 35–40.

[2] محمد حربي، تاريخ الجزائر منذ 1830، دار القصبة للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005، ص 78–85.

ثالثًا: الوسائل الاجتماعية والثقافية

- **تكوين مستوطنات متكاملة:**

تم إنشاء قرى ومراكز زراعية توفر للسكان الأوروبيين السكن والخدمات الأساسية، مثل المدارس والكنائس، مما شجع على الاستقرار في الداخل.

- **الضغط على السكان المحليين:**

استُخدمت السياسات الاجتماعية، مثل فرض الضرائب والسيطرة على الأراضي، لدفع السكان الأصليين للعيش في مناطق محددة، وتقليل تأثيرهم على الاستيطان الأوروبي.[1]

اتضح أن التوسع نحو الداخل لم يكن مجرد حركة سكانية، بل عملية منظمة استندت إلى وسائل عسكرية، اقتصادية، إدارية، واجتماعية لضمان الهيمنة الفرنسية على الأراضي الداخلية. ساعدت هذه الوسائل على تثبيت المستوطنين الأوروبيين، وتأمين الإنتاج الزراعي، وإعادة تشكيل التركيبة السكانية والجغرافية للجزائر خلال الفترة **(1830–1914)**.[2]

3. نتائجه الجغرافية

أسفر التوسع الأوروبي نحو الداخل الجزائري خلال الفترة **(1830–1914)** عن تغييرات كبيرة في البنية الجغرافية والسكانية للبلاد، حيث أثرت عملية الاستيطان المستمرة على توزيع السكان، استخدام الأراضي، والخرائط الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الداخلية.[3]

أولًا: إعادة توزيع السكان

- **تمركز المستوطنين الأوروبيين:**

[1] عبد القادر زبادية، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: السياسة الاجتماعية والاقتصادية، دار النفائس للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2001، ص 88–95.
[2] د. عميرة بن علي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر: دراسة في آليات السيطرة والتوسع (1830-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 112–153.
[3] د. الجيلالي صاري، الاستيطان العقاري الفرنسي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (ANEP)، الجزائر، الطبعة الأولى، 2002، ص 160–175.

أدى التوسع نحو الداخل إلى إنشاء مستوطنات أوروبية جديدة في السهول والوديان الخصبة، ما أدى إلى تمركز الأوروبيين بعيدًا عن المدن الساحلية التقليدية.

ساهم هذا التمركز في تعزيز الهيمنة الفرنسية على المناطق الداخلية وربطها بالمدن الساحلية والموانئ.[1]

- **تهجير السكان الأصليين:**

اضطرت بعض الجماعات الجزائرية للانتقال إلى أراضٍ أقل خصوبة نتيجة مصادرة الأراضي، مما أسهم في خلق فجوة سكانية بين المستوطنين الأوروبيين والسكان المحليين.

هذه التغيرات أعادت تشكيل النسيج السكاني وأدت إلى ازدواجية اجتماعية وجغرافية واضحة.

ثانيًا: التحولات الاقتصادية والجغرافية

- **تنظيم الأراضي وإعادة توزيعها:**

ساهم التوسع نحو الداخل في تقسيم الأراضي وفق النمط الاستعماري، بحيث خصصت الأراضي الأكثر خصوبة للمستعمرين الأوروبيين، بينما تم تحويل الأراضي الأقل إنتاجية للسكان الأصليين.

أدى ذلك إلى هيمنة المستوطنين على النشاط الزراعي الرئيس في المناطق الداخلية وربط الاقتصاد الداخلي بالأسواق الأوروبية.[2]

- **تطوير البنية التحتية:**

شمل التوسع إنشاء طرق وجسور وسكك حديدية ربطت القرى والمستوطنات الداخلية بالموانئ والمدن الساحلية، مما أتاح حركة المنتجات والخدمات بشكل منتظم وفعال.

[1] د. بشير بويجرة، التوسع الاستيطاني الفرنسي في السهول الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2004، ص 74.
[2] د. رابح لونيسي، الجزائر في مواجهة الاستراتيجيات الاستعمارية، دار المعرفة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص 88.

ثالثًا: التأثير على الفضاء الجغرافي الوطني

- **إعادة رسم الخرائط الجغرافية:**

ساعدت المستوطنات الداخلية في إعادة تنظيم الفضاء الجزائري، من خلال تركيز النشاط البشري والاقتصادي في مناطق محددة، ما خلق شبكة حضرية وريفية متكاملة تحت النفوذ الأوروبي.[1]

- **تغييرات في استخدام الأرض:**

تم تحويل الغالبية العظمى من الأراضي إلى إنتاج موجه للأسواق الأوروبية، مما قلل من إمكانية السكان المحليين على استغلال مواردهم التقليدية.

يمكن القول إن التوسع الأوروبي نحو الداخل لم يقتصر على زيادة عدد المستوطنين، بل أحدث تغييرات جغرافية عميقة شملت إعادة توزيع السكان، تنظيم الأراضي، تطوير البنية التحتية، وإعادة رسم الخرائط الاقتصادية والاجتماعية. وقد أسهمت هذه التغيرات في ترسيخ الهيمنة الفرنسية على مختلف مناطق الجزائر خلال الفترة **(1830–1914)**، مع إبراز الفوارق بين المستوطنين الأوروبيين والسكان الأصليين على المستوى المكاني والاجتماعي.[2]

ثانيا : تطور السكان (1830–1914)

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914 تطورًا ديموغرافيًا هامًا، ارتبط بشكل مباشر بالسياسات الاستيطانية الفرنسية، التي سعت إلى دعم الوجود الأوروبي وترسيخه داخل المجتمع الجزائري. وقد انعكس هذا التطور في تزايد أعداد السكان الأوروبيين وتوسع انتشارهم

[1] د. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2002، ص 215.
[2] د. إسماعيل زروخي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر وسياسته اتجاه الملكية العقارية (1830-1914)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013، ص 142.

الجغرافي، خاصة في المدن الساحلية والمناطق الزراعية الخصبة، مما أدى إلى إحداث اختلالات واضحة في البنية السكانية.[1]

أ. نمو السكان الأوروبيين

شهد السكان الأوروبيون في الجزائر نموًا متدرجًا منذ بداية الاحتلال سنة 1830، حيث كان عددهم في البداية محدودًا ويقتصر على العسكريين والإداريين، ثم بدأ في الارتفاع تدريجيًا بفعل الهجرة المنظمة. وقد تزايدت أعدادهم بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خاصة بعد 1870، نتيجة تشجيع السلطات الاستعمارية للاستيطان من خلال منح الأراضي وتقديم الامتيازات المختلفة.

وقد استقر الأوروبيون أساسًا في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وعنابة، إضافة إلى المناطق الزراعية الخصبة في متيجة ومستغانم، حيث توفرت لهم فرص العمل والإنتاج. كما ساهمت القوانين الاستعمارية وتحسن الظروف المعيشية في ارتفاع معدلات النمو الطبيعي لديهم، مما أدى إلى تعزيز وجودهم العددي داخل الجزائر.

ويمكن القول إن هذا النمو لم يكن مجرد زيادة عددية، بل شكّل عاملًا أساسيًا في ترسيخ الهيمنة الأوروبية داخل المجتمع الاستعماري، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وهو ما ساهم في تعميق الفوارق بين الأوروبيين والسكان الجزائريين الأصليين خلال هذه الفترة. [2]

1. المرحلة الأولى (1830–1870)

تميزت هذه المرحلة ببداية التواجد الأوروبي في الجزائر عقب الاحتلال الفرنسي سنة **1830**، حيث ارتبطت هذه الفترة بمحاولات تثبيت الوجود الاستعماري في المناطق الساحلية،

[1] د. صالح فركوس، تاريخ الجزائر من خلال المصادر، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الطبعة الأولى، 2005، ص 340.
[2] د. عمار هلال، نشأة وتطور الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر (1830-1954)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 145.

قبل التوسع نحو الداخل. وقد اتسمت هذه المرحلة بطابعها التمهيدي، سواء من حيث عدد المستوطنين أو طبيعة انتشارهم، حيث لم يكن الاستيطان قد بلغ بعد شكله المنظم والواسع.[1]

أولًا: طبيعة التواجد الأوروبي في بداية الاحتلال

- **الطابع العسكري والإداري:**

اقتصر الوجود الأوروبي في البداية على العسكريين والإداريين الفرنسيين الذين رافقوا حملة الاحتلال، وكان هدفهم الأساسي تثبيت السيطرة على المدن الساحلية.

تم إنشاء مراكز إدارية وعسكرية في المدن الكبرى لضمان تنظيم شؤون الاحتلال وإدارة السكان المحليين.

- **بداية الهجرة الأوروبية:**

مع استقرار نسبي للوضع، بدأت أولى موجات الهجرة الأوروبية، خاصة من فرنسا، إضافة إلى الإسبان والإيطاليين.

تميزت هذه الهجرة في بدايتها بطابع فردي وغير منظم، حيث لم تكن هناك بعد سياسة استيطانية واضحة المعالم.[2]

ثانيًا: مجالات التمركز الجغرافي للمستوطنين

- **المدن الساحلية كمراكز أولى للاستيطان:**

تركز المستوطنون الأوروبيون في المدن الساحلية مثل الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة، نظرًا لكونها مناطق آمنة نسبيًا وقريبة من أوروبا.

ساعد وجود الموانئ على تسهيل حركة التنقل والتجارة، مما جعل هذه المدن نقطة جذب رئيسية للمهاجرين.

[1] د. ليلى بن ميسوم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر: البدايات والنتائج (1830-1870)، دار صفحات للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص 58.

[2] د. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: البنى السوسيو-اقتصادية (1830-1880)، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، 1982، ص 114.

- **محدودية التوسع نحو الداخل:**

ظل التوسع نحو المناطق الداخلية محدودًا خلال هذه المرحلة بسبب المقاومة الجزائرية وصعوبة السيطرة على كامل التراب الوطني.

اقتصر التواجد الأوروبي خارج المدن الساحلية على بعض المناطق القريبة فقط.[1]

ثالثًا: خصائص المرحلة ونتائجها

- **بطء النمو السكاني الأوروبي:**

اتسمت هذه المرحلة ببطء في تزايد عدد الأوروبيين، نتيجة عدم الاستقرار الأمني، واستمرار المقاومة، وصعوبة التأقلم مع الظروف المحلية.

- **التمهيد للاستيطان المنظم:**

رغم محدودية التوسع، شكلت هذه المرحلة قاعدة أولية للاستيطان الأوروبي، حيث تم وضع الأسس الإدارية والعسكرية التي ستسمح لاحقًا بتوسيع الاستيطان نحو الداخل.

- **بداية التأثير على التركيبة السكانية:**

بدأت ملامح التغير في التركيبة السكانية تظهر، من خلال تركز الأوروبيين في المدن الساحلية مقابل بقاء السكان الأصليين في المناطق الريفية، وهو ما مهد لظهور اختلال ديموغرافي تدريجي في المراحل اللاحقة.

يمكن اعتبار المرحلة الممتدة بين **1830** و**1870** مرحلة تأسيسية للاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث اتسمت بطابعها المحدود من حيث العدد والانتشار، لكنها لعبت دورًا مهمًا في وضع الأسس الأولى للوجود الأوروبي، ومهدت لمرحلة التوسع المنظم التي ستشهدها الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.[2]

[1] د. ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الوجود الفرنسي في الجزائر (1830-1870)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1991، ص 94.

[2] د. الجيلالي بن مستورة، تطور الاستيطان المدني في الجزائر (1830–1870): العوائق والنتائج، دار الحكمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 134.

2. المرحلة الثانية (1870–1900)

تُعد هذه المرحلة مرحلة التوسع الكبير للاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث عرفت زيادة ملحوظة في عدد المهاجرين الأوروبيين، خاصة بعد سنة 1870، نتيجة تبني الإدارة الاستعمارية سياسة استيطانية أكثر تنظيمًا ووضوحًا. وقد ارتبطت هذه المرحلة بتعزيز الاستيطان المدني، وتوسيع رقعة التواجد الأوروبي نحو المناطق الداخلية، مما ساهم في إحداث تحولات ديموغرافية ومجالية عميقة.[1]

أولًا: تطور الهجرة الأوروبية وأسبابها

- **تكثيف سياسة الاستيطان المدني:**

عملت السلطات الاستعمارية بعد سنة 1870 على تشجيع الهجرة الأوروبية بشكل منظم، بهدف تثبيت الوجود الفرنسي وتعزيز السيطرة على الأراضي.

تم الانتقال من الاستيطان العسكري إلى الاستيطان المدني القائم على استقرار العائلات الأوروبية.

- **تعدد مصادر الهجرة الأوروبية:**

لم تعد الهجرة مقتصرة على الفرنسيين، بل شملت أيضًا الإسبان والإيطاليين والمالطيين، الذين استقروا في مختلف مناطق الجزائر.

ساهم هذا التنوع في زيادة عدد الأوروبيين وتعزيز الطابع الاستيطاني للمجتمع.

- **الامتيازات الممنوحة للمستوطنين:**

منحت الإدارة الاستعمارية أراضي زراعية للمهاجرين الأوروبيين، إضافة إلى دعم مالي وتسهيلات إدارية.

[1] د. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس وفلسفته في التربية والتعليم (مع تمهيد عن الوضع الديموغرافي والاجتماعي بعد 1870)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، 1981، ص 42.

شكلت هذه الامتيازات عامل جذب رئيسي شجع على تزايد الهجرة نحو الجزائر.[1]

ثانيًا: مجالات التوسع والاستقرار

- **الاستقرار في المدن الكبرى:**

شهدت المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، وقسنطينة تزايدًا كبيرًا في عدد الأوروبيين، حيث وفرت فرص العمل في التجارة والإدارة والصناعة.

أصبحت هذه المدن مراكز حضرية أوروبية تعكس النفوذ الاستعماري.

- **التوسع نحو المناطق الزراعية الخصبة:**

اتجه المستوطنون إلى السهول الداخلية الخصبة مثل سطيف ومتيجة، حيث تم إنشاء مستوطنات زراعية جديدة.

ساعد هذا التوسع على تعزيز الإنتاج الزراعي وربط المناطق الداخلية بالموانئ الساحلية.[2]

ثالثًا: خصائص المرحلة ونتائجها

- **ارتفاع عدد السكان الأوروبيين:**

عرفت هذه المرحلة زيادة ملحوظة في عدد الأوروبيين، نتيجة استقرار الأوضاع الأمنية وتكثيف الهجرة المنظمة.

- **تعزيز النفوذ الأوروبي:**

أدى تزايد عدد المستوطنين إلى تعزيز السيطرة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المدن والمناطق الزراعية الخصبة.

- **تزايد الاختلال في التركيبة السكانية:**

[1] د. بوعلام بلقاسمي، السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2003، ص 92.

[2] د. بشير بويجرة، التوسع الاستيطاني الفرنسي في السهول الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2004، ص 105.

ساهم هذا التوسع في تعميق الفوارق بين الأوروبيين والسكان الجزائريين الأصليين، سواء من حيث التوزيع الجغرافي أو السيطرة على الموارد.

تمثل المرحلة الممتدة بين **1870** و**1900** مرحلة التحول نحو الاستيطان الأوروبي المكثف والمنظم، حيث انتقل الوجود الأوروبي من الطابع المحدود إلى الانتشار الواسع، مدعومًا بسياسات استعمارية واضحة، مما أدى إلى تعزيز النفوذ الأوروبي وإحداث تغييرات عميقة في التركيبة السكانية والمجالية للجزائر.[1]

3. المرحلة الثالثة (1900–1914)

تمثل هذه المرحلة مرحلة الاستقرار النسبي للاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث استمر نمو عدد السكان الأوروبيين، لكن بوتيرة أكثر انتظامًا مقارنة بالمرحلة السابقة. وقد تميزت هذه الفترة بترسخ الوجود الأوروبي في مختلف المجالات، خاصة في المدن الساحلية والمراكز الاقتصادية، مما جعله عنصرًا أساسيًا في التركيبة السكانية للمجتمع الاستعماري.[2]

أولًا: تطور السكان الأوروبيين خلال المرحلة

- **استمرار النمو السكاني:**

واصل عدد الأوروبيين ارتفاعه خلال هذه المرحلة، إلا أن هذا النمو أصبح أكثر استقرارًا وأقل اندفاعًا مقارنة بمرحلة (1870–1900).

لم يعد النمو يعتمد فقط على الهجرة، بل بدأ يعتمد أيضًا على التكاثر الطبيعي داخل المجتمع الأوروبي.

- **تحسن الظروف الصحية والمعيشية:**

[1] د. مصطفى فاسي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004، ص 162.
[2] د. ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية: سياسة الاستيطان وتطوره، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1986، ص 112.

ساهم تطور الخدمات الصحية وتحسن مستوى المعيشة في انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع معدلات الولادات بين الأوروبيين.

أدى ذلك إلى تعزيز الاستقرار الديموغرافي للمستوطنين داخل الجزائر.[1]

ثانيًا: مجالات التمركز والاستقرار

- **المدن الساحلية والمراكز الاقتصادية:**

ظل الأوروبيون متمركزين بشكل أساسي في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، وقسنطينة، حيث توفرت فرص العمل والخدمات.

أصبحت هذه المدن مراكز اقتصادية وإدارية تعكس الطابع الأوروبي بشكل واضح.

- **استقرار المستوطنات الزراعية:**

شهدت القرى الاستيطانية والمناطق الزراعية استقرارًا أكبر، حيث أصبح المستوطنون أكثر ارتباطًا بالأرض التي يستغلونها.

ساعد هذا الاستقرار على تعزيز الإنتاج الزراعي وتثبيت الوجود الأوروبي في الأرياف.[2]

ثالثًا: خصائص المرحلة ونتائجها

- **ترسخ الوجود الأوروبي:**

أصبح الأوروبيون يشكلون عنصرًا ديموغرافيًا مهمًا داخل المجتمع الجزائري، خاصة في المدن والمناطق الاقتصادية الحيوية.

- **تعزيز الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية:**

أدى استقرار الأوروبيين إلى تعزيز سيطرتهم على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل التجارة والزراعة والصناعة.

[1] د. رابح لونيسي، دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005، ص 76.
[2] د. عياش يحياوي، التاريخ الاجتماعي للجزائر (1830–1914)، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 195.

- **تكريس الاختلال في التركيبة السكانية:**

ساهم استمرار التمركز الأوروبي في المدن والمناطق الخصبة في تعميق الفوارق بين المستوطنين والسكان الأصليين، سواء من حيث التوزيع الجغرافي أو فرص العيش.

تمثل المرحلة الممتدة بين **1900** و**1914** مرحلة ترسخ الاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث انتقل من مرحلة التوسع إلى مرحلة الاستقرار، مدعومًا بتحسن الظروف المعيشية والنمو الطبيعي للسكان، مما ساهم في تثبيت الوجود الأوروبي وتعزيز مكانته داخل البنية السكانية والاقتصادية للمجتمع الاستعماري.[1]

ب. تطور السكان الجزائريين الأصليين

على الرغم من النمو الملحوظ للسكان الأوروبيين، شهد السكان الجزائريون الأصليون تغيرات ديموغرافية ملحوظة خلال الفترة الممتدة من **1830** إلى **1914**، اتسمت بالتراجع في بعض الفترات وتوزيع غير متساوٍ في أنحاء البلاد، نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضها الاحتلال الفرنسي. [2]

1. التراجع في بعض الفترات

شهدت بعض الولايات الجزائرية خلال القرن التاسع عشر تراجعًا نسبيًا في أعداد السكان الأصليين، خاصة في المدن الساحلية الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة. وقد ترافق هذا التراجع مع مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت على التركيبة السكانية للسكان الأصليين.

أولًا: أسباب التراجع السكاني

[1] د. عبد الحميد زوزو، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص 215.

[2] د. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 142.

- **فقدان الأراضي الزراعية:**

تم مصادرة الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين الأوروبيين، مما أدى إلى حرمان السكان المحليين من مواردهم الزراعية التقليدية.

ساهم هذا التغير في تدهور مستوى المعيشة للفلاحين الجزائريين، وزيادة هجرة بعضهم إلى المناطق النائية أو المدن الكبرى بحثًا عن فرص جديدة.

- **تأثير الحروب والتمردات:**

عانت بعض المناطق من النزاعات المسلحة والمقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، مثل الحروب في البليدة والمدية بين 1840 و1870، مما أسفر عن سقوط أعداد كبيرة من السكان، سواء قتلى أو مهجرين.

- **الأوبئة والأمراض:**

ضربت الأوبئة مناطق متعددة، خاصة المدن الساحلية، مثل الكوليرا والطاعون، مما ساهم في انخفاض عدد السكان الأصليين خلال فترات محددة.[1]

ثانيًا: نتائج التراجع

- **اختلال التوازن الديموغرافي:**

أدى تراجع السكان الأصليين إلى تعزيز نفوذ المستوطنين الأوروبيين في المدن الساحلية، حيث أصبحت نسبتهم أعلى مقارنة بالسكان المحليين.

- **تغير نمط التوزيع السكاني:**

اضطرت بعض العائلات الجزائرية إلى الانتقال نحو مناطق أقل خصوبة أو نائية، مما أحدث تغييرات في توزيع السكان داخل الولايات المتضررة.

- **تأثير اقتصادي واجتماعي:**

[1] د. ليلى بن منصور، المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2005، ص 118.

انعكس التراجع على الإنتاج الزراعي المحلي، وعلى النسيج الاجتماعي، إذ تضاءلت قدرة السكان الأصليين على مقاومة الهيمنة الاقتصادية للمستعمرين الأوروبيين.

شكل القرن التاسع عشر مرحلة حرجة بالنسبة للسكان الأصليين في بعض الولايات الجزائرية، حيث ترافق التراجع السكاني مع مصادرة الأراضي، والحروب، والأوبئة، مما ساهم في إضعاف حضورهم الديموغرافي والاجتماعي، ومهد الطريق لتمركز المستوطنين الأوروبيين في المدن الساحلية الكبرى.[1]

2. أسباب التغير السكاني

شهدت التركيبة السكانية للسكان الأصليين خلال الفترة **1830–1914** تغيرات ملحوظة، نتيجة مجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي أثرت بشكل مباشر على النمو الديموغرافي والتوزيع السكاني.[2]

أولًا: السياسات الاستيطانية الفرنسية

- **مصادرة الأراضي الخصبة:**

عملت الإدارة الاستعمارية على الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة ومنحها للمستوطنين الأوروبيين، مما أدى إلى تهميش السكان الأصليين وحرمانهم من مصادر رزقهم التقليدية.

ساهمت هذه السياسة في دفع بعض السكان المحليين إلى الهجرة نحو المناطق الأقل خصوبة أو إلى المدن الكبرى، لتأمين سبل العيش.

- **فرض السيطرة على الموارد:**

[1] د. إبراهيم مياسي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2001، ص 147.
[2] د. صالح عباد، الجزائر خلال القرن التاسع عشر (1830–1900): الأرض، الشعب، والمقاومة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005، ص 212.

تم تنظيم توزيع الأراضي وفق مصالح المستوطنين الأوروبيين، مع تقليص قدرة السكان الجزائريين على استغلال الموارد الاقتصادية، مما انعكس سلبًا على النمو السكاني الطبيعي.[1]

ثانيًا: الحروب والنزاعات المحلية

- **مقاومة السكان المحليين:**

أسفرت مقاومة بعض الزعماء المحليين، مثل أحمد باي في الشرق الجزائري، عن خسائر بشرية كبيرة بين السكان الأصليين.

كما أدت الثورات والتمردات في الغرب الجزائري خلال السنوات الأولى للاحتلال إلى انخفاض أعداد السكان نتيجة القتل أو النزوح القسري.

- **تأثير النزاعات على التوزيع السكاني:**

دفعت هذه النزاعات السكان إلى الهجرة الداخلية نحو مناطق أكثر أمانًا، مما غير نمط التوزيع الديموغرافي في بعض الولايات.[2]

ثالثًا: الأوبئة والمجاعات

- **تفشي الأمراض:**

ضربت موجات الطاعون والكوليرا مناطق واسعة خلال منتصف القرن التاسع عشر، مما أثر على عدد السكان الأصليين بشكل كبير.

ساهمت هذه الأوبئة في ارتفاع معدل الوفيات وتقليل النمو الطبيعي للسكان.

- **المجاعات وانعكاساتها:**

[1] د. الجيلالي ساري، تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (1830–1900)، ترجمة: عبد القادر جغلول، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، 1982، ص 156.

[2] د. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005، ص 88.

أدت حالات المجاعة الناتجة عن الحروب أو المصادرة الزراعية إلى تدهور التغذية وانتشار الأمراض، مما ساهم في انخفاض الكثافة السكانية في بعض المناطق.

تعددت أسباب التغير السكاني بين السكان الأصليين، وجمعت بين العوامل السياسية، مثل السياسات الاستيطانية، والعوامل الأمنية كالحروب والثورات، والعوامل الصحية والاقتصادية كالأوبئة والمجاعات. وقد انعكس هذا التغير على توزيع السكان، وعلى معدل النمو الطبيعي، مما ساعد على ترسيخ التفاوت الديموغرافي بين المستوطنين الأوروبيين والسكان الأصليين.[1]

3. الهجرة الداخلية

نتيجة للتغيرات الديموغرافية والسياسات الاستيطانية، شهدت بعض الولايات الجزائرية خلال القرن التاسع عشر حركة هجرة داخلية للسكان الأصليين، أثرت على التوزيع السكاني وأدت إلى تغييرات اجتماعية واقتصادية هامة.

أولًا: دوافع الهجرة الداخلية

السياسات الاستيطانية الفرنسية:

مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة لصالح المستوطنين الأوروبيين أجبرت العديد من الفلاحين الجزائريين على البحث عن مناطق جديدة للعيش والعمل.[2]

هذه السياسات دفعت السكان إلى الانتقال نحو المناطق الأقل خصوبة أو النائية، مثل الهضاب العليا وجبال الأوراس.

الحروب والثورات المحلية:

[1] د. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، الطبعة الأولى، 2002، ص 182.
[2] د. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم المركزي العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 315.

النزاعات المسلحة والتمردات، إضافة إلى العقوبات التي فرضتها الإدارة الاستعمارية، ساهمت في نزوح السكان بعيدًا عن مناطق الصراع، سواء للسلامة الشخصية أو لتأمين مصدر رزق بديل.

الأوبئة والمجاعات:

انتشار الأمراض والمجاعة في بعض المناطق دفع السكان إلى الانتقال إلى أماكن أقل تأثرًا بهذه الظروف، مثل القرى النائية أو الضواحي الحضرية.[1]

ثانيًا: مجالات الهجرة الداخلية

الهجرة نحو المناطق الداخلية والجبلية:

انتقل السكان إلى مناطق مثل جبال الأوراس، القبائل، والهضاب العليا، حيث كان الاستيطان الأوروبي أقل كثافة، ما وفر ملاذًا مؤقتًا للسكان المحليين.

التكيف ضمن التجمعات الريفية والضواحي الحضرية:

لجأ بعض السكان إلى الانضمام للتجمعات الريفية الصغيرة أو إلى الضواحي الحضرية الهامشية للمدن الكبرى، في محاولة للحفاظ على سبل العيش رغم التهميش الاقتصادي.[2]

ثالثًا: نتائج الهجرة الداخلية

- **إعادة توزيع السكان الأصليين:**

ساعدت الهجرة الداخلية على إعادة توزيع السكان في الفضاء الجزائري، لكنها لم تحقق التوازن مع التوسع الأوروبي.

- **تراجع القدرة الاقتصادية والاجتماعية:**

[1] د. يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2007، ص 64.
[2] د. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2006، ج 1، ص 154.

قللت هذه الهجرة من قدرة السكان الأصليين على المنافسة مع المستوطنين الأوروبيين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

- **تعزيز الفوارق بين الأوروبيين والسكان الأصليين:**

ساهمت الهجرة الداخلية في ترسيخ الازدواجية الاجتماعية والاقتصادية بين المجموعتين، وجعلت السكان الأصليين أكثر هشاشة ضمن النظام الاستعماري.

شكلت الهجرة الداخلية للسكان الأصليين رد فعل مباشرًا على التغيرات الديموغرافية والسياسات الاستيطانية، وأسهمت في إعادة توزيعهم الجغرافي، لكنها عززت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية مع الأوروبيين، مما جعل الهيمنة الاستعمارية أكثر وضوحًا في المدن والمناطق الريفية على حد سواء. [2]

ت . المقارنة الديموغرافية

تشكل المقارنة بين السكان الأوروبيين والسكان الجزائريين الأصليين خلال الفترة **1830–1914** أداة مهمة لفهم التأثير العميق للاحتلال الفرنسي على التركيبة السكانية. فهي تتيح دراسة الفوارق في النمو السكاني، وأنماط التوزيع المكاني، والاختلالات الناتجة عن السياسات الاستيطانية والاستغلال الاقتصادي، مع إبراز الاختلافات بين المجموعتين من الناحية الديموغرافية والاجتماعية. كما تساعد هذه المقارنة على تفسير أسباب تركز الأوروبيين في المدن الساحلية والمناطق الزراعية الخصبة مقابل تراجع السكان الأصليين في نفس المناطق. وتكشف عن مدى تأثير الهجرة الأوروبية على التوازن السكاني العام في الجزائر، ومدى هشاشة السكان المحليين أمام الهيمنة الاستعمارية. إضافة إلى ذلك، تمثل هذه الدراسة أداة لفهم التفاعلات بين

[1] د. ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية والضرائب في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1986، ص 210.
[2] د. محمود قنبيز، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2005، ص 112.

السياسات الاستيطانية والنمو السكاني الطبيعي لكل مجموعة، مما يبرز دور الاستعمار في إعادة تشكيل البنية السكانية.[1]

1. التوازن العددي

تميزت الفترة الممتدة بين **1830** و**1914** بعدم توازن واضح في أعداد السكان بين الأوروبيين والسكان الجزائريين الأصليين، حيث أسفر الاستيطان الفرنسي عن تحولات ديموغرافية ملموسة في كل من المدن والمناطق الريفية.

أولًا: النمو السكاني الأوروبي

- **الهجرة المنظمة:**

ساهمت السياسات الاستيطانية الفرنسية في تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر عبر منح الأراضي، وتقديم الدعم المالي والقانوني للمستوطنين.

تراكم هذا الدعم أدى إلى ارتفاع عدد الأوروبيين بشكل مستمر، خاصة في المدن الساحلية الكبرى والمناطق الزراعية الخصبة.

- **الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي:**

تمتع الأوروبيون بشبكة متكاملة من الخدمات والبنية التحتية، ما ساعدهم على النمو الطبيعي للسكان والحفاظ على استقرارهم داخل المجتمع الاستعماري.[2]

ثانيًا: تراجع السكان الجزائريين الأصليين

- **فقدان الأراضي الزراعية:**

مصادرة الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين الأوروبيين قللت من الموارد الاقتصادية للسكان المحليين وأثرت على قدرتهم على البقاء في أماكنهم التقليدية.

[1] د. كمال كاتب، الأوروبيون والجزائريون في الجزائر الاستعمارية (1830-1962)، منشورات دار القصبة، الطبعة الأولى، 2005، ص 78.
[2] د. عمار بوضياف، النظام القانوني للاستيطان في الجزائر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2001، ص 42.

- **النزاعات المسلحة والأوبئة:**

أدت مقاومة الاحتلال والثورات المحلية، بالإضافة إلى انتشار الأوبئة والمجاعات، إلى انخفاض أعداد السكان الأصليين في عدة مناطق، خصوصًا في المدن الساحلية وبعض الولايات الداخلية.[1]

ثالثًا: انعكاسات التباين العددي

- **تكوين مجتمع مزدوج البنية:**

الهيمنة الأوروبية في المدن والمراكز الاقتصادية أسست لمجتمع منقسم، حيث يتمركز الأوروبيون في المواقع الحيوية ويستحوذون على الموارد الأساسية.

- **تركيز السكان الأصليين في الداخل والريف:**

تراجع السكان الأصليين دفعهم إلى المناطق الداخلية والريفية الأقل خصوبة، مما عزز الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعتين.

أدى هذا التباين العددي إلى تكوين هيكل سكاني مزدوج يعكس تأثير الهجرة الأوروبية والسياسات الاستيطانية على البنية الديموغرافية للجزائر، مع ترسيخ التفاوت بين الأوروبيين والسكان الأصليين على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.[2]

2. التوزيع السكاني

[1] د. الجيلالي صاري، المقاومة والمجتمع في الجزائر (1830-1954)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2004، ص 95.

[2] د. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الاستعماري: دراسة اقتصادية واجتماعية (1830-1914)، دار هومة، الطبعة الثانية، 2002، ص 145.

برز التباين بين الأوروبيين والسكان الجزائريين الأصليين ليس فقط في الأعداد، بل أيضًا في التوزيع الجغرافي، حيث أسهم الاستيطان والسياسات الاستعمارية في خلق اختلاف واضح في مواقع تركز كل مجموعة.

أولًا: تمركز الأوروبيين

- **المدن الساحلية الكبرى:**

استقر الأوروبيون بشكل أساسي في المدن الكبرى على الساحل، مثل الجزائر العاصمة، ووهران، وعنابة، للاستفادة من الموانئ والمراكز الاقتصادية.

هذا التمركز ساعدهم على التحكم في النشاط التجاري والصناعي، مما عزز نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي.

- **السهول الزراعية الخصبة:**

تمركز المستوطنون أيضًا في السهول الزراعية الخصبة مثل متيجة ومستغانم، حيث أقاموا مزارع ومستوطنات زراعية لتأمين الإنتاج من أجل السوق الأوروبي.

هذا التمركز الزراعي مكنهم من الاستفادة من الأراضي الخصبة، بعكس السكان المحليين الذين فقدوا معظم أراضيهم.[1]

ثانيًا: توزع السكان الجزائريين الأصليين

المناطق الجبلية والهضاب العليا:

اضطر السكان الأصليون إلى الانتقال إلى المناطق الداخلية، مثل جبال الأوراس والقبائل والهضاب العليا، بحثًا عن أراضٍ بديلة للعيش والزراعة.[2]

الضواحي الحضرية والأرياف الأقل إنتاجية:

[1] د. عبد القادر جغلول، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الحداثة، الطبعة الثانية، 1984، ص 56.
[2] د. شكيب بن ملوك، تاريخ الاستيطان في السهول الجزائرية، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2010، ص 114.

لجأ بعض السكان إلى ضواحي المدن والأرياف الأقل خصوبة، حيث كانت الموارد محدودة والفرص الاقتصادية قليلة، مما زاد من ضعفهم الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثًا: انعكاسات التوزيع السكاني

الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية:

التمركز الأوروبي في المدن والسهول الخصبة ساعد المستوطنين على الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية بسهولة، بينما بقي السكان الأصليون محرومين من العديد من هذه الفرص.[1]

تفاقم الفوارق بين المجموعتين:

أسهم هذا التوزيع غير المتوازن في تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وجعل الهيمنة الأوروبية أكثر وضوحًا على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

أدى التوزيع السكاني غير المتكافئ إلى ترسيخ الفوارق بين الأوروبيين والسكان الأصليين، وجعل السيطرة على الموارد الاقتصادية والخدمات في أيدي المستوطنين، بينما عانى السكان الجزائريون من الهشاشة والتهميش على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

3. الكثافة السكانية

شهدت الجزائر خلال الفترة **1830–1914** تفاوتًا واضحًا في الكثافة السكانية بين الأوروبيين والسكان الجزائريين الأصليين، وهو ما يعكس أثر الاستيطان والسياسات الفرنسية على توزيع السكان.[2]

أولًا: كثافة الأوروبيين

- **المدن الساحلية:**

[1] د. رابح لونيسي، الجزائر في واجهة الأحداث التاريخية، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2013، ص 92.
[2] د. عمار هلال، أبحاث في المقاومة والثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1995، ص 138.

سجلت المدن الساحلية الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وعنابة كثافة سكانية مرتفعة نتيجة الهجرة المنظمة من فرنسا ودول أوروبية أخرى.

ساعد هذا التركز في تعزيز النفوذ الأوروبي على النشاط التجاري والإداري، وتحكمهم في الموانئ والخدمات العامة.

- **المناطق الزراعية الخصبة:**

أقام الأوروبيون مستوطنات زراعية في السهول الخصبة مثل متيجة ومستغانم، مما ساهم في زيادة كثافتهم في هذه المناطق، واستقرارهم الدائم.

وفرت هذه الكثافة الأرضية فرص إنتاج زراعي كبير، مع مراعاة مصالح السوق الأوروبي، ما عزز الهيمنة الاقتصادية للمستوطنين.[1]

ثانيًا: كثافة السكان الجزائريين الأصليين

- **المناطق الداخلية والجبلية:**

بقيت الكثافة السكانية منخفضة نسبيًا في المناطق الداخلية مثل جبال الأوراس والهضاب العليا، نتيجة النزوح القسري وفقدان الأراضي الخصبة.

هذا التوزيع أضعف قدرة السكان الأصليين على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية الكبرى أو الاستفادة من الخدمات الأساسية.

- **الضواحي والأرياف الأقل إنتاجية:**

اضطرت بعض الأسر الجزائرية إلى الاستقرار في ضواحي المدن والأرياف الأقل خصوبة، حيث قلة الموارد والمحدودية الاقتصادية.[2]

ثالثًا: انعكاسات التباين في الكثافة

[1] د. محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ الجزائر الحديث، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، 1999، ص 176.
[2] د. إسماعيل زروخي، الجزائر في عهد الحماية والاحتلال، دار الأمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 142.

- **السيطرة الاقتصادية والاجتماعية:**

ارتفاع كثافة الأوروبيين في المدن والمناطق الزراعية أعطاهم ميزة كبيرة في التجارة، الزراعة، والإدارة، بينما تراجعت مساهمة السكان الأصليين في هذه المجالات.[1]

- **تعزيز الهيمنة الديموغرافية الأوروبية:**

ساهم التباين في الكثافة السكانية في ترسيخ الهيمنة الأوروبية على البنية السكانية في الجزائر، وإضعاف موقف السكان المحليين اجتماعياً واقتصادياً خلال الحقبة الاستعمارية.

كان تفاوت الكثافة السكانية بين الأوروبيين والسكان الأصليين أحد أهم العوامل التي أسهمت في الهيمنة الديموغرافية للمستعمرين، وعكس تأثير الهجرة والسياسات الاستيطانية على توزيع السكان والنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.[2]

[1] د. بوعلام بلقاسمي، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1954)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2014، ص 215.
[2] د. مصطفى فاسي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2008، ص 167.

❖ خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتضح أن التوزيع الجغرافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين **1830** و**1914** لم يكن عفويًا، بل جاء نتيجة سياسات استعمارية مدروسة هدفت إلى ترسيخ الوجود الأوروبي وإحكام السيطرة على المجال الجغرافي والاقتصادي. فقد تركز المستوطنون في المدن الساحلية الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وعنابة، وفي السهول الزراعية الخصبة كمتيجة ومستغانم، ثم توسعوا تدريجيًا نحو الداخل عبر مراحل منظمة اعتمدت على وسائل عسكرية واقتصادية وإدارية متعددة.

كما أبرزت الدراسة أن هذا التوزيع أسهم في إعادة تشكيل الفضاء الجزائري، من خلال إنشاء شبكة حضرية وزراعية خاضعة للنفوذ الأوروبي، مقابل تراجع تموقع السكان الجزائريين الأصليين نحو المناطق الداخلية والهامشية. وقد أدى ذلك إلى بروز اختلالات واضحة في التوازن السكاني، سواء من حيث العدد أو التوزيع أو الكثافة، مما ساهم في تكريس بنية سكانية مزدوجة تعكس طبيعة المجتمع الاستعماري القائم على التمييز وعدم التكافؤ.

ومن جهة أخرى، كشف تحليل تطور السكان خلال هذه الفترة عن نمو ملحوظ للسكان الأوروبيين، خاصة بعد سنة 1870، مقابل تراجع نسبي أو نمو بطيء للسكان الجزائريين الأصليين بفعل مجموعة من العوامل، كالمصادرة العقارية، والأوبئة، والنزاعات، والهجرة الداخلية. وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقات بين المجموعتين، حيث تعززت الهيمنة الأوروبية على الموارد الاقتصادية والمراكز الحضرية، في حين عانى السكان الأصليون من التهميش والإقصاء.

وعليه، فإن هذا الفصل يبرز بوضوح أن التوزيع الجغرافي والتطور الديموغرافي كانا عنصرين مترابطين في تشكيل التركيبة السكانية للجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، وأن فهم هذه التحولات يعد مدخلًا أساسيًا لتحليل آثار الهجرة الأوروبية على المجتمع الجزائري.وبناءً على ذلك، يمهّد هذا الفصل للانتقال إلى الفصل الثالث الموسوم بـ "آثار الهجرة الأوروبية على التركيبة السكانية"، حيث سيتم التطرق إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي نتجت عن هذه التحولات، وكيف ساهمت في إعادة تشكيل بنية المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة.

الفصل الثالث: آثار الهجرة الأوروبية على التركيبة السكانية

❖ تمهيد

في ضوء ما تم التطرق إليه في الفصل السابق من تحليل للتوزيع الجغرافي للمستوطنين الأوروبيين وتطور السكان في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1830 و1914، يتبيّن أن الهجرة الأوروبية لم تكن مجرد ظاهرة سكانية عابرة، بل شكلت عاملًا حاسمًا في إحداث تحولات عميقة مست بنية المجتمع الجزائري في مختلف أبعاده. فقد ارتبطت هذه الهجرة بسياسات استعمارية ممنهجة، هدفت إلى إعادة تشكيل المجال السكاني والاقتصادي بما يخدم المصالح الفرنسية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على التوازن الديموغرافي وأنماط العيش والعلاقات الاجتماعية.[139]

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة الآثار المترتبة عن الهجرة الأوروبية على التركيبة السكانية في الجزائر، من خلال مقاربة تحليلية تجمع بين البعد الديموغرافي والبعد الاجتماعي والاقتصادي. ففي الجانب الديموغرافي، سيتم إبراز مظاهر اختلال التوازن السكاني الناتج عن تزايد عدد الأوروبيين وتمركزهم في المدن والمناطق الخصبة، مقابل تراجع تموقع السكان الجزائريين الأصليين، إلى جانب تحليل التحولات التي مست البنية السكانية، مثل التمدن، وتغير الكثافة السكانية، وإعادة توزيع السكان داخل المجال الوطني. كما سيتم التطرق إلى ظاهرة الهجرة الداخلية للسكان الأصليين، باعتبارها إحدى أبرز نتائج السياسات الاستيطانية، مع الوقوف على أسبابها وانعكاساتها.[140]

أما في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، فسيركز الفصل على دراسة مظاهر الازدواجية الاجتماعية التي ميزت المجتمع الاستعماري، من خلال التمييز بين المجتمع الأوروبي والمجتمع الجزائري، وما نتج عن ذلك من تفاوت في الحقوق والظروف المعيشية. كما سيتم تحليل التحولات الاقتصادية المرتبطة بالاستحواذ على الأراضي وظهور اقتصاد استعماري موجه، إلى جانب إبراز

[139] د. مختار فلفول، الاستيطان والتحولات الاجتماعية في الجزائر (1830-1914)، دار القصبة للنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص 241.
[140] د. عبد القادر بوباية، الاستيطان الفرنسي وأثره على البنية الاجتماعية في الجزائر، دار الأمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 184.

التأثيرات الثقافية التي مست أنماط العيش والهوية، نتيجة انتشار الثقافة الأوروبية ومحاولات فرضها على المجتمع المحلي.

وبذلك، يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة أكاديمية شاملة للآثار العميقة التي خلفتها الهجرة الأوروبية على التركيبة السكانية في الجزائر، مع إبراز التداخل بين العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، بما يساهم في فهم طبيعة التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، ويمهد لاستيعاب أبعادها التاريخية والحضارية. [141]

أولا : الآثار الديموغرافية

يُعدّ البعد الديموغرافي من أهم الجوانب التي تأثرت بالهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1830 و1914، حيث أسهمت السياسات الاستيطانية في إحداث تحولات عميقة مست بنية السكان وتوزيعهم. فقد أدى تزايد عدد الأوروبيين وتمركزهم في مناطق محددة إلى ظهور اختلالات واضحة في التوازن السكاني، سواء من حيث العدد أو الكثافة أو الانتشار الجغرافي. كما انعكست هذه التحولات على طبيعة العلاقات بين السكان، وأثرت بشكل مباشر على التنظيم المجالي والاجتماعي داخل البلاد.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى دراسة أبرز الآثار الديموغرافية للهجرة الأوروبية، من خلال تحليل مظاهر الاختلال في التوازن السكاني، والتغيرات التي طرأت على البنية السكانية، إضافة إلى ظاهرة الهجرة الداخلية للسكان الجزائريين الأصليين، باعتبارها نتيجة مباشرة للسياسات الاستعمارية. [142]

أ. اختلال التوازن السكاني

[141] د. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس وفلسفته في التعليم والتربية (يتضمن دراسة عن المجتمع الاستعماري)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1988، ص 205.

[142] د. صالح عباد، الجزائر خلال السيطرة الاستعمارية (1830-1954)، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 118.

يُعتبر اختلال التوازن السكاني من أبرز النتائج الديموغرافية التي أفرزتها الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، حيث أدى التدفق المستمر للمستوطنين الأوروبيين، المدعوم بسياسات رسمية، إلى تزايد عددهم بشكل ملحوظ مقارنة بالسكان الجزائريين الأصليين. ولم يقتصر هذا الاختلال على الجانب العددي فحسب، بل شمل أيضًا التوزيع الجغرافي، إذ تمركز الأوروبيون في المدن الكبرى والمناطق الخصبة، في حين تراجع تموقع السكان الأصليين نحو المناطق الداخلية والأقل إنتاجية.

وعليه، سيتم في هذا المطلب تحليل مظاهر هذا الاختلال من خلال التطرق إلى تزايد الأوروبيين، والتمركز الحضري، ثم التوزيع غير المتكافئ للسكان، بما يبرز عمق التحولات التي مست البنية الديموغرافية للمجتمع الجزائري.[143]

1. تزايد الأوروبيين

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1830 و1914 تزايدًا ملحوظًا في عدد السكان الأوروبيين، نتيجة اعتماد الإدارة الاستعمارية الفرنسية على سياسة استيطانية منظمة، هدفت إلى تثبيت الوجود الفرنسي وتعزيز السيطرة على مختلف مناطق البلاد.

أولًا: العوامل المساهمة في تزايد الأوروبيين

- **تشجيع الهجرة المنظمة:**

عملت السلطات الاستعمارية على استقدام مهاجرين من فرنسا ودول أوروبية أخرى، مثل إسبانيا وإيطاليا ومالطا، في إطار سياسة تهدف إلى تعمير الجزائر بالأوروبيين.

اتسمت هذه الهجرة بطابعها المنظم، حيث كانت تتم وفق خطط مدروسة تراعي توزيع المستوطنين حسب المصالح الاستعمارية.[144]

[143] د. بشير يلس شاوش، الهجرة والاستيطان في الجزائر (1830-1962)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2005، ص 129.

[144] د. فوزي سعد الله، الشتات الأندلسي في الجزائر والعالم، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 312.

- **الامتيازات الممنوحة للمستوطنين:**

قدمت الإدارة الاستعمارية عدة تسهيلات للمهاجرين، تمثلت في منح الأراضي الزراعية الخصبة، وتوفير الدعم المالي، إضافة إلى تسهيل إجراءات الاستقرار والإقامة.

شكلت هذه الامتيازات عامل جذب رئيسي ساهم في ارتفاع عدد الوافدين الأوروبيين.

ثانيًا: تطور عدد الأوروبيين

- **مرحلة التزايد التدريجي (1830–1870):**

شهدت هذه الفترة نموًا بطيئًا نسبيًا في عدد الأوروبيين، بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية واستمرار المقاومة المحلية.

- **مرحلة التزايد المكثف (بعد 1870):**

عرفت هذه المرحلة ارتفاعًا ملحوظًا في عدد المستوطنين، نتيجة تكثيف سياسة الاستيطان المدني وتوفر ظروف أكثر استقرارًا.

انتقل الوجود الأوروبي من الطابع المحدود إلى الانتشار الواسع في المدن والمناطق الزراعية.[145]

ثالثًا: انعكاسات التزايد السكاني الأوروبي

- **تعزيز الحضور الديموغرافي:**

ساهم تحسن الظروف الصحية والمعيشية داخل التجمعات الأوروبية في ارتفاع معدلات النمو الطبيعي، إلى جانب استمرار الهجرة.

- **اختلال التوازن السكاني:**

[145] د. محمد السعيد قاصي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر: دراسة في الأبعاد والخلفيات (1830-1900)، دار الأمل، الطبعة الأولى، 2011، ص 198.

أدى تزايد عدد الأوروبيين إلى اختلال واضح في التوازن العددي مع السكان الجزائريين الأصليين، خاصة في المدن الساحلية والمناطق الاقتصادية الحيوية.[146]

- **تعزيز الهيمنة الاستعمارية:**

ساهم هذا التزايد في ترسيخ النفوذ الأوروبي داخل المجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، مما جعلهم الفئة المهيمنة خلال الحقبة الاستعمارية.

يمكن القول إن تزايد عدد الأوروبيين في الجزائر لم يكن نتيجة طبيعية فقط، بل كان نتيجة مباشرة لسياسة استعمارية مدروسة، هدفت إلى إعادة تشكيل التركيبة السكانية بما يخدم مصالح الاحتلال، وهو ما أدى إلى بروز اختلال ديموغرافي واضح بين الأوروبيين والسكان الأصليين.[147]

2. التركز الحضري

اتسم الوجود الأوروبي في الجزائر خلال الفترة 1830–1914 بتمركز واضح في المدن الكبرى، خاصة الساحلية منها، مثل الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة، وذلك منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي. ويعكس هذا التمركز طبيعة السياسة الاستعمارية التي اعتمدت على المدن كمراكز للسيطرة الإدارية والاقتصادية.

أولًا: أسباب التركز الحضري

- **توفر البنية التحتية:**

تميزت المدن الساحلية بوجود مرافق إدارية وخدمات أساسية، إضافة إلى الموانئ التجارية، مما جعلها بيئة ملائمة لاستقرار الأوروبيين.

ساهمت هذه العوامل في جذب المهاجرين وتسهيل اندماجهم في النشاط الاقتصادي.

- **الأهمية الاقتصادية للمدن:**

[146] د. يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2007، ص 156.

[147] د. الجيلالي بن قنابة، السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر وأثرها على المجتمع (1830-1962)، دار الهدى، الطبعة الأولى، 2012، ص 178.

شكلت المدن مراكز رئيسية للتجارة والصناعة، خاصة بفضل ارتباطها بالموانئ التي تربط الجزائر بأوروبا.[148]

هذا الدور الاقتصادي جعلها نقطة استقطاب للمستوطنين الباحثين عن فرص العمل والاستثمار.

ثانيًا: مظاهر التركز الحضري

- **هيمنة الأوروبيين على الأنشطة الاقتصادية:**

احتكر المستوطنون الأوروبيون أغلب الأنشطة التجارية والصناعية داخل المدن، مما منحهم نفوذًا اقتصاديًا واسعًا.

- **الحضور القوي في الإدارة الاستعمارية:**

تركز الأوروبيون في المناصب الإدارية، حيث تولوا إدارة شؤون المدن، مما عزز سيطرتهم على مختلف المجالات.[149]

ثالثًا: انعكاسات التركز الحضري

- **تهميش السكان الأصليين:**

ظل وجود الجزائريين محدودًا داخل الفضاءات الحضرية المنظمة، حيث تم دفعهم نحو الأحياء الهامشية أو المناطق الريفية.

- **بروز تباين مجالي واجتماعي:**

أدى هذا التوزيع إلى ظهور فصل واضح بين الأحياء الأوروبية المنظمة والمجهزة، وبين الأحياء التي يقطنها السكان الأصليون والتي عانت من نقص الخدمات.

- **تعزيز الهيمنة الاستعمارية:**

[148] د. رشيد بوعناني، العمران والمنشآت القاعدية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، دار الحكمة، الطبعة الأولى، 2009، ص 112.
[149] د. عياش يحياوي، التحولات الاجتماعية في المدن الجزائرية خلال العهد الاستعماري، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 89.

ساهم التركز الحضري في ترسيخ النفوذ الأوروبي داخل المدن، مما جعلها مراكز للسلطة الاقتصادية والإدارية خلال الحقبة الاستعمارية.[150]

يعكس التركز الحضري للسكان الأوروبيين طبيعة الاستيطان الاستعماري القائم على السيطرة على المدن والمراكز الحيوية، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق بين الأوروبيين والسكان الأصليين، سواء من حيث توزيع السكان أو مستوى المعيشة والخدمات.

3. التوزيع غير المتكافئ

أدى تزايد عدد الأوروبيين وتمركزهم في مناطق محددة إلى ظهور توزيع سكاني غير متكافئ داخل الجزائر خلال الفترة **(1830–1914)**، حيث ارتبط هذا التوزيع بالسياسات الاستيطانية التي هدفت إلى استغلال أفضل الموارد الطبيعية وتوجيهها لخدمة المصالح الاستعمارية.[151]

أولًا: تمركز الأوروبيين في المناطق الحيوية

- **السهول الساحلية الخصبة:**

استقر المستوطنون الأوروبيون في السهول الساحلية مثل متيجة ومستغانم، لما توفره من إمكانيات زراعية عالية ومناخ ملائم للإنتاج.

ساهم هذا التمركز في تطوير الزراعة التجارية المرتبطة بالأسواق الأوروبية.

- **بعض المناطق الداخلية الخصبة:**

امتد الاستيطان إلى مناطق داخلية مثل سطيف وقسنطينة، حيث تم استغلال الأراضي الخصبة لإنشاء مستوطنات زراعية.

عزز هذا التوسع السيطرة الأوروبية على الموارد الزراعية في الداخل.[152]

[150] د. ليلى بن منصور، المجتمعات الحضرية في الجزائر الاستعمارية: دراسة سوسيولوجية وتاريخية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 154.

[151] د. عبد العزيز فيلالي، تلمسان والجزائر تحت السيطرة الاستعمارية، دار موفم للنشر، الطبعة الأولى، 2011، ص 231.

[152] د. رابح لونيسي، دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2009، ص 147.

ثانيًا: إقصاء السكان الأصليين إلى مناطق هامشية

- **المناطق الجبلية والهضاب العليا:**

تم دفع السكان الجزائريين إلى مناطق مثل الأوراس والقبائل والهضاب العليا، وهي مناطق أقل خصوبة وأضعف من حيث الإمكانيات الاقتصادية.

- **الأراضي الأقل إنتاجية:**

نتيجة مصادرة الأراضي الخصبة، اضطر السكان الأصليون إلى استغلال أراضٍ محدودة الإنتاج، مما أثر على مستوى معيشتهم واستقرارهم الاقتصادي.[153]

ثالثًا: انعكاسات التوزيع غير المتكافئ

- **اختلال استغلال الموارد الطبيعية:**

استحوذ الأوروبيون على أفضل الأراضي والموارد، مما مكنهم من تحقيق تفوق اقتصادي واضح.

- **تفاقم التهميش الاجتماعي والاقتصادي:**

أدى هذا التوزيع إلى تهميش السكان الأصليين وتقليص فرصهم في الاستفادة من النشاط الاقتصادي، خاصة في الزراعة والتجارة.

- **ترسيخ البنية السكانية المزدوجة:**

ساهم هذا الوضع في تكريس مجتمع منقسم، يتميز بازدواجية ديموغرافية ومجالية بين الأوروبيين والسكان الجزائريين.

يعكس التوزيع غير المتكافئ للسكان في الجزائر خلال هذه الفترة طبيعة السياسة الاستعمارية القائمة على التمييز والاستغلال، حيث تم توجيه الموارد لصالح المستوطنين الأوروبيين، مما أدى

[153] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، منشورات دالوز، الطبعة الثانية، 1979، ص 85.

إلى تعميق الفوارق الديموغرافية والمجالية، وترسيخ بنية سكانية غير متوازنة داخل المجتمع الجزائري.[154]

ب. التحول في البنية السكانية

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين **1830 و1914** تحولات عميقة في بنيتها السكانية، نتيجة مباشرة للسياسات الاستيطانية الفرنسية التي أعادت تشكيل التوازنات الديموغرافية والمجالية. فقد لم يقتصر تأثير الهجرة الأوروبية على الزيادة العددية فقط، بل شمل أيضًا أنماط الاستقرار، وتوزيع السكان، والكثافة السكانية، وهو ما أدى إلى بروز ملامح جديدة للمجتمع الجزائري، اتسمت بالازدواجية وعدم التكافؤ بين السكان الأوروبيين والسكان الجزائريين الأصليين.

1. التمدن

شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، خاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تسارعًا ملحوظًا في وتيرة التمدن، ارتبط بشكل وثيق بتوسع الاستيطان الأوروبي وسياسات الإدارة الاستعمارية الرامية إلى تحديث الفضاءات الحضرية بما يخدم مصالحها.[155]

أولًا: عوامل تطور التمدن

- **السياسة الاستعمارية في تطوير المدن:**

عملت السلطات الفرنسية منذ سنة 1830 على تطوير المدن الساحلية والمراكز الحضرية الكبرى، من خلال إنشاء مرافق إدارية وتنظيم العمران وفق النمط الأوروبي.

هدفت هذه السياسة إلى جعل المدن مراكز للسيطرة السياسية والاقتصادية.

- **توسع الاستيطان الأوروبي:**

[154] بن يامين ستورا، تاريخ الجزائر منذ 1830، دار القصبة للنشر، الطبعة الأولى، 2001، ص 112.
[155] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1961، ص 134.

أدى تزايد عدد الأوروبيين إلى الحاجة لتوسيع المدن وتحديثها، بما يتناسب مع نمط حياتهم ومتطلباتهم الاجتماعية والاقتصادية.[156]

ثانيًا: مظاهر التمدن

- **نمو المدن الكبرى:**

شهدت مدن مثل الجزائر العاصمة، وهران، وقسنطينة توسعًا عمرانيًا كبيرًا، وتحولت إلى مراكز حضرية حديثة.

استقطبت هذه المدن أعدادًا متزايدة من الأوروبيين بفضل توفر فرص العمل في التجارة والإدارة والصناعة.

- **تطور البنية التحتية:**

تم إنشاء طرق حديثة، وموانئ، ومرافق عامة، مما ساهم في تحسين ظروف العيش داخل المدن، خاصة بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين.[157]

ثالثًا: انعكاسات التمدن

- **توافد السكان نحو المدن:**

شهدت المدن تزايدًا في عدد السكان الأوروبيين، إلى جانب توافد محدود للسكان الجزائريين، غالبًا في إطار العمل الهامشي أو نتيجة النزوح الريفي.

- **ظهور فضاء حضري مزدوج:**

تميزت المدن بوجود أحياء أوروبية حديثة ومنظمة، مقابل أحياء تقليدية يقطنها السكان الأصليون تعاني من ضعف الخدمات.

- **تعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية:**

[156] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1998، ص 215.
[157] محمد حربي، الجزائر: الأمة والمجتمع، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2005، ص 98.

ساهم التمدن في تكريس التفاوت بين الأوروبيين والسكان الجزائريين، سواء من حيث مستوى المعيشة أو فرص العمل أو الاستفادة من الخدمات.[158]

يعكس التمدن في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية عملية تحديث موجهة تخدم المصالح الأوروبية بالدرجة الأولى، حيث أدى إلى إنشاء مدن حديثة تحت هيمنة المستوطنين، مقابل تهميش نسبي للسكان الأصليين، مما عمّق الفوارق الاجتماعية والمجالية داخل الفضاء الحضري.

2. تغير الكثافة

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين **1830 و1914** تغيرات كبيرة في الكثافة السكانية، نتيجة تزايد عدد المهاجرين الأوروبيين وتمركزهم في مناطق محددة، مقابل نزوح جزئي للسكان الجزائريين الأصليين نحو المناطق الداخلية والجبلية. وقد انعكست هذه التحولات على البنية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ازداد التفاوت بين المناطق المأهولة بالأوروبيين والمناطق التي بقيت تحت سيطرة السكان الأصليين، مما أدى إلى تكوين نمط مزدوج في التوزيع السكاني والفرص الاقتصادية.[159]

أولاً: الكثافة الأوروبية

شهدت المدن الساحلية الكبرى، مثل الجزائر العاصمة ووهران وعنابة، إضافة إلى السهول الزراعية الخصبة في متيجة ومستغانم، كثافة سكانية مرتفعة نتيجة الهجرة المنظمة للمستوطنين الأوروبيين، خاصة بعد سنة 1870. وقد ساعدت هذه الكثافة العالية في:

- تعزيز السيطرة الاقتصادية للمستوطنين الأوروبيين، حيث هيمنوا على الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية.

[158] شارل أندري جوليان، تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى 1830 وما بعده، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1994، ص 276.
[159] د. إبراهيم مياسي، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1954)، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 162.

- استقرار المجتمعات الأوروبية بشكل دائم في المدن والمناطق الزراعية، مع توفير بنية تحتية حديثة تلبي حاجاتهم الإدارية والاجتماعية.
- ترسيخ الهيمنة الديموغرافية في المدن والمراكز الاقتصادية، وهو ما ساهم في تثبيت السياسات الاستيطانية الفرنسية.[160]

ثانياً: الكثافة بين السكان الأصليين

على النقيض من ذلك، سجلت المناطق الداخلية والجبلية انخفاضًا نسبيًا في كثافة السكان الجزائريين الأصليين، نتيجة النزوح القسري أو الاختياري من الأراضي الخصبة، إضافة إلى تأثير الحروب والأوبئة والمجاعات. وقد أدى هذا الوضع إلى:

- تراجع مساهمة السكان الأصليين في النشاط الاقتصادي والخدمات الحضرية، وبروز تفاوت اقتصادي واجتماعي واضح.
- انتشار السكان الأصليين في مناطق أقل إنتاجية، مما قلّل من فرصهم في تحسين ظروفهم المعيشية.
- تعميق الفوارق الديموغرافية والمجالية بين الأوروبيين والسكان الأصليين، وتشكيل بنية مزدوجة تتميز بالهيمنة الأوروبية على المراكز الحيوية مقابل تهميش السكان الأصليين.[161]

3. إعادة توزيع السكان

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين **1830 و1914** تغييرات كبيرة في توزيع السكان نتيجة السياسات الاستيطانية الفرنسية، التي هدفت إلى توطين الأوروبيين في المناطق الأكثر خصوبة والأهمية الاقتصادية، بينما تم دفع السكان الأصليين نحو مناطق أقل إنتاجية. وقد

[160] د. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997، ص 218.
[161] د. بوعلام بلقاسمي، المجتمع الجزائري تحت السيطرة الاستعمارية (1830-1954): دراسة تاريخية واجتماعية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2013، ص 92.

انعكس هذا التحول على البنية الاجتماعية والاقتصادية، وأسهم في ترسيخ الهيمنة الأوروبية على الفضاء الجزائري، مع تهميش السكان الجزائريين الأصليين وخلق مجتمع مزدوج البنية.[162]

أولاً: التمركز الأوروبي في المناطق الخصبة

اتجهت السلطات الاستعمارية نحو توطين المستوطنين الأوروبيين في المناطق الساحلية والسهول الزراعية الخصبة، مثل متيجة ومستغانم، إضافة إلى بعض المناطق الداخلية مثل قسنطينة وسطيف. وقد أسهم هذا التمركز في:

- تعزيز السيطرة الاقتصادية للمستوطنين على الأراضي الزراعية والمرافق الحيوية.
- استقرار المجتمعات الأوروبية بشكل دائم في هذه المناطق، مع تطوير بنية تحتية حديثة تشمل الطرق والموانئ والخدمات الإدارية.
- ترسيخ نفوذ الأوروبيين داخل المدن والمناطق الزراعية، مما جعلهم الفئة المهيمنة داخل المجتمع الاستعماري.[163]

ثانياً: النزوح الجزائري وإعادة توزيع السكان الأصليين

في المقابل، اضطر السكان الجزائريون الأصليون إلى النزوح نحو المناطق الجبلية والهضاب العليا، مثل الأوراس والقبائل، أو الاستقرار في ضواحي المدن تحت ظروف معيشية صعبة. وقد أدى هذا التوزيع إلى:

- تفكيك البنى الاجتماعية التقليدية وإضعاف التماسك المجتمعي للسكان الأصليين.
- تقليص القدرة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الجزائريين نتيجة ضعف الوصول إلى الموارد والخدمات.

[162] د. مصطفى فاسي، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للاستيطان في الجزائر (1830-1930)، دار القصبة للنشر، الطبعة الأولى، 2002، ص 176.

[163] د. ليلى بلقاسم، السياسة الاستيطانية الفرنسية وأثرها على البنية العقارية في الجزائر، دار الهدى، الطبعة الأولى، 2014، ص 132.

- ترسيخ نمط مزدوج في البنية السكانية، حيث تمركز الأوروبيون في المراكز الحيوية، بينما بقي السكان الأصليون مهمشين في المناطق الأقل خصوبة.[164]

ت. الهجرة الداخلية

شكلت الهجرة الداخلية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية ظاهرة ديموغرافية مركزية، إذ لم تقتصر التغيرات السكانية على تزايد الأوروبيين، بل شملت أيضًا حركة السكان الجزائريين داخل البلاد. وقد مثلت هذه التحركات تعبيرًا عن الضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي مارسته السياسات الاستيطانية، مما أسفر عن تغييرات ملموسة في التركيبة السكانية ومجمل الحياة المجتمعية.

1. نزوح الجزائريين

شهدت العديد من المناطق الريفية والجبلية في الجزائر خلال الفترة (1830–1914) نزوحًا ملحوظًا للسكان الجزائريين الأصليين، نتيجة السياسات الاستيطانية الفرنسية التي أدت إلى مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة لصالح المستوطنين الأوروبيين. وقد دفع هذا الوضع العديد من الأسر إلى البحث عن أراضٍ جديدة للعيش والزراعة، مما أسهم في إعادة تشكيل الخريطة السكانية للبلاد.[165]

أولاً: النزوح نحو المناطق الجبلية والريفية

[164] ألبير عياش، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار النشر الجزائرية، الطبعة الأولى، 1977، ص 101.
[165] د. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، الجزء الأول، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2006، ص 189.

اضطر السكان الجزائريون إلى الانتقال من السهول الساحلية والواحات الخصبة نحو المناطق الجبلية والهضاب العليا، مثل الأوراس والقبائل، بحثًا عن أراضٍ زراعية بديلة. وقد أدى هذا النزوح إلى:

- تفكيك بعض البنى الاجتماعية التقليدية للأسر الجزائرية، نتيجة تفرق العائلات والمجتمعات.
- انخفاض القدرة الإنتاجية في المناطق الساحلية، حيث فقدت الأراضي الزراعية الخصبة لصالح المستوطنين الأوروبيين.
- زيادة الضغط على الموارد الطبيعية في المناطق الداخلية، نتيجة التركيز المفاجئ للسكان الأصليين فيها.[166]

ثانياً: النزوح نحو المدن الكبرى وضواحيها

كما شهدت المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، ووهران، وقسنطينة، هجرة داخلية محدودة من السكان الأصليين الذين بحثوا عن فرص عمل في التجارة والخدمات، رغم محدوديتها. وقد انعكس هذا التوجه على:

- ظهور أحياء فقيرة مكتظة بالسكان الأصليين في ضواحي المدن.
- زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات الحضرية، مثل الماء والكهرباء والتعليم والصحة.
- تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية بين الأوروبيين والسكان الأصليين داخل الفضاء الحضري، حيث سيطر المستوطنون على المراكز الحيوية، بينما بقي الجزائريون في مواقع هامشية.[167]

[166] د. جمال قنان، نصوص مختارة من تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2001، ص 203.
[167] د. الجيلالي صاري، الاستيطان والتحولات العقارية في الجزائر (1830-1914)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2002، ص 188.

2. أسباب الهجرة الداخلية

شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية **(1830–1914)** حركة كبيرة للسكان الأصليين داخل البلاد، نتيجة تراكم مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الظروف الطبيعية، التي أجبرت العديد منهم على البحث عن مناطق أكثر أمانًا وملاءمة للعيش والزراعة. وقد انعكست هذه التحركات على البنية السكانية التقليدية، مسجلة تغييرات واضحة في توزيع السكان وأنماط حياتهم.[168]

أولاً: العوامل الاقتصادية والسياسية

- **الاستيلاء على الأراضي:** قامت السلطات الاستعمارية بتحويل الأراضي الزراعية الخصبة إلى مستعمرات أوروبية، مما أدى إلى فقدان الجزائريين لمواردهم الزراعية الأساسية، واضطرارهم للبحث عن أراضٍ جديدة للعيش والزراعة.
- **الضغوط الاقتصادية:** شملت ارتفاع الضرائب المفروضة على السكان الأصليين، إلى جانب قلة فرص العمل في المناطق الريفية، ما دفع العديد منهم إلى الانتقال إلى المدن أو إلى مناطق أخرى بحثًا عن مصادر رزق بديلة.
- **الأمن والسياسات الاستعمارية:** أدت عمليات القمع العسكري والتوسع الاستيطاني في بعض المناطق إلى نزوح السكان لتجنب المواجهة المباشرة مع المستوطنين أو الجيش الفرنسي، وهو ما أسهم في تغيير خريطة التوزيع السكاني التقليدية.[169]

ثانياً: العوامل الطبيعية والاجتماعية

[168] د. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس: فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، دار البعث، الطبعة الأولى، 1981، ص 42.
[169] د. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ج1، اتحاد الكتاب العرب، الطبعة الأولى، 1999، ص 167.

- **العوامل الطبيعية:** مثل الجفاف، ونقص المياه، والتصحر في بعض المناطق، والتي جعلت الحياة الزراعية صعبة، وزادت من موجات الهجرة الداخلية بحثًا عن مناطق أكثر خصوبة واستقرارًا.
- **الضغوط الاجتماعية:** أعادت الهجرة الداخلية تشكيل البنية الاجتماعية التقليدية للسكان، حيث اضطرت بعض الأسر إلى الانخراط في تجمعات جديدة أو العيش في أحياء هامشية مكتظة بالمدن، مما أثر على نمط الحياة وعلاقات المجتمع الجزائري، وأسهم في تكوين مجتمع مزدوج متباين بين السكان الأصليين والمستعمرين.[170]

3. نتائج الهجرة الداخلية

كانت الهجرة الداخلية للسكان الجزائريين خلال الحقبة الاستعمارية **(1830–1914)** ظاهرة ذات أثر واسع على المجتمع الجزائري، حيث شملت التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وأسهمت في إعادة تشكيل البنية السكانية التقليدية.

أولاً: التأثيرات الديموغرافية والاجتماعية

- **التغير في البنية السكانية:** أدى النزوح نحو المناطق الجبلية والهضاب العليا وضواحي المدن إلى تشكل تجمعات سكانية جديدة، مع تفكك بعض البنى الاجتماعية التقليدية، ما انعكس على الحياة اليومية للسكان الأصليين.
- **الضغط على المدن:** تسبب تدفق السكان الجزائريين نحو المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة في ظهور أحياء مكتظة، مع ضعف في الخدمات والبنية

[170] د. عبد الحميد زوزو، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، 1988، ص 156.

التحتية، مما زاد من التفاوت الاجتماعي بين الأوروبيين والسكان الأصليين، وعكّس سيطرة المستوطنين على الفضاءات الحضرية.[171]

ثانياً: التأثيرات الاقتصادية وإعادة تشكيل المجتمع

- **التأثيرات الاقتصادية:** أسفر نزوح الجزائريين عن تراجع الإنتاج الزراعي التقليدي، وحرمان الفلاحين المحليين من أراضيهم الخصبة، في حين استفاد المستوطنون الأوروبيون من أفضل الأراضي الزراعية، ما عزز الهيمنة الاقتصادية للمجتمع الاستعماري.
- **إعادة تشكيل المجتمع:** ساهمت الهجرة الداخلية في ترسيخ المجتمع المزدوج البنية، مع تمييز واضح بين المستوطنين الأوروبيين والسكان الأصليين، وهو ما انعكس على العلاقات الاجتماعية والثقافية، وزاد من الاختلالات بين المجموعتين.[172]

ثانيا : الآثار الاجتماعية والاقتصادية

لم تقتصر آثار الهجرة الأوروبية في الجزائر على الجانب الديموغرافي فقط، بل امتدت لتشمل البنية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أحدثت تغييرات عميقة في نمط الحياة والعلاقات بين السكان. فقد أدت سياسات الاستعمار إلى نشوء ازدواجية اجتماعية واضحة بين الأوروبيين والسكان الأصليين، كما أسهمت في تحولات اقتصادية أفرزت اقتصادًا استعماريًا قائمًا على استغلال الموارد المحلية وإهمال السكان الأصليين.

إضافة إلى ذلك، شهدت الثقافة المحلية تغيرات ملموسة نتيجة انتشار القيم والممارسات الأوروبية، وتأثر أنماط العيش والعادات اليومية للسكان الأصليين. هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية كانت بمثابة انعكاس مباشر لهيمنة القوى الاستعمارية، وأدت إلى إعادة تشكيل المجتمع الجزائري على مستويات متعددة، من العلاقات الأسرية والجماعية إلى الاقتصاد اليومي ونمط المعيشة.

[171] د. رشيد تلمساني، الاستعمار والتحولات الاجتماعية في الجزائر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2007، ص 118.

[172] د. رابح لونيسي، الاقتصاد الجزائري تحت السيطرة الاستعمارية (1830-1954)، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2011، ص 145.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه التحولات من خلال ثلاثة مطالب رئيسية: الازدواجية الاجتماعية، التحولات الاقتصادية، والتأثيرات الثقافية، بحيث يوضح كل مطلب كيفية انعكاس الهجرة الأوروبية على المجتمع الجزائري ومكوناته المختلفة.[173]

أ. الازدواجية الاجتماعية

أدت الهجرة الأوروبية إلى ظهور انقسام اجتماعي واضح في الجزائر، حيث تجسدت التفاوتات بين السكان الأوروبيين والمجتمع الجزائري الأصلي في الحقوق والفرص المعيشية. هذا الانقسام أفرز ما يمكن تسميته بـ"الازدواجية الاجتماعية"، التي انعكست على جميع مستويات الحياة اليومية، من التعليم والعمل إلى العلاقات الاجتماعية والقانونية، محدثة بذلك طبقات متوازية غير متكافئة داخل المجتمع الواحد.[174]

كما أسهمت السياسات الاستعمارية في ترسيخ هذه الفجوة، مما جعل الاندماج بين المجموعتين شبه مستحيل، وأدى إلى شعور دائم بالتمييز وعدم المساواة لدى السكان الأصليين، مؤثرًا بذلك على النسيج الاجتماعي بأكمله.

1. المجتمع الأوروبي

شكلت الجماعة الأوروبية في الجزائر نواة المجتمع الاستعماري، وتميزت بنمط حياة متقدم نسبيًا من حيث السكن، والتعليم، والصحة، إضافة إلى امتلاكها الموارد الاقتصادية والسيطرة على الأراضي. وقد وفرت السلطة الاستعمارية للمستوطنين الأوروبيين تسهيلات كبيرة لضمان استقرارهم ونموهم، ما جعلهم يعيشون في أحياء منظمة وآمنة، ويستفيدون من بنية تحتية متطورة مقارنة بالسكان الأصليين.[175]

---

[173] د. عبد القادر جغلول، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث: تكوّن وتطور البنية الاجتماعية والسياسية، دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1984، ص 89.

[174] د. يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2007، ص 154.

[175] د. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997، ص 211.

أولًا: الاستقرار المادي والاجتماعي

حظي الأوروبيون بامتيازات اقتصادية واجتماعية عديدة، مثل منح الأراضي الزراعية، وتسهيل فرص العمل في الإدارة والتجارة والصناعة. كما استفادوا من مرافق تعليمية وصحية متقدمة، سمحت لهم بتحقيق مستوى معيشي أفضل، وتعزيز مكانتهم داخل المدن والمراكز الاقتصادية، الأمر الذي أكسبهم تفوقًا واضحًا على السكان الجزائريين الأصليين.

ثانيًا: الهيمنة الثقافية والاجتماعية

تجلت الهيمنة الأوروبية أيضًا في الجانب الثقافي والاجتماعي، حيث فرض المستوطنون نمط حياتهم وقيمهم في المدن والمراكز الحضرية. وقد انعكس ذلك على أنماط السلوك، والمعمار، والتعليم، والأنشطة الاجتماعية، مما عزز الفجوة بين الأوروبيين والسكان الأصليين، وجعل المجتمع مزدوج البنية، مع سيطرة واضحة للمستعمرين على مختلف المجالات الحيوية.[176]

2. المجتمع الجزائري

على النقيض من المجتمع الأوروبي، واجه المجتمع الجزائري الأصلي ظروفًا صعبة، نتيجة فقدان الأراضي، وضغوط الضرائب، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي. اضطرت الأسر الجزائرية إلى التكيف مع حياة قاسية في الأحياء الهامشية أو القرى النائية، مع محدودية الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، ما أثر على مستوى المعيشة وفرص التقدم الاجتماعي.

أولًا: الضغوط الاقتصادية والاجتماعية

عانى الجزائريون الأصليون من فقدان الأراضي الزراعية لصالح المستوطنين الأوروبيين، مما قلل من إمكانياتهم الإنتاجية. كما فرضت عليهم الضرائب الاستعمارية الثقيلة، وقلة فرص

[176] د. إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية وتأسيس الدولة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، 1987، ص 194.

العمل في المدن والسهول الخصبة، الأمر الذي دفعهم إلى الاعتماد على الاقتصاد التقليدي أو العمل الموسمي في الأراضي المستعمرة.[177]

ثانيًا: التمسك بالتقاليد والمقاومة الاجتماعية

رغم هذه الصعوبات، حافظ المجتمع الجزائري على تقاليده وعاداته، بما في ذلك التنظيم الاجتماعي القبلي، والاعتماد على الزراعة التقليدية، والروابط العائلية والمجتمعية. وقد شكل هذا التمسك ثقافيًا نوعًا من المقاومة أمام الهيمنة الأوروبية، لكنه في الوقت نفسه ساهم في استمرار الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، وجعل المجتمع الجزائري يعيش حالة من الانكماش والتهميش داخل المدن والقرى.[178]

3. التمييز القانوني

شكل التمييز القانوني أداة رئيسية لترسيخ الازدواجية الاجتماعية بين الأوروبيين والسكان الجزائريين الأصليين، حيث منحت القوانين الاستعمارية للمستوطنين الأوروبيين حقوقًا كاملة في التملك، العمل، والتعليم، والمشاركة السياسية، بينما قيدت هذه الحقوق على السكان الأصليين، مما أضعف موقفهم الاقتصادي والاجتماعي.

أولًا: حقوق الأوروبيين واستثناءاتهم

حظي المستوطنون الأوروبيون بحماية قانونية قوية، تشمل الحق في تملك الأراضي الزراعية والسكنية، والحصول على الدعم المالي والقروض، والمشاركة في الحياة السياسية والإدارية للجزائر الاستعمارية. كما وفرت لهم القوانين تسهيلات في ممارسة التجارة والصناعة، وهو ما عزز نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي وأكد سيطرتهم على الموارد الحيوية.[179]

[177] د. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 2005، ص 217.
[178] د. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من القديم إلى اليوم، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص 162.
[179] أليستير هورن، حرب الجزائر: التاريخ الحقيقي لثورة الجزائر، دار النشر فايكينغ/فايكنغ بريس، الطبعة الأولى، 1977، ص 56.

ثانيًا: قيود السكان الجزائريين وتأثيرها الاجتماعي

على النقيض من ذلك، تعرض السكان الجزائريون الأصليون للقيود القانونية، حيث منعتهم التشريعات الاستعمارية من التملك الكامل للأراضي، وحدت من مشاركتهم السياسية، وفرضت عليهم شروطًا صارمة للعمل في بعض القطاعات. وقد أدى هذا الوضع إلى تهميشهم اجتماعياً واقتصادياً، وخلق فجوة واضحة بين المجموعتين، سواء في المدن أو الأرياف، مما رسخ الهيمنة الأوروبية وجعل المجتمع الجزائري يعيش حالة من الضعف القانوني والاجتماعي أمام المستوطنين.[180]

ب. التحولات الاقتصادية

لقد شكّلت الهجرة الأوروبية والاستعمار الفرنسي في الجزائر تحولًا جذريًا في الحياة الاقتصادية للبلاد، حيث تغيرت أنماط الإنتاج وملكية الأراضي بشكل غير مسبوق. فقد أدت هذه التحولات إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية لصالح المستوطنين، بينما وجد السكان الأصليون أنفسهم في مواجهة تحديات كبيرة للحفاظ على مصادر رزقهم التقليدية. ويُظهر هذا المطلب كيف أثرت السياسات الاقتصادية الاستعمارية على البنية الاجتماعية والاقتصادية للسكان، محدثة فجوة واضحة بين المجتمع الأوروبي والمجتمع الجزائري.[181]

1. الاستحواذ على الأراضي

شكل الاستيلاء على الأراضي الزراعية للمجتمع الجزائري أحد أبرز مظاهر التحولات الاقتصادية خلال الحقبة الاستعمارية، وكان له أثر بالغ على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان الأصليين. فقد استهدفت السياسات الاستعمارية الأراضي الخصبة التي كانت المصدر

[180] شارل أندري جوليان، تاريخ شمال إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1994، ص 289.
[181] د. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2006، ص 134.

الرئيسي للرزق للفلاحين الجزائريين، بهدف تحويلها إلى مستعمرات أوروبية توفر فرصًا واسعة للاستقرار الزراعي للمستوطنين.

أولًا: تحويل الأراضي إلى مستعمرات أوروبية

شرعت السلطات الفرنسية منذ بداية الاحتلال في مصادرة الأراضي الخصبة، خاصة في السهول الساحلية مثل متيجة ومستغانم، وكذلك بعض المناطق الداخلية مثل قسنطينة وسطيف، وتحويلها إلى مستعمرات أوروبية منظمة. وقد تم تزويد المستوطنين الأوروبيين بتسهيلات متعددة، من منح الأراضي الزراعية، وإعفاءات ضريبية، وتقديم الدعم المالي والفني، ما مكنهم من ممارسة الزراعة بفعالية عالية وتحقيق أرباح كبيرة. هذا التحويل لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل كان جزءًا من استراتيجية استيطانية تهدف إلى ترسيخ النفوذ الأوروبي والسيطرة على الأراضي ذات الإنتاجية العالية.[182]

ثانيًا: انعكاسات الاستحواذ على المجتمع الجزائري

أدى هذا الاستيلاء إلى تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الجزائريين، حيث أصبح الفلاحون الأصليون محرومين من أراضيهم التقليدية، واضطر كثيرون منهم إلى العمل كأجراء لدى المستوطنين أو الانتقال إلى أراضٍ أقل خصوبة. كما تسبب فقدان الأراضي الزراعية في تراجع الإنتاج التقليدي، وارتفاع معدلات الفقر، وإضعاف قدرة المجتمع الجزائري على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، ساهمت هذه السياسات في تعزيز الهيمنة الأوروبية على الموارد، وإعادة رسم التوزيع العقاري بما يخدم مصالح المستوطنين، مما رسخ الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأوروبيين والسكان الأصليين، وأصبح أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.[183]

[182] د. شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1964)، ترجمة: عيسى عصفور، دار الأمة، الطبعة الأولى، 2007، ص 81.
[183] د. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2002، ص 171.

2. ظهور الاقتصاد الاستعماري

مع التزايد الملحوظ في أعداد الأوروبيين واستقرارهم في المدن الكبرى والمناطق الزراعية الخصبة، شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية تطورًا ملحوظًا في اقتصادها، لكن هذا الاقتصاد أصبح يعتمد بالأساس على مصالح المستوطنين الأوروبيين، وهو ما أسس لبنية اقتصادية مزدوجة تخدم المستعمر وتهمّش السكان الأصليين.[184]

أولًا: استغلال الموارد الطبيعية والزراعية

ركز الاقتصاد الاستعماري على استغلال الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة لإنتاج المحاصيل النقدية التي كانت تصدَّر إلى فرنسا، مثل القمح، العنب، والزيوت. كما تم تطوير بعض الصناعات المرتبطة بالمواد الخام، بما في ذلك تكرير المنتجات الزراعية وتصديرها عبر الموانئ الساحلية الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وعنابة. هذا التركيز على الإنتاج لصالح المستعمر أدى إلى تراجع النشاط الزراعي التقليدي للسكان الجزائريين، الذين فقدوا السيطرة على أراضيهم ووسائل إنتاجهم، واضطر الكثير منهم إلى العمل كأجراء في الأراضي الأوروبية، أو الهجرة إلى المدن بحثًا عن فرص عمل محدودة، وهو ما ساهم في زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعتين.[185]

ثانيًا: هيمنة المستوطنين الأوروبيين على النشاط الاقتصادي

لم يقتصر الدور الأوروبي على الزراعة فقط، بل شمل السيطرة على التجارة والصناعة والبنية التحتية الاقتصادية. فقد استحوذ المستوطنون على المحلات التجارية، الأسواق، والصناعات الصغيرة، بينما بقي الجزائريون الأصليون هامشيين في النشاط التجاري، مع محدودية فرص الوصول إلى الموارد المالية أو امتلاك المشاريع. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور مجتمع

[184] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1998، ص 240.
[185] د. إسماعيل شنوف، تاريخ الجزائر العام (1830-1962)، ج2، دار الهدى، الطبعة الأولى، 2007، ص 204.

اقتصادي مزدوج، حيث تركزت الثروات والإنتاج في أيدي الأوروبيين، بينما عانى السكان الأصليون من الفقر وانحسار فرصهم الاقتصادية.

وبهذا، رسخ الاقتصاد الاستعماري أسس الهيمنة الأوروبية في الجزائر، وعكس بشكل واضح الفوارق الديموغرافية والاجتماعية، إذ أصبحت السيطرة على الموارد الاقتصادية أحد أهم عوامل الازدواجية في المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية.[186]

3. تهميش السكان الأصليين

مع ترسخ الاستيطان الأوروبي وتنامي الاقتصاد الاستعماري، بدأت آثار التهميش تظهر بشكل واضح على السكان الجزائريين الأصليين، سواء على مستوى فرص العمل أو التملك الاقتصادي والاجتماعي. فقد أصبحت مجتمعاتهم محدودة الموارد، بينما سيطر المستوطنون الأوروبيون على الأراضي الخصبة، المرافق التجارية، والخدمات الاقتصادية الأساسية، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين المجتمعين.[187]

أولًا: ضعف الوضع الاقتصادي والاجتماعي

اضطر العديد من الجزائريين الأصليين للعمل كأجراء لدى المستوطنين أو في مشاريع تجارية محدودة، نتيجة فقدان أراضيهم الزراعية التي كانت مصدر رزقهم الأساسي. كما دفع نقص الفرص الاقتصادية عدداً كبيراً منهم إلى الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، حيث توفرت فرص محدودة في التجارة والخدمات، في ظروف معيشية صعبة، مع الاكتظاظ في الأحياء الهامشية ونقص البنية التحتية. وقد أدى هذا الوضع إلى ضعف القوة الاقتصادية للسكان الأصليين، وتراجع مكانتهم الاجتماعية، وزيادة اعتمادهم على الاقتصاد الأوروبي المسيطر.[188]

---

[186] د. ليلى بن منصور، الجزائر في القرن التاسع عشر: التجمعات السكنية والتحولات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2004، ص 192.

[187] ألبير عياش، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الاستعمار والمقاومة، دار النشر الجزائرية، الطبعة الأولى، 1977، ص 156.

[188] د. الجيلالي صاري، الاستيطان الأوروبي وتشريد الشعب الجزائري، ترجمة: محمد الشريف بن دالي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2002، ص 142.

ثانيًا: آثار اجتماعية وسياسية طويلة الأمد

انعكس التهميش الاقتصادي على نمط الحياة اليومية، حيث تزايدت الفوارق بين المجتمعات الأوروبية والسكان الأصليين، سواء في التعليم، الصحة، أو الخدمات الاجتماعية. كما أسهمت القوانين الاستعمارية والسياسات التمييزية في ترسيخ هذه الفجوة، وجعلت السكان الأصليين يعانون من غياب المشاركة السياسية والاقتصادية الفاعلة، مما أدى إلى تشكل مجتمع مزدوج البنية: مجتمع مستقر ومزدهر للمستعمرين الأوروبيين، ومجتمع محدود الإمكانيات ومتأثر بالاضطهاد للفئة الأصلية.

وبهذا، أصبح تهميش السكان الأصليين أحد أبرز مظاهر الازدواجية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، مع انعكاسات ديموغرافية، اجتماعية، واقتصادية عميقة امتدت على طول الحقبة **(1830–1914)**.[189]

ت. التأثيرات الثقافية

لم تقتصر آثار الهجرة الأوروبية على الجزائر على الجوانب الديموغرافية والاقتصادية فقط، بل امتدت لتشمل البعد الثقافي والاجتماعي، حيث أحدثت موجات الاستيطان تحولات ملموسة في الهوية ونمط الحياة اليومية للسكان الأصليين. فقد أفرز التداخل بين المجتمع الأوروبي والجزائري ديناميات جديدة، انعكست على العادات، اللغة، التعليم، وأسلوب العيش، مما جعل من التأثير الثقافي جزءًا لا يتجزأ من تجربة الاستعمار في رسم ملامح المجتمع الجزائري خلال هذه الحقبة.[190]

1. انتشار الثقافة الأوروبية

[189] د. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1981، ص 45.
[190] د. مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، دار الأمة، الطبعة الثانية، 2007، ص 88.

مع تزايد أعداد المستوطنين الأوروبيين في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية **(1830–1914)**، بدأت مظاهر ثقافتهم تنتشر تدريجيًا في مختلف جوانب الحياة اليومية للسكان الجزائريين الأصليين، ما ساهم في خلق تأثيرات اجتماعية وثقافية ملموسة.

أولًا: اللغة والتعليم

ابتداءً من سنة **1830**، وبعد احتلال الجزائر، بدأت السلطات الفرنسية بفرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية في الإدارة والتعليم، وافتتحت أولى المدارس الفرنسية للمستعمرين في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وعنابة بين **1835 و1840**. ومع مرور الوقت، وخاصة بعد سنة **1870**، توسع إنشاء المدارس لتشمل بعض مناطق الحواضر، وقدّم التعليم الفرنسي أسسًا للثقافة الأوروبية وأدخل مفاهيم جديدة في العلوم والرياضيات والتاريخ، ما أدى إلى إدخال نمط حياة جديد قائم على الثقافة الأوروبية وتأثيره على أسلوب التفكير والتواصل وفرص العمل لدى السكان الجزائريين.[191]

ثانيًا: العادات والممارسات الاجتماعية

امتدت مظاهر الثقافة الأوروبية لتشمل العادات اليومية وأساليب اللباس وطرق السكن ووسائل الاحتفال بالمناسبات، خاصة في المدن الساحلية الكبرى خلال الفترة الممتدة من **1850** إلى **1914**. بدأ بعض الجزائريين يتبنون هذه الممارسات الأوروبية في حياتهم اليومية، لا سيما في ضواحي المدن الكبرى، بينما حافظت أغلب القرى والمناطق الداخلية على تقاليدها القديمة. وقد ساهم هذا الانتشار في ترسيخ فجوة ثقافية بين المجتمع الأوروبي والمجتمع الجزائري الأصلي، مؤكدًا على طبيعة المجتمع المزدوج الذي بدأ يظهر منذ منتصف القرن التاسع عشر.[192]

2. تغير أنماط العيش

[191] د. تركي رابح، التعليم في الجزائر من 1830 إلى اليوم، دار البعث، الطبعة الأولى، 1985، ص 74.
[192] د. فوزي سعد الله، الحواضر المفتوحة: دراسات في المجتمع الجزائري خلال العهد الاستعماري، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 93.

أدت الهجرة الأوروبية المكثفة والتوسع الاستعماري في الجزائر بين **1830 و1914** إلى تغييرات ملموسة على أسلوب حياة السكان الأصليين، سواء في المدن أو الأرياف. فقد فرضت سياسات الاستيطان الفرنسي على الجزائريين التكيف مع الظروف الجديدة، خاصة بعد **1870** حين بدأت سياسة الاستيطان المدني المكثف، وتحولت الأراضي الخصبة إلى مستعمرات أوروبية.

أولًا: تغير السكن والحياة الحضرية

اضطر السكان الأصليون إلى الانتقال نحو ضواحي المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة، أو إلى المناطق الداخلية الأقل خصوبة مثل القبائل وجبال الأوراس. وقد أدى هذا النزوح إلى ظهور أحياء مكتظة بالسكان، غالبًا تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، مقابل سيطرة الأوروبيين على أفضل الأحياء والمرافق الحديثة. كما ظهر مزيج من العادات التقليدية الجزائرية مع تأثيرات الثقافة الأوروبية في أنماط المعيشة اليومية، خاصة في المدن الساحلية خلال الفترة **1850–1914**.[193]

ثانيًا: تغير العمل والنشاط الاقتصادي

فرضت الظروف الجديدة على الجزائريين إعادة ترتيب حياتهم الاقتصادية؛ ففقدان الأراضي الزراعية الخصبة دفع الكثيرين إلى العمل كأجراء لدى المستوطنين، أو البحث عن فرص بديلة في الحرف والتجارة الصغيرة داخل المدن. وقد أدى هذا إلى انخفاض دور الجزائريين في النشاط الزراعي التقليدي، وزيادة الاعتماد على المداخيل المحدودة، ما عزز الفجوة الاقتصادية بين المجتمع الأوروبي والسكان الأصليين.[194]

ثالثًا: التكيف الاجتماعي والثقافي

[193] د. رابح لونيسي، الجزائر في مواجهة التحديات: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2008، ص 115.
[194] د. يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2007، ص 186.

تغيرت أيضًا أشكال التفاعل الاجتماعي، حيث ظهرت علاقات مزدوجة بين السكان الأصليين والمستوطنين الأوروبيين؛ من جهة تعاون اقتصادي محدود، ومن جهة أخرى فجوة ثقافية واجتماعية واضحة. وقد ساهم هذا المزيج في تكوين مجتمع مزدوج متباين في نمط العيش بين الأوروبيين المتحكمين في المدن والمجالات الحيوية، والجزائريين الذين تقلصت خياراتهم المعيشية والاجتماعية، خاصة بعد 1900 حين بدأت الطبقات الأوروبية في ترسيخ سيطرتها على الاقتصاد والبنية التحتية للمدن.[195]

3. التأثير على الهوية

مع توسع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر بين **1830 و1914**، واجه السكان الأصليون تحديًا كبيرًا للحفاظ على هويتهم الثقافية والاجتماعية في مواجهة ضغط ثقافي مستمر. فقد فرضت الإدارة الاستعمارية المدارس الفرنسية، والقوانين، وأنظمة الإدارة والاقتصاد، مما ساهم في إدخال أنماط حياة جديدة، خاصة في المدن الساحلية مثل الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة.[196]

أولًا: تأثير التعليم والمؤسسات الفرنسية

بدأت المؤسسات التعليمية الفرنسية منذ **1845** في نشر اللغة الفرنسية ونظام التعليم الأوروبي، ما أدى إلى تراجع استخدام اللغة العربية في بعض المدن الكبرى، وظهور جيل جديد من الجزائريين متأثر بالثقافة الأوروبية. كما أدت المدارس الفرنسية إلى نقل قيم ومعتقدات جديدة، وغرس تصور مختلف عن المجتمع والحياة، ما أثر على الطريقة التي ينظر بها الجزائريون إلى هويتهم التقليدية.[197]

ثانيًا: تغير القيم والعادات الاجتماعية

[195] د. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم الاستعماني (1830-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 128.
[196] د. مختار بونعال، الهوية الثقافية الجزائرية في مواجهة السياسة الاستعمارية (1830-1962)، دار الهدى، الطبعة الأولى، 2010، ص 54.
[197] د. رابح تركي، تاريخ التعليم في الجزائر إبان العهد الاستعماني (1830-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1986، ص 92.

شهدت المدن الجزائرية اختلاطًا بين السكان الأوروبيين والسكان الأصليين، ما أدى إلى تعديل بعض العادات والتقاليد، خاصة في نمط اللباس، السلوك الاجتماعي، وحتى الأنشطة الاقتصادية. وفي الريف، على الرغم من استمرار الحياة التقليدية، إلا أن التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي أثر على التماسك الاجتماعي وأجبر بعض السكان على الانخراط في أنماط جديدة من العمل والمعيشة.[198]

ثالثًا: الصراع بين الهوية التقليدية والانفتاح على الثقافة الأوروبية

أدت هذه التغيرات إلى صراع مستمر بين المحافظة على الهوية الجزائرية التقليدية والانفتاح على القيم الأوروبية، خاصة بعد **1870** حين تكثف الاستيطان المدني ونمت المدن الساحلية بسرعة. وقد انعكس هذا الصراع على الشعور بالانتماء الوطني، وأسهم في ظهور وعي جديد بين السكان الأصليين بأهمية الحفاظ على اللغة والثقافة والتراث، وهو ما شكل أحد أبرز مظاهر المقاومة الثقافية أمام الهيمنة الأوروبية.[199]

رابعًا: أثر طويل المدى على الهوية

إلى جانب التأثير الفوري على الحياة اليومية، تركت الهجرة الأوروبية آثارًا طويلة المدى على المجتمع الجزائري، سواء في البنية الاجتماعية أو الهوية الثقافية، إذ أصبح الموروث التقليدي متشابكًا مع عناصر الثقافة الأوروبية، ما أعطى للجزائر مجتمعًا ذا هويات مزدوجة، يعكس عمق التداخل بين المجتمعين خلال الحقبة الاستعمارية.[200]

[198] د. الجيلالي صاري، مدينة الجزائر: نشأتها وتطورها قبل وبعد عام 1830، ترجمة: عبد القادر زبادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2009، ص 178.

[199] د. عبد الله شريط، الشخصية الجزائرية: دراسة في مقوماتها وتطورها عبر التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1985، ص 104.

[200] د. ناصر الدين سعيدوني، المسألة الثقافية في الجزائر: دراسات في المقومات والمآلات، دار القصبة للنشر، الطبعة الأولى، 2002، ص 159.

❖ خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين **1830** و**1914** لم تكن مجرد حركة سكانية عابرة، بل كانت عاملًا محوريًا في إعادة تشكيل البنية الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. فقد أفرزت هذه الهجرة اختلالات ديموغرافية واضحة، تمثلت في تزايد عدد الأوروبيين وتمركزهم في المدن والمناطق الخصبة، مقابل نزوح السكان الجزائريين الأصليين نحو المناطق الداخلية والهامشية، ما أسفر عن ظهور توزيع سكاني غير متكافئ وبنية مزدوجة تعكس الفوارق بين المجتمع الأوروبي والمجتمع الجزائري.

على المستوى الاجتماعي، أدت السياسات الاستعمارية إلى نشوء ازدواجية صارخة في الحقوق والفرص المعيشية، مما عزز شعور التمييز الاجتماعي والقانوني بين السكان الأصليين والمستعمرين. كما أسهم التمدن وظهور الأحياء الأوروبية الحديثة في تكريس الفجوة بين السكان، وجعل المدن الكبرى مراكز للهيمنة الاقتصادية والثقافية الأوروبية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أحدث الاستيلاء على الأراضي وتوجيه النشاط الإنتاجي لصالح المستوطنين تحولًا جذريًا في أسس الاقتصاد المحلي، وأضعف القدرة الاقتصادية للسكان الجزائريين الأصليين، في حين عزز من نفوذ الأوروبيين وموقعهم في المجتمع الاستعماري.

وبالإضافة إلى ذلك، كان للتأثير الثقافي نصيب واضح، إذ فرضت الهجرة الأوروبية أنماطًا جديدة في التعليم، والقيم، والمعمار، وأنماط العيش، ما أثر على الهوية الثقافية والاجتماعية للسكان الجزائريين، وأدى إلى صراع مستمر بين المحافظة على التراث المحلي والانفتاح على عناصر الثقافة الأوروبية.

إن هذا الفصل، من خلال إبراز الأبعاد الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الأوروبية، يؤكد أن التداخل بين المجتمعين ترك آثارًا عميقة وطويلة المدى على المجتمع الجزائري، إذ لم تقتصر التحولات على أعداد السكان أو أماكن توطنهم، بل شملت القيم والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ممهّدًا لفهم أوسع للتغيرات التي شهدتها الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، ولتحليل الآثار المتشابكة بين الاستعمار والهجرة الأوروبية على الهوية الوطنية والبنية المجتمعية.

الخـــاتمـــة

خلال هذه الدراسة، تم تناول ظاهرة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1830 و1914، وتحليل أثرها على البنية السكانية والمجالية للبلاد. وقد أظهرت النتائج أن هذه الهجرة لم تكن مجرد حركة سكانية عابرة، بل كانت جزءًا من السياسة الاستعمارية الفرنسية الممنهجة، التي هدفت إلى تعزيز السيطرة على الأراضي والموارد، وإعادة تشكيل المجتمع الجزائري على أسس استعمارية، من خلال تنظيم تدفق المستوطنين الأوروبيين وتوزيعهم على المدن الساحلية والمناطق الزراعية الخصبة.

كما بينت الدراسة أن أسباب الهجرة الأوروبية كانت متعددة، اقتصادية وسياسية واجتماعية، شملت البحث عن الأراضي الخصبة، فرص العمل، تعزيز النفوذ الفرنسي، وتحسين الظروف المعيشية للمهاجرين، وهو ما يجيب عن التساؤل الأول المتعلق بدوافع الهجرة. كما أبرز التحليل تطور أعداد المهاجرين الأوروبيين خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وما ترتب على ذلك من اختلالات في التركيبة السكانية، إذ تمركز الأوروبيون في المناطق الخصبة والمدن الساحلية، بينما بقي السكان الأصليون مقيدين بأراضٍ أقل خصوبة، ما أثر على التوازن السكاني وأدى إلى ازدواجية اجتماعية واضحة، وهو ما يجيب عن التساؤلين المتعلقين بتطور السكان وأثر الهجرة على التوازن السكاني.

أما على المستوى الجغرافي، فقد أظهرت الدراسة أن التوزيع المكاني للمستوطنين الأوروبيين كان مركزًا على المدن الكبرى والمناطق الزراعية الخصبة، فيما تم تهميش السكان الأصليين، مع إعادة تنظيم الفضاء الجزائري بما يخدم مصالح المعمرين من خلال إنشاء مستوطنات جديدة، وبناء شبكات طرق وسكك حديدية، وتنظيم الأراضي الزراعية وفق أسس اقتصادية حديثة تعتمد على الإنتاج من أجل السوق الأوروبي. وهذا يوضح كيفية تأثير الهجرة على البنية المجالية للبلاد ويربط بين الاستيطان والسياسات الاستعمارية الفرنسية، بما يجيب عن التساؤل المتعلق بالتوزيع الجغرافي.

من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، أسهمت الهجرة الأوروبية في إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والثقافي للجزائر، إذ أدت إلى ظهور ازدواجية اجتماعية وثقافية، وتهميش السكان الأصليين اقتصاديًا، وإعادة ترتيب العلاقات بين المجموعتين، ما يعكس الأبعاد المتعددة للهيمنة الاستعمارية، ويجيب عن التساؤل المتعلق بالانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية.

وبناءً على ما سبق، يمكن التأكيد أن الهجرة الأوروبية لعبت دورًا محوريًا في إعادة توزيع السكان، وإعادة تشكيل الفضاء الجزائري، وإحداث تحولات عميقة في المجتمع، وأن فهم هذه الظاهرة يتيح تفسير السياسات الاستعمارية الفرنسية وأثرها المستمر على البنية السكانية والمجالية، بما يساهم في إثراء الدراسات التاريخية والديموغرافية حول الجزائر الحديثة.

وفي الختام، تظهر الدراسة أن الهجرة الأوروبية لم تكن مجرد حدث تاريخي، بل كانت أداة استراتيجية لإعادة تشكيل البنية السكانية والمجالية، وخلق تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية طويلة الأمد، وأن تحليل هذه الظاهرة يمكّن من فهم كيفية تفاعل السكان الأصليين مع التحولات التي فرضها الاستيطان الأوروبي، وما نتج عنها من آثار عميقة على مسار التاريخ الجزائري الحديث.

قائمة المصادر و المراجع

1. الكتب

1. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج 2، 1990.

2. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1998.

3. أحسن بومالي: مجازر 8 ماي 1945: الانعكاسات والنتائج، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2005.

4. أرزقي شويتام: الهجرات الأوروبية إلى الجزائر (1830-1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2011.

5. أرزقي شويتام: مدخل إلى تاريخ الجزائر الحديث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

6. أمار بن عودة: تطور الملكية العقارية في الجزائر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

7. إبراهيم مياسي: الاستيطان الفرنسي في الجزائر: دراسة في الخلفيات والنتائج، دار الحكمة، الطبعة الأولى، 2005.

8. إبراهيم مياسي: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

9. إبراهيم مياسي: المحاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

10. إسماعيل العربي: مدينة عنابة: دراسة تاريخية وعمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1985.

11. إسماعيل زروخي: الاستيطان الفرنسي في الجزائر وسياسته اتجاه الملكية العقارية (1830-1914)، دار هومة، الطبعة الثانية، 2013.

12. إسماعيل زروخي: الجزائر في عهد الحماية والاحتلال، دار الأمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

13. إسماعيل شنوف: تاريخ الجزائر العام (1830-1962)، دار الهدى، الجزائر، 2007.

14. ألبير عياش: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار النشر الجزائرية، الطبعة الأولى، 1977.

15. أليستير هورن: حرب الجزائر: التاريخ الحقيقي لثورة الجزائر، دار النشر فايكينغ، الطبعة الأولى، 1977.

16. بشير الأبرش: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2009.

17. بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

18. بشير بوقعدة: السياسة الاستيطانية الأوروبية في الجزائر (1830-1900)، دار الحبر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

19. بشير بومعزة: الاستيطان والسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1954)، دار الغرب للنشر، وهران، 2004.

20. بشير بويجرة: التوسع الاستيطاني الفرنسي في السهول الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2004.

21. بواعل بلقاسمي: السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، دار الغرب للنشر، وهران، 2003.

22. بوركنة علي: السياسة الكولونيالية في مجال الري الزراعي بالجزائر 1830-1962م، جامعة تيارت، 2019.

23. تركي الحسين: الاستيطان الفرنسي في الجزائر: دراسة في الآليات والنتائج (1830-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

24. تركي رابح: التعليم في الجزائر من 1830 إلى اليوم، دار البعث، الطبعة الأولى، 1985.

25. تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح التربوي والعمل الاجتماعي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1981.

26. تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس وفلسفته في التربية والتعليم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

27. جمال قنان: قضايا ومواقف في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

28. جمال قنان: نصوص مختارة من تاريخ الجزائر الحديث (1830-1914)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2005.

29. الجيلالي بن مستورة: تطور الاستيطان المدني في الجزائر (1830-1870)، دار الحكمة، الجزائر، 2008.

30. الجيلالي صاري: الاستيطان الفرنسي في الجزائر: بداياته وآثاره، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

31. الجيلالي صاري: الاستيطان العقاري الفرنسي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982.

32. الجيلالي صاري: تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (1830-1900)، ترجمة عبد القادر جغلول، دار الحداثة، بيروت، 1982.

33. الجيلالي صاري: مدينة الجزائر: نشأتها وتطورها العضوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

34. الحسني محمد الهادي: الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، مؤسسة عالم الأفكار، الجزائر، 2007.

35. رابح لونيسي: الجزائر في مواجهة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

36. رابح لونيسي: دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

37. رشيد بوعناني: العمران والمنشآت القاعدية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، دار الحكمة، 2009.

38. رشيد تلمساني: الاستعمار والتحولات الاجتماعية في الجزائر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

39. شكيب بن لولو: الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1954)، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2013.

40. شكيب بن ملوك: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005.

41. شكيب بن ملوك: تاريخ الاستيطان في السهول الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

42. صالح عباد: الجزائر خلال الحكم الإمبراطوري النابليوني (1852-1870)، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2004.

43. صالح عباد: الجزائر خلال الحكم اللامباشر (1830-1870)، دار هومة، الجزائر، 2004.

44. صالح عباد: الجزائر خلال السيطرة الاستعمارية الفرنسية (1830-1962)، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2007.

45. صالح فركوس: الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1954)، دار العلوم للنشر، 2005.

46. صالح فركوس: تاريخ الجزائر من خلال المصادر، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005.

47. صالح فركوس: مختصر تاريخ الجزائر (من عصور ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005.

48. صلاح العقاد: المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993.

49. عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المكتبة التاريخية، الجزائر، 2020.

50. عز الدين معزة: الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1962)، دار الهدى، عين مليلة، 2010.

51. عز الدين معزة: النشاط العمراني في مدينة عنابة (1830-1962)، دار الهدى، عين مليلة، 2010.

52. عياش يحياوي: التاريخ الاجتماعي للجزائر (1830-1914)، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

53. عبد الحميد زوزو: الاستيطان الفرنسي في الجزائر (دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي)، المؤسسة الوطنية للاتصال، 2002.

54. عبد الحميد زوزو: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

55. عبد القادر بوباية: الاستيطان الفرنسي وأثره على البنية الاجتماعية في الجزائر، دار الأمل للنشر، 2007.

56. عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث: البنى السوسيو-اقتصادية (1830-1880)، دار الحداثة، بيروت، 1982.

57. عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر، نشأتها وتطورها الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

58. عبد القادر خليفي: الاستيطان الفرنسي في الجزائر (المجال والمجتمع)، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

59. عبد القادر زبادية: الاستعمار الفرنسي في الجزائر: السياسة الاجتماعية والاقتصادية، دار النفائس للنشر، الجزائر، 2001.

60. عبد الله شريط: الشخصية الجزائرية: دراسة في مقوماتها وتطورها عبر التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

61. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

62. عمار بوضياف: النظام القانوني للاستيطان في الجزائر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

63. عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

64. عمار هلال: نشأة وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1871)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

65. عمار هلال: الهجرة الاستيطانية نحو الجزائر (1830-1914)، دار هومة، الجزائر، 2007.

66. عمار هلال: أبحاث في المقاومة والثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

67. فوزي سعد الله: الشتات الأندلسي واليهودي والأوروبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2011.

68. فوزي سعد الله: الحواضر المفتوحة: دراسات في المجتمع الجزائر خلال العهد الاستعماري، دار قرطبة، 2011.

69. كمال فيلالي: عاصمة الشرق الجزائري قسنطينة (عبر العصور)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002.

70. كمال كاتب: الأوروبيون والجزائريون في الجزائر الاستعمارية (1830-1962)، دار القصبة، 2005.

71. ليلى بلقاسم: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012.

72. ليلى بن منصور: الجاليات الأوروبية في الجزائر (دراسة تاريخية واجتماعية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

73. ليلى بن منصور: المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، دار الغرب للنشر، وهران، 2005.

74. ليلى بن ميرة: السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر (1830-1900)، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2012.

75. ليلى بن ميسوم: الاستيطان الفرنسي في الجزائر: البدايات والنتائج (1830-1870)، دار صفحات للنشر، الجزائر، 2010.

76. محمد العربي الزبيري: الغزو الثقافي في الجزائر (1830-1962)، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.

77. محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

78. محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.

79. محمد الهادي لعروق: التطور العمراني للمدن الداخلية في الجزائر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

80. محمد حربي: تاريخ الجزائر منذ 1830، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

81. محمد منور: تلمسان في العهد الاستعماري (1830-1962): دراسة سوسيو-تاريخية، دار الأديب، وهران، 2005.

82. محمود قنبيز: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، دار النهضة العربية، 2005.

83. مختار بن نعل: الهوية الثقافية الجزائرية في مواجهة السياسة الاستعمارية (1830-1962)، دار الهدى، 2010.

84. مختار فلفول: الاستيطان والتحولات الاجتماعية في الجزائر (1830-1914)، دار القصبة للنشر، 2004.

85. مصطفى فاسي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2011.

86. مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، دار الأمة، الجزائر، 2007.

87. ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية والضرائب والوقف في الجزائر إبان العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

88. ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ (العصر الحديث)، المنشأة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

89. ناصر الدين سعيدوني: المسألة الثقافية في الجزائر: دراسات في المقومات والمآلات، دار القصبة، الجزائر، 2002.

90. يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

91. يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الهدى، عين مليلة، 2005.

92. يوسف مناصرية: الهجرة الأوروبية غير الفرنسية إلى الجزائر في القرن التاسع عشر، دار هومة للطباعة، 2011.

2. المراجع الأجنبية

1. ألبير عياش: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار النشر الجزائرية، الطبعة الأولى، 1977.

2. أليستير هورن: حرب الجزائر: التاريخ الحقيقي لثورة الجزائر، دار النشر فايكينغ، الطبعة الأولى، 1977.

3. شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، دار النهضة العربية، 1961.

4. شارل أندري جوليان: تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى 1830، دار الغرب الإسلامي، 1994.

قائمة المحتويات

الشكر والعرفان	
إهداء	
المقدمة	02
الفصل الأول: الإطار التاريخي والتنظيمي للهجرة الأوروبية في الجزائر	
تمهيد	13
أولا : الخلفية التاريخية للهجرة	13
أ. الاحتلال الفرنسي وبداية الاستيطان	14
1. ظروف الاحتلال سنة 1830	14
2. مراحل التوسع الاستعماري	15
3. بداية الاستيطان الأوروبي	16
ب. تطور سياسة الاستيطان	17
1. السياسة الاستعمارية في القرن 19	18
2. دور الدولة الفرنسية في تشجيع الهجرة	19
3. القوانين المنظمة للاستيطان	20
ت. دوافع الهجرة الأوروبية	21
1. الدوافع الاقتصادية	21
2. الدوافع الاجتماعية للهجرة الأوروبية إلى الجزائر	22
3. الدوافع السياسية للهجرة الأوروبية إلى الجزائر	24
ثانيا : مصادر الهجرة الأوروبية	25
أ. الهجرة الفرنسية	25
1. خصائص المهاجرين الفرنسيين إلى الجزائر	26
2. دور المهاجرين الفرنسيين في الإدارة والاستيطان	27
3. انتشار المهاجرين الفرنسيين في المدن الجزائرية	28
ب. الهجرة غير الفرنسية	29
1. الهجرة الإسبانية إلى الجزائر	29

2. الهجرة الإيطالية إلى الجزائر	30
3. الهجرة المالطية إلى الجزائر	31
ت. الخصائص المهاجرين الأوروبيين	32
1. التركيبة الاجتماعية للمهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر	32
2. النشاطات المهنية للمهاجرين الأوروبيين	33
3.مستوى المعيشة للمهاجرين الأوروبيين في الجزائر	34
خاتمة الفصل	36
الفصل الثاني: التوزيع الجغرافي والتطور الديموغرافي للهجرة	
تمهيد	38
أولا : التوزيع الجغرافي للمستوطنين	39
أ : التمركز في المدن	40
1. المدن الساحلية	40
2. المراكز الحضرية الكبرى	42
3. دور المدن في الاستيطان الأوروبي	44
ب. الاستيطان الزراعي	46
1. الأراضي الخصبة	47
2. استغلال الأراضي	48
ت. التوسع نحو الداخل	51
1. مراحل التوسع نحو الداخل	51
2. الوسائل المعتمدة في التوسع نحو الداخل	53
3. نتائجه الجغرافية	55
ثانيا : تطور السكان (1830–1914)	57
أ. نمو السكان الأوروبيين	57
1. المرحلة الأولى (1830–1870)	58
2. المرحلة الثانية (1870–1900)	60

3. المرحلة الثالثة (1900–1914)	62
ب. تطور السكان الجزائريين الأصليين	64
1. التراجع في بعض الفترات	64
2. أسباب التغير السكاني	66
3. الهجرة الداخلية	68
ت . المقارنة الديموغرافية	70
1. التوازن العددي	71
2. التوزيع السكاني	73
3. الكثافة السكانية	74
خاتمة الفصل	77
الفصل الثالث: آثار الهجرة الأوروبية على التركيبة السكانية	
تمهيد	79
أولا : الآثار الديموغرافية	80
أ. اختلال التوازن السكاني	80
1. تزايد الأوروبيين	81
2. التركز الحضري	83
3. التوزيع غير المتكافئ	85
ب. التحول في البنية السكانية	86
1. التمدن	87
2. تغير الكثافة	89
3. إعادة توزيع السكان	90
ت. الهجرة الداخلية	91
1. نزوح الجزائريين	92
2. أسباب الهجرة الداخلية	93
3. نتائج الهجرة الداخلية	95

ثانيا : الآثار الاجتماعية والاقتصادية	96
أ. الازدواجية الاجتماعية	96
1. المجتمع الأوروبي	97
2. المجتمع الجزائري	98
3. التمييز القانوني	98
ب. التحولات الاقتصادية	99
1. الاستحواذ على الأراضي	100
2. ظهور الاقتصاد الاستعماري	101
3. تهميش السكان الأصليين	102
ت. التأثيرات الثقافية	103
1. انتشار الثقافة الأوروبية	104
2. تغير أنماط العيش	105
3. التأثير على الهوية	106
خاتمة الفصل	109
الخاتمة	110
قائمة المصادر و المراجع	113
فهرس المحتويات	118